

کتابخانه
مجلس شورای
املائی

۶۳۵



خطی اهدائی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۶۳۵

مؤلف

چند (۴۵) (از کتب) (طبی) اهدائی

آقای سید محمد صادق حائری به کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب

شماره ثبت کتاب

۱۳۰۱

۵۷

بازرسی شد

۶ - ۲۷



۵۳۵

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب

مؤلف

جلد (۴) از کتب (طبعی) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب

۱۳۵۴

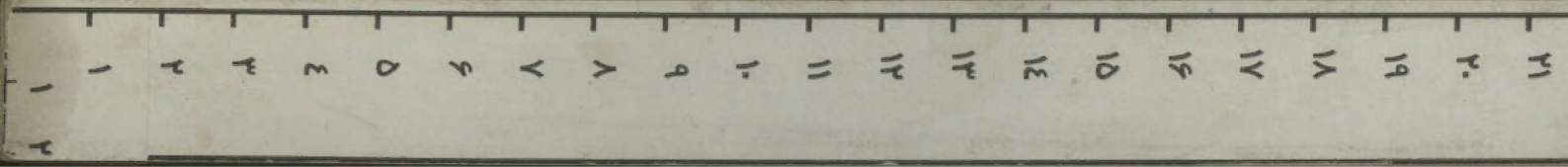
۱۳۵۴



خطی اهدائی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۵۳۵



تتمت بحمد الله
محرم شهر ربيع الثاني
١٢٠٢

الروية ونحوه في حق القليل والكثير منه بالملكات لا العالي المنفرد
بالوارد على الخلق من النافع ولا يزيل حداثا ولا خفاء ونظيره المحض
الماء بعد ان يخرج عن الاضافة الى الاطلاق وحكم المانع من المضاحك
المناف فيه اعرف كما انه لا عار في شئ الا سدا والا كلب والخير
والكافر نعم بكرة سور غير ما كثر في العلم على الملوك الفصل الثالث
في احكام الملقوق وفيه اعان الاول في كيفية الملقوق فيه كغير
من الاحوال مستترة العورة وهي القليل والذبح واليهبتان دون الخمر
دون الاثنين ودون الشعر لثابت حول العورة عن كل ما لم يحتر
دون غير كذا الزوج والى وجهه ما سلبهها وان لم يكن مسلما او
المكافا كما يحترق والصبي المميز مما يحصل به مساهمة من غير فرق بين
باليد وغيره كما انه يحرم النظر على كل مكلف على الزوج والى وجهه
من في حكمها العورة غير وان لم يكن مكلفا بالستر كالجنون ونحو
هذا لا حرج به الا قوى ذلك ايضا في الصبي المميز فيحرم النظر الى
سورة ما يقع بخلاف غير المميز فيحرم على الملقوق استقبال القليل
واستدبارها في حال تخلية دون الاستبراء بل والاستبراء
من غير فرق بين السحاري والابنية في ذلك ولو اضطر الى احد

فالاحوط اختيار الاستقبال في الاحتساب لكونه اعظم كمالا
 لو اضطر الى مخالفة مرات القبلة والفتنة ودار الامر بينهما
 قدم مرات الفتنة لكونه اهم ولو اشتهر عليه القبلة وجب
 نفيها ولو قصرها في جهة وجب عليه احتساب تلك الجهة و
 بعد قيام الاحتساب مقام الحق في ذلك كالحصاة ويجب
 الاغتراف في موضع قد بقي للخطي على القبلة وينبغي ستر الشخص
 نفسه عند اداة البول والفايط ولا بان بعد حيث لا يرى
 احد في الاستنجاء يجب غسل موضع البول
 بالماء طمسة ولا يجزئ فيه في الطهارة وحزى المنة ان لم يتنجأ
 المحل عادة لكن الاحوط مراعاة عدم نقصان ما فقامت شئ
 ما على المشفة بل الاحوط الغسل مرتين بل الاولى الثلث والظم
 عدم الفرق في ذلك بين الذكر والانثى والفتى والفتى وغيرها
 ما يخرج من ونحوه اصلها كان او غارضا معناه بل لا
 جريان الحكم على الانثى وان تكن من اخراج خشفة فخرج
 غسل علقته مرة ويجزئ في غسل عرج الفاطن بين الماء والا

الاستنجاء

بقدر كراهة واية الكسبي وتعيينه العاطس وتطهير الرجل
 ببوله من سطح او مكان مرتفع والبول قائما والخطي على
 القبر وبين القبور وطول الجلوس على الخلاء ^{استنجاء}
 الدوم البقي لان يكون مصروفا وغير ذلك
 ماء الاستنجاء ولو من البول طام
 عند الفاتلين نجاسة ماء العسالة فصلا
 عنهم وان استحبوا لكنه لا ينزل احدنا
 اما الحبث والغسل المندوب ووضوء الخافض
 فالاقوى جواز ما نعم بشرط طهارته ان
 لا يتخللوا النجاسة عن المحل المعتاد وان لا يتغير
 احد اوصافه بالنجاسة ولا تصيبه نجاسة من
 خارج ولو من المتعدى دون الداخلية كالدم
 الخارج مع العاطط والنجس الذي يخرج بعد على
 الاقوى ولا يعتبر فيه سبق الماء البديل لو نجس

الاستنجاء

المظهر فيقترن بها بعضه بعضا لا يظهر من آل التغير بقية لعدم الماء
والأب لا يتم كماله لو كان قليلا الماء الثاني الماء السهل في دفع الحث
الأصغر طاهر ومظهر من الحدث والحث ودفع الأكبر طاهر وقطاعا يظهر
منها على الأصح وفي دفع الحث على وجه يفيد تطهيره من الحث استعما
في ذلك غير طاهر من الحدث وقطعا ما ظهر من الحث فيه فلو كان
مبذرا على طهارته ونجاسته وأولها أقوىها لكن الاحتياط على
الحث لو تغير استعماله في التطهير واستعماله كان نجسا ولم يعد الحث
طاهرا أما إذا استعمل نجسا ولم يتغير ففي كونه كان وإنه لا ينجس ^{بغير}
المخرج طهارة وجهان أقوىهما الثاني كاستعمال الماء الثالث
الماء الطاهر المستحب بالنجس مع الاحتياط في دفع الحدث لا يبرئ
وكن إذا أصاب طاهر لا ينجس لو فاقا على دفع الحدث لم يرتفع بل
الحوط فذلك انتهى في دفع الحث وإن كان هو الأقوى ولو كان
الاستنباه في الإطلاق والأوصاف جاز في دفع الحدث والحث مع
مع تكرار العمل بكل منهما أما بين الغضب وغيره فلا يخرج عن التكرار
في الوضوء والغسل ولا يجوز استعماله أحدهما في إزالة الحث لكن
لو عمل بمحصل الطهارة الفضل الثاني الماء المضاف كالور

والاستنجار إذا لم يتعد من الحيض المعتاد وإن كان الأول
أفضل والأصغر الماء المخصوص من المحدث من الأحوط الماء
للجميع وح والحد في الغسل النقا له هو في المسح وفي كونه
الأحوط والأقوى الثاني في المسح مع فرض حصوله بالأصغر
قد وحوط من ذلك مراعاة بالاعتناء منفصلة فلا يخرج
في حصول الاحتياط والنجاسة والشك ويكفي في الاستنجار
إزالة العين دون الأثر الذي هو بمعنى الإجراء الصفا
اللطيفة بخلاف الماء كانه يكفي فيه كماله في دفع من غير
فرق بين الإجمار والخرق وغيرهما والأحوط اعتبار
البكارة فيه وإن كان الأقوى خلا فيه فيخرج كاجم
صالح القلع النجاسة عما استعترف استعمل في الاستنجاء
أو في تطهير القدم مثلا أو لا نعم لا بد من طهارته ولو
بان بقية لو كان نجسا فلا يجوز الاستنجاء بالأعيان النجسة
بل واستعمالها في الماء على الأقوى ولا يخرج الاستنجاء

بعد ما لا حار الطاهر كان لا يجوز له الاستنجاء بالعطري
 والروث وكل عذم وان كان الذي يعوى حصوله
 بالآخر والضعف بالكفيرة وان اثم مع العكس
 في السقف بنحو خطية الراس في جحرى منها ^{الفتنة}
 الذي هو مستحق ليعقوب والتمية واقطعها الماشور وقدي
 الوجه اليسرى عند الدخول واليمين في الخروج والا
 مستبراء والدعاء عند الاستيقاظ وعند الفراغ منه وفي
 ذلك وكبره الجهور في الشوارع والمسارح وقطاع
 القمار والمواضع الممنوعة لتزول القوافل والمتر ^{بين}
 والتي يلعب فيها الحدثان كاجواب الدور واستغناء
 قمر من الشمس والتميز بوجه والريح بالبول والبول في الارض
 الصلبة وفي ثقب المنيوان وفي الماء جاريا وادكيا
 والاكل والشرب ما دام جالسا للقليل والسؤال ^{استغناء}
 باليمين واليسار وفيها حاتم عليه اسم الله والكلام الابكر

الحجرات

لكن الواجب غسل الظلم منه فلا يجب له الاستنجاء بالعمى
 عن الشعر المستور بالشعر فضله عن البشرة المستورة
 به وان كانت مرتين بين خدلات الشعر هو على فرق
 في ذلك بين الخفيف والكثيف بعد صدق اسم الاحاطة
 وان كان التحليل في الاول احوط اذ لم يصدق معه
 اسم الاحاطة لثابت عند منابت الشعر فلا حوط ان لم
 اقوى وجوب غسل البشرة ولو كانت بقعة في وسط
 اللحية وبنت الشعر او اظهرها قال احوط غسلها مع الشعر
 كما انه كل في المستورة باستعمال النار ببل والتم
 العلقه ولو منبت للمرة ليجزى عليها حكم لحنة الرجل كما
 ان حكم المحدث والحاجب والفتنة حكم غير اليق
 ولا بد من غسل شئ من بالحن الا نكف ونحو مقدمه
 للظلم ومطبق الثمنين من المظلم وما الديدان الواجب
 غسلها من المرتقين وهما جميع بين عظم الذراع والعضد

مدخلها فيها باليد من غسل شيء من العضد ^{مقدمة}
 ويجب البسطة بالامل على حسب ما سمعته في الوجه
 وكذا عدم الكسر من طعت بعض يده غسل ما بقي
 من المرقق وما معه ولو طعت من المرقق بحيث لم
 يبق منه شيء سقط وجوب الغسل والا لم يغسل
 تمام العضد ولو كان له ذراعان دون المرقق
 او فيه امراسا بعزائده او لم تابت او غير ذلك
 غسل الموضع دون ما لو كان شيء من ذلك فوق المرقق
 وان تدلى الى تحت وتلك ما كان في الوجه بالفسخ
 الى الخارج على حد وده واهة والداخل فيه ولو
 كان ليد اخرى مستقلة فان علم ريارها وان الا
 ضلية غيرها لم يجب غسلها والا وجب له التمس اجزاء
 حكم الاضلية فيها المذهب ^{على كل منهما}
 وان كان الاخرى المسح فيسمى المسح باحدها والا حوطان لم يكن اقوى ^{بما}

وجوب غسل الشعر منها مع الشعر والوجه ^{تلقا}
 لا يجب ان لا يغتسل اذا غطاها من المعتاد ولو ظهر بعد الغسل
 وجب ان لا يغسل ما تحتها ولا يحوز الترك شيء من الرأس
 واليد بين الغسل ولو مقدار مكان شعرة وبان
 رفع ما يمنع وصول الماء اليه او غمره ولو شك في
 عجزه وجب الا يصال الى ما تحت يده ولو شك في اصاله
 المجاميل يجب البحث وان كان هو الا حوط ^{المختار} واما
 فاكولها مسح الرأس ويجب مسح شيء من مقدم الرأس
 ولو من كوسا على الامع والا حوط عدم الاجتزاء بما
 دون وضو اصبع وا حوط منه مسح مقدار عرض ثلثه
 اصابع مضمومة بالاول والكون المسح بالثلثه ايضا
 والمرأة كالرجل في ذلك الا انه قد يترك لها ^{من}
 الوضوء والصلوة الصبي اذا خافها ومسح موضع
 المسح دون ذلك تاكد الصلوة المغرب اما باقى الصلوة

فلا يترك ذلك لها بل يخرجهما ادخال اصبعها من تحت
 قناعها وتسمجه به والماء بمقدم الرأس الوجه المتقدم
 منه فلا يخرى المسح عليه غيره نعم لا يجب المسح على بشرته
 بل يكفي المسح على شعره المختص به المنابت له خلقه غير
 متجاوز عنه ولا يجوز ما عليه بعد ان كان يخرج يده من
 حده بل الا حوط عدم المسح على المجهز وهي جميع شفر الناصية
 عند مقصده والاولى بل الا حوط ان يكون المسح على
 الناصية من المقدم ويجب ان يكون المسح بها من الكف
 والا حوط الايمن بل الاولى الاصابع منه وان يكون
 بما يقف في يده من ندوة الوضوء فلا يجوز استئنا
 ماء جديد من ثناء ولو تعدل لباطن لمض ومخوه
 اجزاء المسح بغيره والاولى المسح بظاهر الكف وان
 تعدل فالدرع ويجب جفاف المسوح على وجهه لا
 تنقل منه اجزاء الى الماسح فيقع المسح بها وبما في اليد

في اليد فعلم لا بأس بندوة المسوح لاطل الوضوء للزينة
 ولا يضركه ما في الماسح وان حصل منه جريان بعد
 ان القصد منه المسح ولم يكن من قصد الغسل ولو
 كان غسل يده بالادخال بالماء او الملك ثم اخرجها فان
 كانت اليسرى لم يجزى له المسح بها وان كانت اليمينية فان
 استعملها في غسل اليسرى جاز والا فلا بخلاف ما لو
 غسلها بالانجاس نعم لا بأس بالمسح بما بقي في يده بعد
 تمام الغسل وان كرر امران يده على العضو استظهارا
 بل الاقوى انه لا بأس باختلاط ما بقى في يده مع
 ما بقى على اعضاء الوضوء من طائفة حيار وان كان
 الا حوط احتياطاً شديداً للاقتضار في المسح على ما
 في يده بعد تمام الغسل نعم لو جف ما في يده قبل المسح
 لثنيان او غيره من الاعذار جاز لم الاخذ بما على اعضاء
 الوضوء والمسح به والا حوط تقدم به ما على النخبة والحاجية

ونحوها بما هو من الوجه فان لم يبق شيء من هذه
 استأنفت ولو فرض عدم إمكان حفظ ندوة الوضوء
 لشدة حره وعينه منع بدنه والاحوط المسح بعد ذلك
 جديده نزع ثابتهما مسح القدمين والواجب مسحهما
 ومقدرة الطول من أطراف الأصابع إلى الكعبين وهما
 قبيل القدمين وما خلا في المسوح كما لم يقين في المغسل
 ولا نقد برأيه من فخرى بعد استيعاب الطول من العرض
 ما يتحقق به اسم المسح ويجوز مفصلا ومعه برأى أن كان
 الأول الفحول ولا ترتب بينهما كما لا يختص أحدهما
 بما مسح وإن كان الاحوط مسح المني برأى ثم اليسر
 بالسرى وإذا قطع بعض موضع المسح منع على ما في ولو
 قطع جميعه سقط المسح كما سمعته في اليد لا في الخيط
 وإن ما تقدم فيها في مسح الرأس من حكم الزايد
 والمسح بالبلية وتحفيف المسوح ونحو ذلك نعم الاحوط

الاحوط هنا عدم الاحتياط بمسح الشعر عن البشرة وإن
 كان الإجزاء لا من قوة واحوط من ذلك جميعا في المسح
 إما غير الشعر كالحق ونحوه فلا يجزئ المسح عليه قطعاً من
 فرق بين شراة الفعل العربي غير الالفية يجوز على
 الحلق وغيره كما يجوز الحلق في باقي أفعال الوضوء لها
 بل لا يعنى جواز المسح للرؤوس لها وإن لم يكن نادياً بها
 لفعل لكن الاحوط فعين المفصلح كان الاحوط اعتبار
 عدم المنع وحسنه في التقية على خصوصاً في المسح على
 وشرب السكر ومنعه للحج وإن كان الأقوى خلافه
 في الثلاثة وغيره خصوصاً في أماكن سطوعهم
 بل الظاهر المحب لهم بها بالنية ويجب أن يماثل الحلق وغيره
 معاملة البشرة في مسح ندوة الرضوء منسوباً له بالخط
 إلى الكعبين عزماً معصية وبشر القدم ولا يجب تحفيفها
 القدم لو كان معصية وإن كان هو احوط والضرور

غير القية كضيق وقت أو خوف علة أو غيرهما من أفراد الضرورة
 كالتي في تجويز المص على الحامل والراش كالقدم بآلية
 إلى ذلك كله وإذا زال السبب المسوغ لذلك فبقيت كان
 أو ضرورة لم يجب عليه تحديدا للطهارة المبرورة وإن
 كان الاحوط له ذلك خصوصا إذا زال وأمكن المص
 على البشرة ببدأة اليد وكذا الوضوء في الأثناء بلا
 الاحتياط فيه أشد بل لا بعد إعادة الصلاة لو كان
 استلزم ما وقع للضرورة القية المانعة في صدره
 كما لو أخذ ماء جديدا للمص فارتفعت القية مثلاً قبل
 الفعل أو غسل الحامل في كفه مثلاً بدلاً من البشرة للمص
 فارتفعت قبل المص به فانه لا يجزئ المص بها على الأقل
 في الوضوء المصطر فلا يرتفع وضوءه ففقط
 قطعها كان بقية أو ضرورة منه أما الجبائز فكان
 على بعض أخصاء وضوءه مجزئاً وتكون غسلها فحتماً

بشرتها أو فمها في أثناء غسل وجهه يحصل به الفصل
 وجب وإن لم يمكن من الفصل لحرف الضرر وعدم إمكان
 إزالة الغائبة أو غير ذلك مع البشرة إلا أن الاحوط للمص
 ذلك المص بين المصين كان الاحوط غسل وجهه يحصل به
 سمي الفصل ولا يجوز غسل الجبهة بالقبض ونحوه عن
 مسحها فضلاً عن غسل ما عداها نعم الحكم بعدم وجوب قصد
 كونه مسحاً أو مسحاً بالماء ولا وجه يحصل به فصل سمي الفصل
 بخلاف مسح الرأس والقدمين كان الحكم بعدم وجوب
 كونه مسحاً بالكف فضلاً عن باطنه ولا بد من استيعابها
 بالمص بالماء لا يكفي الرطوبة والنداء باليد نعم الحكم بعدم
 وجوب مسح ما بعد الرأس ويعني ما بين الحنوط والجروح
 والقروح المصببة كالخيرة وإن لم تكن مصببة بالأنف
 غسلها أو لمسها بالمص عليها فبقية فإن تعذر مسحها
 حتى قد عليها ومسحها ولا يفيهم مسح شئ من الصحيح ولو

ألقى غسلها أو لمسها أو لمسها بالمص بين ذلك التيمم كان
 أن الاحوط للمص بينهما في طلق الكسوف ثم يتيمم التيمم مع
 أو إزالة الجبهة السوسية لجميع العضو كغيرها ولا
 الجمع بين ذلك والتيمم سيما في بعض الأفراد والفصل كالوضوء
 في حكم الجبهة ولو كانت الجبهة على المص وجب اعتبارها بالتميم
 كالبشرة ولا يجوز حكم الجبهة على الوجه بل يتيمم التيمم وإن
 الاحوط جمعها وكذلك وجه الأعضاء الصلبة ونحوه
 لو كانت الجبهة غسنة وضع خرقه أخرى ظاهرة عليها ولا
 يعتبر في مسحها كونها ما تصح الصلوة فيها فلا بأس بحجها
 المسح على جبهة الحرب والذهب وغيرها نعم لو كانت مغشوة
 لم تجزئ له المسح عليها بل لو وضع عليها خرقه محللة لم يجزئ المسح
 عليه ولا سيما الصلوة بوضوء الجبائز بعد البنية فطحا
 بل ولا الطهارة للتباعد من صلواته وإن كان هو المص
 بل الأقوى ذلك لو كان في الأثناء فضلاً عما بعد الفراغ

الفراغ كما رفته سابقاً في الضرر التي فيها ما هنا في
 حقه ما تقدم في الشرايط وهي موافقها لها
 الماء وإطلاقه واجتمعه وعدم استعماله في تطهير الخبث
 وظهور الخلاف في الحاجة منه وباحتكام الذي هو
 القضاء الذي يقع فيه المسح أو المسح أما في كالمسح إلا أن
 يقع انحصار الاستعمال فيه بطلان الوضوء مع عدمه
 يغوى الصحة والاحوط التحجب وكذا الحال في الماء
 في أثناء الغسل مع عدم إمكانه إلا فراغ منها بل الإطلا
 فيها مع عدم الانحصار لا يغلو من وجهه وواقعاً
 إلا أنه الأقوى خلافه وكذا يعتبر فيه عدم المانع
 استعمال الماء من مرض أو عطش على تفسيره وقسمه
 ونحو ذلك مما يجب معه التيمم ولو قوضا والمال هذه
 بطمأ ما إذا كان المانع من استعماله ضيق الوقت أو صحة
 لو حالق فوبه والاحوط له الاستئذان ومنها التيمم

في الاعضاء دون اجزاءها على الاصل في المفسول
 منها فقدم تمام الوجه على اليد اليمنى على اليسرى
 وهي على سطح الواس وهو على سطح الرجلين لا ترتيب
 بينهما وان كان هو الاحوط كما مرته فيما تقدم ولو اخل
 بالترتيب حيث يجب لا على قصد الترتيب على ما يحصل
 به انما يلزم قوة الموالاة وكذا لو تفرقت من السابق
 عليه ثم اعاد الاصل ومع الوضوء انما تفت الموالاة
 ولو تفرقت في قوة الترتيب بين التقديم المؤخر وتاخير
 المتقدم وبين الايمان بهما معا فغير عليه ثم يحصل في
 كليهما وانما الحكم حصوله فيما لو غسل الوجه واليمنى فغسل
 باعادة غسل اليمنى كما لو غسلها او لا ثم غسل الوجه مع
 فرض حصول التيمم عنده وكذا يحصل فيما لو غسل اليدين
 دفعة او قدم اليسرى على اليمنى باعادة اليسرى ولو
 غسل الوجه واليد برفعة لم يحصل له الا الوجه فلو

فلو اعادة ثانيا حصل اليمنى فلو اعادة ثالثا حصل اليسرى
 كما انه لو عكس الوضوء من اوجه الى اوله لم يحصل له
 الا غسل الوجه فلو اعادة ثانيا حصل اليمنى
 هكذا في الاصل في الجميع اعادة الاخر ايضا ولو
 كان في جدار وتعاقب الجريان عليه لا يقوم بها
 مع ايضا بل في الاكتفاء بذلك في الوضوء ماء ^{المطر}
 فيكون الترتيب مكيا وجها ولكن الاحوط بل الا
 خلافة مع عدم تعاقب اربعة التيمم وعدم حصول
 الترتيب الذي يحصل به سبب الفصل في ذلك مع ^{الحالة}
 على كون السطح بماء الوضوء والابطال ومنها الموالاة
 بين الاعضاء الاربعة المتنافسة وعدم الفصل بما يستند
 وان كان ذلك احوط بل يعقوان لا يوجب الشروع في غسل
 الاخر بحيث يحصل معه سبب ذلك في جفاف جميع
 ما تقدم حتى ينسب اليه ^{التي} على الاقوى في انفس
 الترتيب

المعتدل في صفة ولو كان شتاءً فتكون ثم تعذر
 من مائلا لا من مائلا حسو فلا فرق بين الا من تدور
 الاحوال فلا يندرج الخفيف اختلاص عدم معنى الزمان
 المزبور وان كان الا حوطا ذلك كان الا حوطا
 استيفاء الوضوء مع جفاف المتلو قبل الشروع في
 الثاني وان فيه البلاط المسابغ من الا حوطا ان لم يكن
 الا قويا استيفاء ايضا لوضي البلاط علاج او لا في طرقة
 برودة الهواء على وجهه ينافي الاعتدال المزبور وانه
 اول ذلك الخفيف اما ان الخفيف لا فراط في جواز الحل
 كانه اوفى بدنا المتوضي مانه لولا ذلك لم يحفظ فلا
 استيفاء وان كان هو الا حوطا ولو نذر الموالاة
 بمعنى المتابع في وضوء مخصوص مثلا فلم يفصل مع
 وضوئه على الا قويا وان اثم بعدم الوفاء بالنذر
 وكذا لو نذر الوضوء المتتابع لعبادة مخصوصة مثلا

مثلا فلم يفعل ومنها التنية وهي القصد الى الفعل
 يعتبر فيها ان يكون ذلك بقى ان الاستئصال له نعم
 اما التنية اهل له او لعطلة او بغير النية او طلبا للرضا
 او غير او من مظهر من حيث انها كمال او طلبا للثواب
 الخاف من العقاب دنيا وبين او غير او بين اذا كان الا
 وسيله للحصول لها او لما في كتب فيها وكذا يعتبر فيها
 الاخلاص في ضم البها ما بنا فيه يطلع وضوئها الويا
 فانه اذا دخل في التنية على اي حال يكون قد قصد ذلك
 حوط الخاف العجز المقارن للعلية الا ان الا قويا مثلا
 امغير الويا من الضمائم فان كانت راحة فلا منافاة لذلك
 خلاص فيها بل هي وكدة به وان كانت مباحة غير راحة
 كالشرب فان دخلت على جهة التعمية لما هو المقصود الا
 فلا بأس ايضا وان دخلت على جهة الشبهة بمعنى وكذا
 فيها على ان يكون كل منهما جوا فلا حوط قويا البطالة

لعدم الاخلاص بل لا حوط ذلك ايضا فيما اذا كان كل
 منهما باعنا مستقلا ولا يعتبر في الشئ غير ذلك ^{القياس} وغيره
 اذا احتيج اليه باعتبار فرض عقد التكليف ولو يندب
 ونحوه فلا يثبت الوجوب والندب وبغاية ما
 وان كان احوط ولا غيرهما من الصفات والادبا كرفع
 الحدث ^{الوجوب} والاستباحة بل الاقوى الصحة فيما لو فوى
 فكلا في مقام الندب والعكس ان لم يكن على وجه يخلو الى
 عدم الاستئصال ولو قدر ما ذكره لو فوى التحدث وهو عمل
 عقله وبالعكس ان الجميع يصح معه الوضوء والا ولو لا
 حوط مقارنته لثبته لا ولد نفس الوجه وان كان الاقوى
 جواز تعدد بعضها عند انفسه والاستغناء في دون غسل
 اليدين على الاصح ولا بد في ثبوت الوضوء جملة فلو فوى
 كل جزء على انفراد لم يصح على الاقوى نعم لو لحظ الجزئية
 التي بها يرجع الى قصد الكل صح بل الاقوى الصحة فيما لو فوى

والجواب

لورثت التبعة على الاجزاء مع عدم ملاحظة الاستقلال
 وان كان لا حوط خلافا ولا بد من استند من حكم التبعة الى
 حين الفراق فلو تردد او فوى العدم وان الوضوء على حد
 الحال لم يصح نعم لو عاد الى حكم التبعة الاولى ولم يكن قد حصل
 مقصد من فوات المولات ونحوها لم يفسد من حين
 التردد وسمع ويكفي وضوء واحد من الاسباب المختلفة ^{في}
 ليدخلها بالنية بل لو قصد دفع حدث بعينه صح وارتفع
 الجمع وان قصد عدم دفع غيره وان كان لا حوط امادة
 الوضوء معه بل الاولى امادة تدفع قصد المعصية ^{التي}
 وجود غيره ولو اجتمعت اسباب الحدث الاكبر وفوى
 منعهما يفسد واحد مع ولا يحتاج الى وضوء اذا كان فيها
 جناية وكذا لو فوى دفع طهية الحدث الفلاني ^{جميعها}
 اما لو فوى واحدا معينا اخص المرقع به الا ان يكون ^{جائز}
 فانه يجرى مجرى الجميع ولا حاجة الى الوضوء لكن لا حوط

التعدد ولو في القرية من غير فرق بين الجميع والجميع فلا نفوي
بطراف الفصل وكذا يجري الفصل الواحد من لا فقال ^{المستند}
مع بقا في الهند وبات لوجه في الاقوي ذلك لغير في المختلفة
وانه اعلم ومنها المباشرة الفصل السابع على وجه يستند
الفصل الباقى لم يكن ذلك طالع مع الاحتياط اما مع الاضطرار
فلا بأس بكونه في قول هو النية في احكام الملاك
يقول المحدث وشك في الطهارة فظهر كذا لو لم يكن
مستند الى دليل شرعي كجبر العمل على الاقوي ولو كان
شك بعد الفراغ من العمل المشرط بالطهارة لم يعلل ^{العمل}
السابق وظهر بعد هذا العمل الملاحق ولو لم يقدم ما أخذ
الشك على وجه لو كان متبها كان شاكاً سابقاً استناداً
العمل على الاحتياط ولو كان في أثناء العمل قطعاً وظهر في
حوط تمامه ثم استئناف طهارة جديدة ولو كان مستقناً
زال منه اليقين او العكس فالعمل على المتأخر ان الظاهر

عدم وجوب إعادة ما فعله باليقين الاول لو كان ^{مستقناً}
لظاهرة وشك في المحدث لم يفت ولو علمها ولم يعلم
السابق في الملاحق ولا علم تاريخ احدها فظهر ما اذا علم ^{العمل}
فلا حوط لذلك لغيره بل هو الاقوي ولو تحقق ترك
عضو او عدة تركه با بعد من عدم فخلل المصدق
قوات مولات ونحوها واستأنف ولو شك في فعل شيء
من اعمال الوضوء قبل الفراغ من ان يما شك فيه مراراً
للتعجب والمحالاة وغيرهما ما يستبرأ الوضوء ولا فرق
بين ذلك الشرط والشرط في ذلك والعلم كما شك
هنا ما لم يكن من دليل شرعي كثير الشك لا عبرة بذلك كما
لا عبرة به بعد الفراغ سواء تعلق بشرط او شرطه نعم يقع
في مثل تطهير ماء الوضوء وحمله من القمامة او حصول ^{الشك}
فيها بعد الفراغ ان يمتطيه من الغاسته خاصة اذا اراد
الدخول في المشرط بذلك وتحقيق الفراغ بوجه الكف

صفتها بغير بيان كاستقلاله بمسبق فحين الفراغ قبله
 الشك اما اذا لم يكن كذلك فلا فراغ ولا حرف بين الجزاء الاخير
 مما ذكرنا وان كان الاحوط تلافيا للاخير مع الشك فيه اذا
 لم يقل عن على الوضوء ولم يقل طول اللبس وكذا
 لا يخرج بالشك في اصل وجوبه عما يجب من وصول الماء
 الى البشرة وان كان الاحوط البحث من بيان خصوصاً
 ان كان الاحتمال متساوية ولم يكن سبقه نعم كالثبات
 فيجب بعد العلم بوجوده وجوبه في اليمين بوصول
 الماء الى البشرة كالعلوم بحسب قولنا من اعانه ولم يذكر الا بعد الفراغ
 فالاحوط الامارة ولو كان الشك بعد الفراغ في اتصال
 الماء تحته وعلمه لم يفت بل القصد في ذلك ليقضي بالعلوم
 حجة اذا كان ذلك فضلاً عنه وكذا الحال في الحاجب الذي
 شك بعد الفراغ في سعة على الوضوء وناجوه اذا علم
 تاريخه وشك في تاريخ الوضوء فان الاحوط لهادة كالأ

كان الاحوط ذلك منياً لثبوت بعد الفراغ ليقضي
 صفة الجوب عند ما يجب لو كان ثبوتها قبل الوضوء
 كان سائكا واما علم بما يجب الوضوء
 خاصة منه وما ينبغي يجب بخروج البول وما في حكمه
 كالإطلا المشبه قبل الاستبراء وخروج من القائط ولو عساه
 يحصل من الوضوء المتعاد أصلاً وان لم يكن فلهذا
 المتعاد لغالبا الناس على ان لم يصدر لزوج منه بل كان
 اقواء ذلك اوساوه متعاداً ما رضاء وكذا خرج ان الشك
 اولاً وان كان الاحوط الوضوء من خروج من غير المتعاد
 ان كانت تحت لثقله بل بطل خصوصاً اذا كان قد خرج على
 حسب المخرج المتعاد وخصوصاً اذا كان من ثقب أو تحت
 اللثمين ونحو ذلك وكذا يجب خروج المخرج من الموضع
 المزبور على حسب ما عرفت من الا انه يعتبر مع ذلك صك
 اسم الفسوة والقرطه على ما فلا عبرة بالمخرج الخارج من

من القبل وان اعتد نعم لا يعتد فيها سماع الصوت
ولا شئ الرجم كانه لا عبرة به بعد بعض الناس مما يفتقر
الشيطان في دونه حتى يبدل له انه قد صبح منه ربح ومع
الشك لا يلتفت وكذلك لا يجب بالنوم ان يغالب على الفعل
ويعرف ذلك بغلبته على حاسة السمع التي يزنها ^{الغلبة} _{لك}
على حاسة البصر ولعل حاله على الوجهين او الى من
فمن وجد طعم النوم قائما او قاعا نوما والا فلا ومع
الشك لا يلتفت وكان نوم في النقص كما ان الى الفعل
من جنون كالأعماء ويجب ان يفي بالاستماعة الغلبة
التي لا تقهر الكرمف ولا تقهر بل وبالوسطى
صلوة الغداة اما لها فمجب هو مع الفصل بل وبال
لكثرة لصلوة العصر والعشاء الا انهما الصبح و
الظهر والمغرب فتوجب مع الفصل كما سنع تفصيله
فيما كتبناه في الدعاء والمسحوس والميطون كانت لهما

كانت لهما فترة فصح الطهارة والصلوة انتظرها والا فان
تكمات الصلوة بغير الطهارة والبناء من غير عسوف
موجب نظرها وبنائها والا في لهما فلو انك بعد تمام
صلواتها بالوضوء الاول بل هو الا حوط في الصلوة
وان لم يتمكن كل كفو الى حد لهما فوضاء عند كل صلوة
ولا يؤمر بها عند الاول ولا في ملاحظة زمان المقة وكذا
الحال في غيرها من سلسل من الربيع والنوم على الا فري
ويجب على المسحوس الاستظهار بمنع تعدى الخامسة
ان يضع خويطة او كيسا او غيرها وان كان الا وح
الا حوط الكيس الظم عدم وجوب تغيره لكل صلوة و
ان كان هو الا حوط وتقوم في الظمان المسحوس
الذي يقول الى تقطير بوله بحكم المظهر بالنسبة الى
غير الصلوة كرسالة القرآن وصلوته التوافل فلا
ينقص ويحوى به بما يخرج بل سلسل نعم ينقص بوليه

الخارج على مقتضى الطبيعة ويكون الحاق غيره به في
ذلك لكن الاحتياط باجتناب من الكناية مثلا ^{معدية}
الطهارة عند كل ركعتين من التناقلة لا ينبغي كره على
كل حال فلا ينقض الوضوء غير ما عرفت وما عرفت من
الحديث الاكبر من الذي ذكر على الاصح والوجه في المعلة
والهجة وتقليم الظفر وحلق الشعر غير ذلك مما هو
ناقض عند غيرنا نعم لا بأس باستحباب تجديد الوضوء
بالاولين وبالاضحاب في الصلوة والكذب والظلم
والاكتناز من الشعر الباطل وبالوعاف والفرج
الخليل المسيل للدم وسلك باطن الفرج والاحليل
ونسيان الاستنجاء قبل الوضوء والتقبل بشهوة
ومن الفرج والغضب ^{فيما يجب الوضوء}
له وما يستحب وينتبه لا يجب لنفسه بل يجب للصلوة التي
ولم يأتها المنسبة والاحتياط طهارة وجود السر والظن

والطواف والوجوب بالذرو شبهه والواجب جهن ونحوه من
سكتابه اسم الله وصفاته الخاصة على الاصح وكتابة القرآن ^{الحق}
والشد يد من غير فرق بين اسم فرعون وفاروق وغيرهما والاسماء
الانبياء والارباب واللائكة فله سبحانه ما لم يدخل في الطهارة
وان كان الاول بل الاحوط في الاولين ترك مع قصد ^{المسح}
والالفاظ المشتركة بغيره بما قصد الكناية دون الالفاظ
الاستنباط فلا بأس بالاول الاحتياط ولا فرق في الكناية
ان يكون سجدة او سجدة او ينظر بزاوية ما لا يحل للدار
على اسم القرآنية واسم الله كفا ما كان كونه الكناية ونحوه
كاتب كونه حتى المرح ونحوها بما يحتمل قصد فله قصد كما
انه لا فرق بين قصد من اسم المرح ان يكون بما فيه رقة
كاليد وغيره كالضرب في الظلم عدم تحقيقه من الشعر ويستحب
الصلوة والطواف والصلوة وصلوة الزيارة وزيارة
مقابر المؤمنين وتلاوة القرآن وقراءة الجنب وجماع الصائم

عروجه على خصوص اذا كان دون الصلب ^{نفس}
الاحليل ونحوه لاثنين ونحوها ولا فرق بين الذكر وال
الانثى لا في الشكل فحقق جناسها من المرحى او
من احد هاجع الاستعداد ولا حوط مطو والمقاييد فلا
اشكال ولا راجع الصحيح في معرفته الى اجتماع الدق في
الشهرة ونحوه الجسد وما يمازى به الرأفة ولا فرق خلا
والمرحى والنساء في الاقوال لا يجب ان وان لم يحصل
بذلك العلم نعم لا يكفي الواحد منها حتى لا يفتى في الاول
ومن جعله حسدا او ثوبه الحقيق به سبوا ولم يزل
انه من جناسه لم يغفل عنها وجب الفصل فلهما ويجوز
كل صلوة لا يتمثل بقها الجنابة والوضوء عادة جميع
ما احتل بها الجنابة عليها وان لم يعلم بين الجنابة الم
او يجب عليه الفصل وان كان الا حوط له مع مظنة انه من
احتمال الفصل باقيد يتأكد الاحتياط بما هو العلم انه من

الكل يد وانما بجنابة جديدة او سابقا قد انقل منها ^{للم}
تظهر لك عدم الفرق بين الشرب الخمر وغيره بعد ان كان
على العلم والحدوث الجنابة بين شخصين على وجهين
انما من احدهما يجب الفصل عليها وحسب كل منهما حكم الله
بالجنابة الى تكليف نفسه بغيره فيما لم يعلم التساوية
كالانعام باحد هاجعها بل فرضين بل في الفرض الواحد
اما اذا علم التساوي لوقت صحة الفعل على جهة فعله
خر بطلان التوقف كما بان احدهما بالآخر فان كان التوقف
من الجانبين ككيد العدد بعد في الجهة بطل الجميع فانما
الاجماع وان لم يزل ويتحقق في الذكر والانثى فينبغي
الحقيقة ان مقدارها في الفصل والدين فيصالح وصف الجنابة
لكونها من غير فرق بين الصغير والكبير الجنون وغيرها
ان وجب الفصل بعد حصول شرط التكليف بالانثى
نفس الجنابة على بالوطى الميت والوطى ميتة او ما

وجامع فاسل الميت والماتسفل ولم يرد الفصل الميت وهو
 وذكر الماتسفل والتحد يد والكوف على الطهارة والثاني
 المفروض على الاقوى في جامع الحامل والكل في الحب وشربه
 ودخول السباحة خصوصاً مع ازالة تلخوس فيها والحق
 بها المشاهدة المشرقة والنوم وجامع الحامع مرة اخرى وكناية
 القرآن والقدر ومن سقر المروجين ليلة الزفاف وجاءوا
 القاضي في المجلس القضاء واذا حال الميتة القبر وتكفينه كما
 اراد من غسل وقبل الا نسال المستوفى قبل الاكل وبعد
 واما مسننه فوضع الاء الصالح لان يعترف منه ^{العين}
 وان كان ام والاعتراف بها حق في مثلها والتمسية على
 الوضوء والدعاء بالما توفى عند ما غسل الميت
 الزين على الاظهر قبل ادخالها الاء الذي يعترف منه
 من حدث سمي النقم والبول ومن الغافل مرتين في
 المضمضة والاستنشاق ويحبب فيها وتقدم المضمضة

المضمضة والدعاء بالما توفى عند ما غسل الميت
 واليد من عند سم الراس والجلبين وتسمية الصلابة
 وان بيد الرجل وقدمه راحته في الغسله الاولى وفي
 الثانية يمسح بها والحق بالحق والعكس بكرة الامانة في السب
 في اليد على العضو ونحو ذلك من المقد ما القرينة والا
 فصل له ايقاء البلل على اعضائه بل المعروف كراهة التمدد
 بل في مطلق المسح بالبلل والامر به
 والفصل وهو واجب في الجملة وسند رب والواجب
 ثلثه من الجنابة والدعاء والتكبير وسر الاموات لما
 غسل الاموات والدعاء ما يقينه لكانها من نفسها
 انتهى في كتاب مستعمل واما غسل الجنابة فمباحث
 في سببها وهو امر واحد مما حرمه المفسر
 وما في حكمه من البلل الشبهة قبل الاستبراء كما تعرفه انه فيما
 يلحق من الموضع المعتاد لصلابة او عارضا والاحوط عطفها

الصلابة

الصلابة

البهيمة فالاقوى وجوب الفصل واولى من ذلك الطول
لما كان الاحتياط لا يفي بتركه خصوصاً الاول ويحقق
جانبه الخفى برطى الذكركه في هذا وفيما مع وطئها
للانثى ولو نولج الخنثيان فلا جناحة على احدهما
فما يوقف عليه فصل الجنابة وهو عند امر او لها الطول
الواجب والصلوة واجبة ومنه ما عد الجنابة
وكذا اجزائها المنسبة والركعات الاختياطية ويحرم السهو
اما حرمه الشكر والثناء فلا يثبت في طهارة الطهارة وانما
الصوم الواجب جميع اقسامه لكن بمعنى انه لو فقد الجنابة
من طمغ الفجر لم يصوم ما اذا لم يكن من طمغ الاستيقظ
بعد الفجر فان علم ان جنابته كانت في النهار مع صومه
كالعلم فيه طمغ الفصل وكذا اذا لم يعلم اما علم يكون في
الليل فان كان الصوم مضيقاً او متاعياً فيه وقعت
الانثناء مع وبادى الى الفصل مستحباً وان كان موسعاً

فان كان قضاء شهر رمضان بطول الاحوط الحاقه به
في ذلك وان كان الاقوى خلافه وكذا السدود في قدس
الجواز فيه مع نفي الاصلاح جنباً ثانياً من اسم الله اذا قصد
منه عناه واما اذا جعل جواً اسم كعبته طمغ الاقوى على
حرمه منه والاحوط التحريم كان الاقوى ذلك بالقبلة
الخاصة بغير العربية ويلحق باقي سماويه على الاقوى
بل واسماء الاطباء والائمة عليهم السلام المقصود منها
مجانبتها وما حرم كتابها القرآن فلا ريب بحرمه على
ما سمعته في الموضوع بل بعها اللبس في المساجد
الدخول الى اللجنات فيما عد المسجد الحرام والنبي ^{صلى} ^{عليه} ^{وسلم} ^{الصلوات}
فيها المشاهدة المشرفة اما ما حرم الاحيان فيطأ
من غيره بل ولو اتفق الاحتلام في احد جانبيه فلا يلزم
ما لم يكن زمن الخروج اقصر منه فان الاقوى حرمه
بدونه كانه اقوى تخرج الفصل عليه مع فرض سائر

لحق الزمان او قصوره عنه بل يقوى مساواته في الجملة
له في ذلك كله حتى يخرج خارج المجد ودخله صاحبها
او سادسها خارج الدخول في المجد وما في حكمه فحين
وضع شيء في الاحوط اجناب مطلق الوضع ولو من
خارج المجد سادسها قرأته شيء من سور القرآن وهو
افره والعمد والمتميز وحج المجد ولو بعضه المستلزم
انه منها فيجب الفصل او حجب من الغايات المبرورة
او مذرة وبدون ذلك فيجب للآثار وكلها مستحب على
الكل ما ندب فيه الوضوء ^{فما يوقف}
تربها بركة الحية الكوا والشرب ان لم يتوضأ عند هذا ^{نقص}
ويستثنى وقراءته ما في طمغ ما سبع ايات من غير الغرام
واشد من ذلك قرأته سبعين آية في الاحوط لعدم قرأته
شيء من القرآن مادام جنباً من المصحف عند الكتابة فيه
والفهم جنباً الا ان يتوضأ او ينهه يد الفصل مع تعدد

الماء على وجهي الماء عليه فلا يحتاج الى اخرجه منه ثم يديه
على الاصح وقد اختلف من الترتيب الذي هو الفصل من الارض
الا انه هو بنية كيفية اخرى الفصل بجزء من الترتيب الذي
هو عبارة من نقطة البدن بالماء فينفوخ مقارنته للنية
للقطعة المبرورة ويكون بنية ابرار الفصد ولا يعتبر فيه
الماء على جميع بدنه وان واحد حكم على الاقوى كالا يكون فيه
العربية لم يبق فيه النفس اجمع البدن في تلك القطعة
على القاتل خاصة اطلاق الماء وطهارة واجبه وكما
المكان والمحب والانية والبشارة اختياراً وعدم المانع من
استعمال الماء المرض وتوجه طمغ ما سمعته في الوضوء في ذلك
كله وكذا طهارة الرجل الذي يربد اجزاء ما الفصل عليه فلو
فرض نجاسة لمرء ولا ثم جوى الماء عليه الفصل وفي القمارة
فصل واحد لها وجد قوى خصوصاً عليه الا وتاس جاء
كثير لكن الاحوط خلافه وواحد من ذلك والله اعلم

قبل الشروع في الضرب وقد قد في الوضوء حكم الجيرة والحال
 من ان ازيد الضربة فتنه كانت او غيرها وحكم الشك في الشك
 وغيرها من افعال الصلوة فان الغسل كالوضوء في ذلك كله
 نعم يفتقر منه في خصوص مسئلة الشك قبل الفراغ في شيء
 من اجزائه وقد دخل في احواله قد عرفت وجوب البداءة
 عليه في الوضوء بما لا يفرق بخلافه مما لا يلتفت الى شيء
 مما شك فيه بعد الدخول في اخره على الاصح فلا يلتفت الى شيء
 بعد الدخول في الجانب الايمن ولا الى الايمن بعد الدخول
 في الايسر وفي خصوص مسئلة التوالاة فانها تخرج معها
 غير واجبة في الغسل نعم قد يجب بالنداء والحقق الوقت
 غرضه ان لا يخلو في صحة الغسل لكن الاولى ان لا
 يفتقر الى الثانية في سنة مضافة الى ما عرفت
 الغسل ما تقدم يستحب في البدن ما منه من المرفقين ثلثا
 ويصور تقدم اليد اليمنى من ذلك الا لو طهرت يد واحدة
 من ذلك

في سنة مضافة الى ما عرفت

فقد رآه الماء مثلا والافضل ان يغسل الغسل اذا تكبر وضاب
 بالماء او غيرها كانه يكره الغسل ان يحيط بان افعال الصلوة
 ما احسن في واجبه او غاها النية مقدار ثابته الاول
 جزء من الزمان في الترتيب واول ثلث يسمى لا رتبه فيه
 ان لم تقدم عليه غسل اليدين وقد في الوضوء حقيقيا
 ونية الصلوة والافضل ان يغسل وجهه واليدين وغير ذلك مما
 الى ذكره مما تأييد النية بها وكذا قد تقدم المراد بها
 في الوضوء نعم لا يشرع فيها حصول الجفاف قبل الانتهاء الى
 الترتيب في اجزاء الغسل ثلثا ثلثا غسل ثم الغسل على وجهه
 يحقق به سواء فلا يخرج غسل غيرها منه في غير الجهر ومما
 في حكمها من غير فرق بين الشعر وغيره يجب عليه رفعه الى
 الحاجب وتخليل ما لا يصل الماء اليه من العثرة الا بتخليل
 لا يجب عليه غسل الشعر وان كان هو الا لو طهرت فبها كان هو
 من فراغ الجسد مثلا بل وجوبه لا يخرج من قوة والا لو طهرت

في سنة مضافة الى ما عرفت

تسلوا منك فيلانه من الظلم او الباطل بل بعد الترتيب
 في غير الارئاس منه بان يغسل تمام الارض منه المتعلق بالاصح
 لبعض الجسد منه قد تقدم تمام نصف الايمن من البدن من غير
 لغير بعض الايسر منه قد تقدم تمام النصف الايسر كله ولا
 دخول العورة والشعر في التصفيف المبرور لان الاولى
 مع الجانبين او تسليما تمام ما بعد الفراغ من الجانب الايمن مع
 غسل نصفهما مع الجانب الايسر والا لم يستغاب الاضراس
 الثلثة الغسل ولا اعتبار بالصب واحدة كانت او تعد
 ولا بالفرق والدلك ولا ترتيب بين اجزاء العضو وان كان
 الاولى ان البدنة باعل العضو فالاعماله لا كيفية خصوصه
 الغسل المراد هنا بل كيفية سماء غير محسوس من الماء او
 ثم الجانب الايمن ثم الجانب الايسر ومن بعض الناس على
 ان يوتر من ثلث اربعات نادر اكل واحد غسل
 مع ذلك تحقيق سبي العضو غير ان العضو لا يكون في ذلك

في الماء التلطف على وجه صرف الماء عليه فلا يحتاج الى آخر
 منه ثم عليه فيه على الاصح وهذا كله من الترتيب الذي
 هو افضل من الارئاس لان الله هو الذي يكتفي به في الغسل
 غيره عن الترتيب وهو عبارة عن تقطعة البدن بالماء
 فيخرج مقاربة النية للقطعة المبرورة ويكتفي فيه
 انتمار الفضل ولا يصبر فيه اشمال الماء على جميع بدن
 بان واحدة كل على الاقوى كالاكتفية بالقطعة المبرورة
 نعم يكفي فيه الغسل على جميع البدن في تلك القطعة و
 على التقاطع خاتمة الطلاق الماء وطهارة وواجبه
 وواجبه المكان المصحب للنية والمباشرة احتيازا
 عدم المانع من استعمال الماء لغيره ونحوه على ما
 ما صنعت في الوضوء في ذلك كله ويحل الجوارح المحل
 الذي يبرئ اجزاء الماء الغسل عليه فكل من غاسه
 ظهره او لا ثم اوى الماء عليه الغسل وفي الاجتزاء

في سنة مضافة الى ما عرفت

بغسل واحد لهما وجه قوي مخصوصا عليه في الارض
 بما كثر لكن الاحوط خلافه وادخل في ذلك انزاله التماسا
 قبل الشروع في الغسل وقد تقدم في الوضوء حكم الخمر
 والمائل وغيرهما من افراد الصلوة فبقية كانت او غير كانت
 حكم الشك والسيان وغيرهما فان الغسل كالوضوء في ذلك
 كله فمعرفة منه في الخصوص مسألة الشك قبل الغسل
 في شيء من اجزائه وقد دخل في احكامك قد عرفت
 انك ذلك عليه في الوضوء ما لم يفرض بخلافه هنا فانه لا
 الى شيء ما شك فيه بعد الدخول في اخره على الاصح فلا
 يلتفت الى الراس بعد الدخول في الجانب الايمن ولا الى
 الايمن بعد الدخول في الايسر وفي خصوص مسألة
 الموالاة فانها اجمع معانيها غير واجبة في الغسل ثم قد
 يجب بالندى والضييق الوقت ونحو ذلك مما لا يمكن
 له في صحة الغسل لكن الاول مراعاتها بمعنى المتابعة

في سنته مصفا الى ما عرفت في انما
 ما تقدم فيجب غسل اليدين امامه من المرفقين للماء او
 يخرج من تحت يمين النية منه لكن الاحوط محله يد واحدة
 عند غسل اول يمين من اليمين ثم المضمضة والاستنسا
 ثا ثلثا او اقل اليد على ما تانا ولم من الجسد خصوصا
 في التزيب بل في الاستظهار في ذلك وتحليل ما عليه
 يحتاج اليه ومنه ما هو عليه اليقين المأثور ونحو ذلك
 لانه الى العكس ونحوها ما يقول الماء عنها والاستبراء
 بالبول قبل الغسل وليس هو شرط في صحة الغسل نعم
 اذا تركه وانفس ثم خرج منه بلا مشيئة عاد الغسل
 حكوا ما عليه بانه متى سئل اسبيل ما لو طالت لغز
 اوله على الاصح الا ان علم بذلك او بطول المد او غيرها
 عدم فقا شئ في الخرج لا يكون ثم مشيئة بين اليقين
 وغيره اما ان لم يخرج منه بل لم يشبهه لكنه بالبعد الغسل

فقد عرفت انما توعده من وجهان اقومها العلم الا
 ان علم بقاء اجزاء في الجري خرجت مع البول ولو كان
 في المشيئة بين البول والقي والاحوط الغسل والوضوء
 وان كان الذي يقوى الاكتمال بالاول او كان الحاج
 قبل الاستبراء بالبول بالثاني ان كان بعد قبل الاستبراء
 باحوطات ويخرج من الجانب خاصة من بين الاعضاء
 عن الوضوء لكل ما اشترط به نعم لو تخلل علقه امع في
 انشاء الغسل فالأقوى الا تمام والوضوء بعد الدخول
 في خلوة ونحوها الاحوط استيقنا في الغسل بعد ذلك
 واما الثاني وهو غسل المس فكيفيته شريفا وانما سا
 كس الجنازة وسببه وسبب الاشارة لو كان بعد برز
 جميعه قبل الغسل او قبل تمامه دون صلب غير الانسان
 دون الانسان قبل برز او بعد غسله ولا يلحق بالغسل
 القيم النفسية الى ذلك فيجب الغسل من الجنين فضلا عن

عن غسل اليد الا كانت رطبة بل ولا غسل الكافر الذي
 المسلم به عند الخلق بل في الاقوى انما تارة بالغسل والاول
 عدمه والشهيد كالغسل له وكذا من لم يتقدم غسله
 حتى يقتل ولا فرق بعد صدق اسم المس بين كون الماسي
 الممسوس ماعطها الحنيفة او لا فيخرج من ظهر الميت ولو
 نعم اذا لم يصدق اسم المس ههنا كاشعها سا او موسوسا لم
 يجب التمسك والقطعة ذات العظم ودون العظم الجرد لو
 كان لشية على الاقوى وان كان الاحوط الغسل بمسح
 واما ما يتوقف عليه فالأقوى انه كالحمل لوضو في ذلك
 كان الاقوى اتقاض الوضوء به وانه علم
 فانه كثره ودعا التمسك الى ماء الا ان المعروف منها
 للزمان غسل يوم الجمعة وقت ما بين طلوع الفجر الى الزوال
 وبعد الى اخره السبت كوقت قضاء وليلة السبت
 يقصر من عماله غسل ويجوز تعجيل يومين اثنين فان كان

الجنين

انرا لاله وبلغ به ليلة الجمعة في الاقوى لكن اذا تمكن
يوم الجمعة في الاقوى قبل ان وال احد فان لم يجد
قضاء في مكة القضاء اما اذا لم يمكن الا من القضاء لم يجد
وحل في يوم العيد في يوم من يوم القروية ويوم
القد بن ويوم المباحلة وهو يوم وعشرون من ذي
الحجة على الاقوى ويوم المبعث وهو السابع والعشرون
في رجب ويوم الولد وهو اليوم السابع عشر في ربيع
على المش ويوم نبي من القري من المعروفة يوم انتقال
النبي الى رجب الحلال والاول يوم من رجب واخر يوم منه وفي
الضف منه وليلة بل ليلة الاولين ليوم ليلة الضف
من شعبان وليلة القدر واليا الى الاقوى من شهر رمضان
والاول يوم منه ويؤكد في ليا الى القدر وليلة الضف منه
وليلة سبعة عشر من المحرم وعشرين من السبع وعشرين من
وعشرين من الظلم اسباب التسوية في جميع ليا الى العشر الاخر

الا واخر كان الظلم اسباب غسل فان ليلة القدر والاخير ان
قد انقل الاول من اول الليل وجميع هذه الاقسام الزمانية
لا يقصدها شيء من الحديث الاضطر والاكبر كما انه لا يقين لها
خاص من الزمان الذي تدبت فيه وان كان الاقوى الى الاقوى
به من اول الزمان للكائن لدخول مكة والمدينة وصحابة
وحياتهم والبيت والفعل بالاحرام والطواف والوقوف
بعرفات والحضر والحر والذبح والحلق والرياء والذبح وال
عواذ الاوان وان يرى الامام في مناهم لمعرفته فقامه للوقوف
ولومن الضعيف على الاقوى والحاجة والاختلاف في رجب
لا يجزئ من السماء ثم يقول اللهم ان ملائكة ملائكة قد طهرت في
الليالي احد اصول به عليه مير فاستغفر لي اظلالا من السماء
الساعة بالاسم الذي اذا سئل به العطر اجبت بكفت
به من سرور كنت له في الارض وجعلته خليفة على خليفك
فاستسلك ان تصلي على محمد وال محمد وان تسوق في طلاق

الساعة الساعة والخوف من الظلم فانه يقبل ويصلي ثم يكف
وكيف بعد ذلك فيعلم ما على الصلوة ثم يقول مائة مرة يا حي
يا قيوم لا اله الا انت برحمتك استغيت فصل على محمد وال
محمد وان تظف وان تغلب وان تكرر وان تملح على وان
تكبد وان تكفي في سنة بلا مؤنة واصلوه السك والاختلاف
المسيحية من ماله والمباحلة مع الجلال للتوجه الى السحر
السفر وادارة الحسين عليهم السلام ولهم الاستغفار لكشف
الثالثة وهو يوم يوم الثالث عشر والرابع عشر الخامس عشر
فيقتطع في اليوم الخامس عشر من اول والقضاء المرفق في
صلوة الكسوفين مع اعراق الشمس ومن فقد الفجر ومن
البيت بعد تسليد والسعي الى رذيه الصلوة حتى في ثا
وجوب ان له بعد الثلث اما ان كان غير حق فالظلم
استحباب الفصل على من ينفرد بين الثلثة وغيرها ووجه
حول الساب الى الموت كغير ما هو مخرج خلاف ما كان الفعل

للفضا فانه يصبر فيه قد يبر عليه بالايام في صدق اسم القلم
من ما لا حدث فيها من بين الفعل ولو بالاصغر انقضي
وجب في الاقوى اسباب ما سألنا الفصل لا
ومن الاقسام المندوبه مسلي المروءة على اجمع فيعتبر فيه
ما يصبر فيه غيره من الترتيب والارحام والميرة وغيرها ذلك
حوط فعله حين الولادة لا تأخير ولا الى السابع والله اعلم
في التيمم فيه مباحث في مسوامة
ومعها الفجر على الماء فقال ان شربا وان حصل ذلك ما يفت
منها عدم تجل ان ما يكفيه لطهارة غسل كانت او في
على وجه بعيد في عليه ذلك لكن يصبر فيه ح لو كان في ذلك
فلا حصل الماء في احد جوانها الضرب مع امكان في الارض
السهلة على وسهول في كل جهة من الجهات الاربع وفي
على من يمس نفسه او بنا فيه على الاقوى يقوم مقام
مستك ان يقول سمعوا طهروا فاعل الى بل الواحد

استحباب
الصلوة

على الماء فيها فلو اخل بالضرب المربوب وبنه بطل مع
 الوقت وان صادف على الماء وضع مع ضيقه وان اتم
 بالزيت ومنها الخوف ولو جئنا من الصلح او الصبح
 او غرقا لك ما يحصل بعد غرق الضرب على الصلح او الصبح
 او الماء الحنيد به لو ارام الوصول اليه ومنها خوف
 الماء من استعمال المرحض او مد او جمع او فزع او غرق
 ما ينصرف واستعمال الماء على وجه لا ينجو من الجوع او ما في
 كاعونه فيما تقدم من غرق في الخوف من حصول
 والخوف من زيادة او بطوبى وبن شد الام
 على وجه لا يتحمل للبرد او غيره بل لو جاف الشيء الذي
 لتصلح عادة تيم والمراذبه ما اهلوا المتق من الخشونة
 والمشوهة للخلقة باستعمال الماء في البرد وما ينصل
 في بعض الابدان والبدن ان لا تشق الجلد ووجع
 الدم ومنها الخوف باستعماله من العطش للبرق والحر

لغيره ومنها حصول المشه باستعماله والذل والذل
 بالاكساب لشراؤه ومنها توقف حصوله على دفع جميع
 ما عداه او دفع ما يضربها له بخلاف غير المضرب فيه يجب
 وان كان انقطاع عن المشه ومنها انقطاع الوقت عن
 تحصيله وكذا من استعماله ومنها وجوب استعماله في
 الماشي غيابة وغو بما لا يقوم غير الماء مقامه فان
 فحين التيمح فلو خالف ونظر بطول لا يبعد
 في ضيق الوقت عن استعماله لكان قد فعل للمرة
 من حيث الصلوة اما اذا ما فعله بعقول الكون على
 الطهارة او غيره من الغايات فلا يبعد الصحة كانه
 القطع بها فيما لو خالف ودفع المضرب له عما عدا الماء
 او عمل المشه والحوادث والحاطرة في حصوله وغرقا
 ما كان المتنوع منه فقد مات الطهارة لا هي نفسها
 بل لا يبعد الصحة لئلا لو عمل الم البرد ونظر اذا فزع

صيق

عدم الضرر وان كان مجرد الام وان كان الاحوط خلا
 وانه عدم هذا كلف في غير صلوة الجنابة والنوم اما فيها
 فافضل شربة التيمح مع التمكن من الماء نعم لا ينبغي الاقتصار
 في الاخير على ما كان من الحكمة الاضطرر بخلاف الاول
 قد تقدم لك سابقا حكم التيمح لخرج من السعدين
 فيما يتيمح وهو لصعيد والمراذبه مطلق
 الارض على الاقوى من غير فرق بين التراب والرمال
 ارض الجص والنور قبل الاحتراق على الاصح وتراب القبر
 والمستعمل في التيمح في اللون والحصا والمدور غيرها
 ما ينبغي رجحان استعمله وان لم يعلق في اليد منه ثوب
 الا ان الاحوط التراب بخلاف ما لا ينبغي رجحان استعمله
 وان كان منها كالنسبات والذهب والفضة وغيرها
 من المعادن الخارجة عن اسمها كذا الرمال وان كان
 متصلا في الحرف والجص والنور في اشكال قمره والوار
 انوم

او طه العدم نعم لا يصح بالصعيد المحرر المصوب الا اذا
 على الملك كما يحقون فان الاقوى محبة التيمح ولا بالمنزج
 بغير مرجح من اطلاق اسم التراب فلا يندرج المستطاع
 والخط المميز الذي لا يمنع شيئا يعتد به من باطن التيمح
 بناف الصدق وما وحكم المشبه هنا بالمصوب والنجس
 والمنزج حكم الماء وبغيره باحتكام التيمح كالوصف
 والقول بل لو كان التراب في ماء مصوب لم يصح الضرب
 عليه وان لم ينضج بالصفاء كما عرفت مع فقد الصعيد
 الذي يصلح التيمح بغيره بغيره او ليد من ارضه ذنبه
 او غيرها ما هو مشتمل على عبادا ارض صابا على ارض عباد
 اذا لم يكن من نقصه وجهه ثم التيمح والا وجب وضع قد
 ذلك يتيمح بالرجل ولو تكن من خفيفه ثم التيمح وجب
 التيمح باليد في لم يجد غيره ما ذكره لو لم يكن من حصول سائر الفضل
 به كان فاما الطهور في فقط الغرض منه ثم يفيض ذلك اذا كان

اسمها

على الافوى وان كان الاحوط ذلك مع فعل الصلوة في الوقت
 وبكره التيمم بالارض والسجدة لا يمتنع كافي بعض افرادها الخارج
 عن اسم الارض ويستعمله بعد الضرب وان يكون ما بين
 من دبا الارض وعن اليها بل بكونه لغتان يكون من بها طهارة
 اعلم في كيفية وهي مع الاحتياط ضرب الارض باطن
 الكفين معاً فمرة مع الجبهة والخيبتين بها معاً من فضاء
 الشعر الى طرف الاذن الا على الارض الموحدة والاحوط الموحدة
 ثم مع تمام ظاهر الكفاية ياتى الكفاية في موضعين
 الاصل من التيمم ان المار بهما بما يشبه المائع بل التيمم عدم استبا
 الذوق والتحقق فيه ولا يجرى الموضع من دون سمي الضربة
 الضربة باحد هاتين ولا بهما على القاف ولا بالضرب بظاهرهما
 لا يحصل الا ان يجتنب لا يصدق عليه الضرب تمام الكفاية
 لا المسح باحد هاتين ولا بهما على القاف لا بهما على وجه لا يصدق عليه
 المسح بظاهرهما نعم لا يجب المسح بظاهرهما تمام المسح فيمضي التوزيع عليها

علمها ولو تعدد الضرب والمسح بالباطن انقل الى التيمم ولو تعدد
 الباطن مع فقد الارض لا يمتنع وعدم التيمم من المدن وان سوت
 بل يقرب بها ويسمى وان كانت النجاسة حائلة وسوت عنها انما يمكن
 من التطهير والازل وكل لو كانت على الاعضاء المسوحة اما مع
 لنا الصلوة فلا يمكن التيقظ لا نقول الى التيمم فخرج
 فيها بغيره بل في التيمم في التيمم على موضع في الوضوء
 مقارنا بالضرب الذي هو اول افعال ولا يوجب على افعال ما في
 التيمم من التيمم بل يوجب عليها ولا يوجب على التيمم
 وجب التيمم في بعض افعالها سواء قلنا بالاختلاف الكيفية او
 لقاد على الصلوة والوضوء ولا ينعى الاستباحة اما التيمم فلا
 التيمم في وضوءه وكونه مبيحا غير دفع لكن لو فوى جهلا او لبا الم
 بهذا الوجه وكذا يلزم فيه المباشرة والمواالات ولو كان من قبل
 بمعنى عدم الفصل الثاني في الهيئة وصورته والتميز على حسب
 وصفه والتميز بالاعمال التيمم في رفع الخيط من المائع

والمسح والظاهرة فيها اما مع الاضطراب فينقط الصور
 لا ينقط به الموضع حسب طهرته وفيه الوضوء بالنسبة للا
 وفيه الخيرة والحار والبارد والمباشرة وحكم التيمم واليد
 اليد المار بهما والاصلية وغير ذلك مما لا يخفى عليك وان في القاف
 باد في القاف نعم لا يجب استيطان الشعر التيمم ولو كان بدلا
 عن الفصل حتى مثل الاعمال الافوى وكيفيتها هو بدل عن
 الوضوء ضربة واحدة الوجه واليد من تحت الفخذ فاليد
 لمن ضربت يمينه واحدة الوجه للوجه للوجه للوجه والاحوط
 التيمم دلهما واحوط منه كبر التيمم وحكم التيمم وماله
 التيمم على حسب ما سمعته في الوضوء ايضا بالتميز التيمم
 قبل الاضطرار حتى لو كان بلا من الفصل على اشكال خصوص في
 الاخيرين لان الاضطرار لا يفي بركته والاعمال التيمم في التيمم
 التيمم ان يفرق بين يدي العاجل ثم يمسح بها ثم يفرق العجز عن ذلك
 فيخرج ضرب المولى ويدير المسح بهما ولو توقفت جوده على

فيما

اخره وجب له وان كانت ضعفا عن التيمم اما بغير الحال
 فاحكامه لا يوجب التيمم للوضوء في دخول
 الوقت اما بعد فخرج وان لم يتحقق مع الرجاء وعدمه ولا
 اوقات الضيق مطلقا ولا بعيد بعد التيمم فاصلاته
 تيمم الصحيح في الوقت وخارجته من غير فرق بين
 الحاضر وغيره ومعد الجنبه الذي قد جسد على نفسه
 من استعمال الماء وصبر وحقوق الزحام يوم الجمعة بحيث
 حشر في الجمعة ان لم يمسح ويصلي وغيره وان كان الاحوط
 الاعادة في الثلثة وكذا في اقل الماء في الوقت وخارجته
 عليه بعد فيه ولو تيمم صلوة قد خسر وقتها جاز له صلوة
 الاخرى في اول وقتها بل يستحب التيمم لغاية غيرهما من الغايات
 كما يظهر مع فرض بقا السجدة ويقوم الصلوة مقام التيمم
 ما طلب الوضوء او الفصل به الا لا التأهب للفرض وان لم
 يكن تطهارة كالاغسال المندوب والوضوء الصورى بل

المسح

المسح

يعنى ذلك في الجذب بصفة قفازات النجم هي غايات الوضوء
يجب لما وجب سهاو ينوب الماندب بعد فرض وجب وضوء
عدم الماء ونحوه ما عرفت وينقض الحدث الاصغر فضلا عن
الأكبر ان كان هو بدلا عن الفسل والتمكن من استعمال الماء فان تعد
عليه بعد ذلك اعادة النيم ولو كان قد جعل الحدث بالأكبر الذي
قد يتم به من ولكن لا يكفي الا الوضوء انقضت نيم الوضوء
ولو احدث في ثمانية طلاقا ولو كان محدثا بالأكبر من الجنابة
نيم يتمين احدها عن الفسل والآخر من الوضوء ولو وجد
ما يكفي للاخير خاصة فوضوءه ونيم من الاخر ما لو كان يكفي لاحد
فدم الفسل ونيم من الوضوء والجنابة كفيتهم واحدها والآخر
في النيم بدلا عن الانسان على حسب ما سمعت في الفسل
بالنسبة للاجزاء من النيم للاصغر لو كان معها جنابة فوضوءها
خاصة او نيم الجميع ولو وجد الماء قبل التدبير الفريضة
انقضت نيمهم ولو كان في ثمانية طلاقا وكذا الطواف في كل
منه

ولا انقضت وان كان الا حوط لدفع السعة الا تمام ثم الامادة
اما الثالثة فالاقوى استباحته بالوجدان في ثمانية طلاقا
كذا الطواف واجبه ومندوبه ونيم الميت لفقد الماء بانقض
من احلته قبل الدفن وان حصل عليه بل الاقوى اعادة
الصلوة عليه بعد الفسل وانه علم فنيما
في الحجاسة وهي عشرة البول والبرص
من الحيوان من غير اكل اللحم ولحم العارض كالجمل والمواطين
اذا كان قد قضى سائر خلاف المأكول وغير ذى النفس
فانها منها طاهران من غير فرق في ذلك بين الطير و
غيره وبين الحشرات وغيره والدجاج وغيره والرضع وغيره
والحيوان والبق والاربع وغيره ما على الاصح القرن
كل حيوان ذى النفس على اكله او حرم دون غيره ذى النفس
فان سببه طاهر سببه ما لا يحل له الموت من ذى النفس
من الحيوان وما يقطع من جسده حيوان الاجزاء الصغار
التي تحلها الحيوان مما ما ينقض من بدن الانسان من الاجزاء

الصغار كالشعر والثالث وما يهلو الشفة والفرج و
نحوها عند البثر ونحوه والجرب ونحوه والمفضل بانقض
من شعره في ايام الصنف وما ينقض الحك ونحوه من بعض الا
الابدان ونحو ذلك والافادة للسك المنقض من الظبي
لحي على الاقوى اما الميت ففيه اشكال احوط الاجتناب
لكن ما فيها من الشك طاهر وان اسابته الرطوبة بعد
الانقضاء اما ما لا يحل له الموت كالعظم والقرن والسن وال
المقار والظفر والمخلف والمخاض والشعر والصوف
والزبر والريش فانه طاهر وكذا البيض الذي قد انقضت
القشر الا على من مأكول اللحم وغيره على الاصح والافقه
هي على الاقوى كرش اللحم والميت قبل الاكل ثم ينقض
ما لا تأخذه من رطوبة الميت وكذا اللبن طاهر وفيه ولا
يفسر تحله ولا يحمل في وجهه بل الظاهر عدم الفرق فيه بين ان
يكون من مأكول اللحم وغيره وان كان الا حوط احتسابه
هذه

هذا كله من ظاهر العين من الحيوان حال الحيوة اما يحس العين
لا الكلب والخنزير والكافر فلا يستثنى منه حيوانا ميتا
غير فرق بين ما حله الحيوة وما لا يحله
النفس وان لم يكن وان لم يكن من فرق بخلاف دم غيره ذى
النفس كالميت والبق والقطر والراعي والمواطين اية ذى
لحم سوى عمر بن في كرمها ونحوها ما لم يكن من دم ذى النفس
والمشكوك في انه من اى مما يحكم على طهارته والتملا
اى الدم المستخرج من الطفرة النجسة نجسة ولو كانت في بقية
الا حوط احتسابها اذا كان فيها دم وان لم يكن حلقه اذا
كان الا حوط احتساب كل ما نك في ارض الفلك او البحر وما
اجتناب جميع افراد الدم الا دم الحيوان غير ذى النفس
الا الدم في بدن من ذى النفس على المأكول بعد تدف
ما يقاود قد ذبح من الدم بالذبح فانه طاهر ايضا اذ يحس نجاسة
الذبحية ونحوها من غير فرق بين ما كان في اللحم من

بين الخلق في بطن من دم الزئبق بعد القذف على الاقوى طمعا
 دم غير المأكول منه كالحلال ونحوه على الاقوى وان الحكم الزئبق
 فيها بقول الله كذب من غير المأكول بل قد يقوى ذلك انهم
 في جميع دم الجنين الذي في بؤكبة امه لكن الا حوط حلا
 ذلك كله وما لم يقدفه من معتاد القذف بحسن نفس غيره
 بالاختلاط والله اعلم الكلب والحرة والمبريان
 عينا من يفرق بين افرادها ولا بين اجزاها اما
 كلب الماء وخنزيره فظاهران ولو نزل كلب او خنزير على
 حيوان ظاهر او غير ظاهر وروى في الحاقه باحكامه اطلاق
 الاسم فان اخرج تحت اسم ارضي عليه حكمه وان لم يندرج
 تحت اسم كان على الظاهر وان كان يحسن على الاقوى
 المسكر المائع بالاسمين غير فرق بين المقدس من ماء العنب
 وغيره بخلاف المسكر الحامض كالتخشب فان علا وصا به ما بها
 بالعارض وفي حكمه العصب العنب اذا فلا ينسده وبالدان

سائر ذلك

سواء حصل له انشدا او في ثمانية او لا وانما عدم انفكاك
 حرمه عن نجاسة بخلاف ما اذا لم يقو فانها طاهر لاجل انها
 غيره من افراده العصى فهو طاهر وان علا وان كان شيئا
 او عرا على الاصح فيها وان كان ان الاقوى حلتها مطلقا
 لكن الاحتياط لا ينبغي تركه خصوصا بالنسبة الى الاقوى
 الفلبان وخصوصا في صبر الزبيب من غير فرق بين
 مزج العصى بغيره وعدمه الا اذا كان مستهلكا فان
 الاحتياط فيه ضعيف واضعف منه احتياط اجتناب
 ما لا يقيد فيه زيبا ونحوه من الماء المزج بغيرها على وجه
 خروج عن اطلاقه قبل القائه واضعف من ذلك
 استخراج ما فيها من الدهن ونحوه من المايعات وان
 اشترك الجميع في ان الاحوط الاحتياط باكلها وميا
 الفقاع وهو شراب مخصوص بمقد من
 ماء الله الشعير غالبا يصنع حتى يحصل فيه الفلبان

والقفر فليس شئ مما يستعمله الا من مله التغيير
 الكافر وهو من اتى على الاسلام ومن اتى على محمد
 ما يعلم من الدين ضرره او صدق منه بجملته
 كفره من قول او فعل من غير فرق في ذلك بين المرتد
 والكافر الاصل الحربي والدمي والخنار حربي والعاق
 والداصعي وغيرهم والاصح حصرهما كما عرفت
 وليس منها العبد والارنب والقار والموزع و
 العفر ولا المسحوق ولا ابن الرنا ولا الخافق
 ولا عرق الخبز من جوام وان كان الاحوط اجتناب
 الجميع اما الحد يد فهو طاهر طعنا واستحسانا بالما
 من عصف النمل والمق في كمية النمل بها لا
 في الملاقاة مع البوسة في كل منهما سواء في ذلك
 ونحوه على الاصح وكذا لا يحسن ايضا مع الداء والد
 لم يقبل منه اجزا بالملل فان نعم بخس الملاقاة مع الداء في

في اجزاءها على وجه متصل الى الآخر وحكم المتحس بها ولو لم
 حكمه في التحس على الاصح ونحوه لا تابطا على الوجه المبرور كل
 جسم لا يمتد من سواه كان جاسدا او مابعا على التامع و
 الكرواء الفيت ونحوه نجاسة في المائع الذي انزل الى المصل
 بالملل في ان كان سائلا كانه سائلا او سائلا كانه سائلا
 النجاسة تحس بالملل وان كان ندبا الا ان النجاسة لا تحس
 من الجوز الذي لا فاه الا لجزء الآخر وان كان متصلا به الا
 قيل ان نجس بجلاء ما متصل به بعد النجاسة فانه نجس بالملل
 مع الرطوبة والظلم ذلك الفضي الاجسام ذات البلة المخل في
 اجزائها المتصل ببعضها مع بعض كالبطيخ والخبان ونحوهما
 فان الاصح عدمه السراية في ذلك ايضا وكذا اليد ونحوها اذا
 عليها الما من عرق وغيره متصل ببعضه مع بعض على وجه
 اجزا من مكان الى آخر فان العلم عدم السراية فيه الصبر بالانز
 عد على كذا لم يعلم بجائزته على وجه فخرى النجاسة فيه فالتسكو

فيه لا يحكم بالبرائة فيه ثم انه للحكم بخياسة الشيء الا باليقين
او باخبار صاحب اليد او شهادة العدلين او العدل الواحد
على الاقوى ولا يثبت بالظن حتى في الجمع من خيالة الحرام
الا بالثبوت الا فيما عرفت سابقا من الخارج قبل الاستبراء والاقوى
فيما ذكرناه من الاشتباه في الاصابة وبين الاشتباه في الحكم
وانه اعلم في احكامنا ما الى ما تقدم واشياء
المباحث السابقة وهو امور منها انه يشترط في صحة
الصلوة طهارة ظاهره بغيره من المصلى وشعره وظفروه
غيرها ما عدا ما عدا من اربع جسد من الخفاسات وملابى حكمها من
محتوى بها وقليلها ولو مثل ريس الابر ككثيرها وكذا غيرها
لباسه حال الصلوة من غير فرق بين الساكن ومنه غيره عدا
ما سمره في ريق في الحاق الحلاء المصلى بما تحته باللباس مطلقا
او بما اذا كان مستترا به اسكال احوطه فلا بد والطواف كله
واجبة ومنه وبه كالصلوة بالنسبة الى الاشتراط المزبور ولا

ولا فرق في ذلك بين العالم بالحكم التكليفى والوضو
بها في ذلك من بعد وصل بطلت صلوة ووجب لها رقا
من غير فرق بين بقا الوقت ونحو وجهه بل الامحان الناسي
الذى لم يذكر حتى فرغ من اوفى الانتهاء كذا لم يتم لا بعيد
الحاصل بالخيالة ولو كانت من غير اكل المصلى الا مع غيره
منه في ذلك فضلا من خارج وان كانت هو الا حوط وخصوصا
اذا كانت من غير اكل المصلى لا بعيد ان يعلم بها في أثناء الصلوة
وامكنه ان يتبين ما يقع او يتبين على وجه الايقان في الصلوة وبقائه
الاستبراء اذا لم يكن يمكنه ذلك استبراءها من راس بعد الله
فانه اذا كان الوقت واسعا والاستبراء اعتبارا راسا
بها لم يكن في سائر مثله يمكن ونحوه وان يفرح ويصلي عابثا
وكان الكلام فيما عرفت من الخيالة في الانتهاء او لم يعلم
ولو انحصر سابقا في احد ثوبين مثلاً فداشته طاهرهما
فيصيرها كرا الصلوة مع السعة الوقت لذلك اما مع شقة

على وجهه لا يمكن كراه من فعل صلوة واحدة صلاها عاريا
كالعلم لكن لا يجوز فانه يصلي عاريا على الاصح اذا امكنه غيره
وان لم يمكنه يمكنه لبرء او غيره صلي فيه ولا اعادة عليه
بعد ذلك ومنها طهارة ما بين اكله وشربه لم يتناول
النجس وطهارة الاواني اذا لم يوضع ما اشبهه لطهارة فيها
من المألوف والمشموب مع تعدي النجاسة اليها وما الى
الفصل والوضوء ونحو ذلك مما عرفت اشترط الطهارة
ومنها طهارة قبل السجود دون غيره من مكان المصلى الا
مع تعدي النجاسة الى الثوب والبدن والا ففى الاكتفاء
بطهارة ما يحصل به سماء الخبز ح وان اشترط مع النجس
في السجود على الاقوى والا حوط طهارة للجمع والحضور
كالنجس بخلاف غير الحضور والا حوط الاعادة مع الحضور
والسنان من ابله القضاء بل لعله الاقوى ولو لم يعلم الا
النجس بعد عليه في الاقوى ومنها طهارة المساجد وما

وما في حكمها من المشاهدة المشرفة والصراع المعظم لكل من علم
من الشرع وجوب نظيره على وجهه فان فيه التحسين من الزينة المحسنة
والتحسين الكبري ومنه ما احدثه طهارة التطهير بالانكسار المعروف
في ذلك بين النجاسة المتعدية بغيرها بعد فرغ من تنقيتها بالانكسار
المعروف بوضع الغدرات والمبينة والخروجها في المجرى مثلا
فقد يفرغ من الفضل في غير ذلك بين المتعدي وغيره فان
حوط اجتناب الجميع وفرش المسجد وقضاء كراهية المسجد فيما عرفت
نعم لا يصور الثوب القضاء ومنها الا حوطه ولا اقتراح
بايمان الخفاسات وملابى حكمها من النجس الذي لا يقبل الطهارة
من غير فرق بين المبتدئ وغيره الا الذي من النجس للاستصحاب
به ويقتضى ان يكون بحيث السماء وما جوف السيرة القطعية به
من المسجد ببعض الابواب للنجاسة ونحوه
منه في الصلوة على امور العوض من المخرج
والفرج في البدن واللباس حتى يبرأ من غير فرق بين

الشفقة الاذالة وامكان تبدل اللوب وعدمها بل الك
العموم منه مع التعدي الى غير محل لكن لا بعد ذلك بل
لا بعد تبعه العرف ونحوه مما يصير انعكاسه عند حصولها
في بعض الانسنة والحوال والاحوط في دم الواسع
الغسل وان كان الاقوى منه من القروح والجروح والاذني
بين كونها في الك والباطن اذ سال منها الى الك لكن الاعبا
لا يفتقر تركه الدم في البدن واللباس ان كان سعة
اقل من سعة الدم في الغسل ولم يكن من الدماء الثلاثة
الحيض والاستسقاء والنفاس اما ان كان سعة اوق
او كان من الدماء الثلاثة فلا يفتقر ولا مدخلية اللون
والنخالة على الاقوى والمراد بالبطن الوافي الذي هو
واسع من الدم المعروف بل قيل انه اوسع من الدنيا
وانه يقرب من سعة اجزاء الرخنة وهو قوي لكن
الاحوط الاحتياط ما زاد على الدم المعروف ولا فرق

ولا فرق في الدم المعقونه بين ان يكون دم ما كوك اللحم
ونحوه بل لا فرق بين ان يكون من ظاهر اللب ونحوه حتى
المنشط الاصح وان كان الاصول اختلا بدم ونحوه لمخوف
ما يخص في الصفو او كان اقل من الدم لكن الاحوط
اجتناب دمه ولو بقي الدم من احد جانبي اللوب الى اخر
فهو دم واحد من فرق بين الضيق وغيره ولو كان
الدم سعة في اللب والبدن لو حط الدم بستر من
احتماله من دماء القصور في سعة الاصح اشبه الدم بين
المعقونه وغيره حكم بالمعقونه حتى يعلم ان من الثلاثة وفي
بان بعد ذلك انه من دمها ومن الجلي الماحل بالانسان في
قوى كالورقة انه دون الدم فان الخلاف الا ان
ان الاحتياط لا يفتقر تركه ولو لم يعلم كونه دون الدم
او ان يدوم لم يكن اختياره اذ انه تركه عند وجهان احوطها
الاعادة والله اعلم يعق من حمل المتقي في الصلوة وان

كان ما يتيم به الصلوة بل والفاضة غير الميتة اما هي فاشك
احوط الاحتياط واقواه عدمه بل يفتقر الى الجوارح والنجس
الذي لا يخلو تحت جلده والخيوط النجس اذا احاط به جلده و
والخمر الذي يشر به والبسة التي عليها ونحو ذلك مما سأل
عن البواهي والفتاوى لمدان يمكن من ان لا ان الاحتيا
لا يفتقر تركه عن العضو كماله لا من به الصلوة منقذ
من اللباس كالحرق والجوارح ونحوها اذا كان مستحييا
ولو نجاسة من غير ما كوك اللحم لو كان اللباس المزبور
من النجس كخرقة ميتة او شعر كلب او حتى يراه كافر فلا يفتقر
المنع عن البول في ثوب الزينة للبول
اما كانت او غيرها فذكر ان او حتى يفتقر الا وسعد
اذ غسلته في اليوم والليل لم يفتقر لم يكن عند ما عزم وان
ممكنه من الشراء والاستحباب والعامة ولا يفتقر من البول
الى غير ذلك من اللوب الى البدن واللباس الميتة الى المرق

المرق ولا من ذات اللوب الى ذات الثياب المتعددة
مع عدم الحاجة الى الجسد وجميعا والا كانت كذا في اللوب
الواحد ويقوى الاجتزاء بالصباح اذا كان المرق صلبا لم يفتقر
ما الطعام وان كان الاحوط الاحتياط على الغسل في المقام
قلنا بالاكفا ما لصححه والاقوى عدم اعتبار وقت غسل
في الغسل المزبور وان كان جعل بعد دخول الوقت او قبل
الاول جعل في اخر النهار امام المصلي صلوة الظهر يقع الاصح
به والاقوى الجسد من اللوب الى غير اللوب من الفضائل
النفس والعجز والنوازل ونحوها كان الاقوى اقوى الغسل
يقتضي عن ثوبها الى بدنه من ثوبها او بعض الثوبين
الى انه يفتقر غسل ثوبها في كل يوم مرة كالثوب واللباس
في الحكم المزبور والنفس المتأخر من ثوبه فضلا عن ثوب
في الطهارة والنجاسة كغسله في الطهارة وما يظهر بها او لها
الماء هو مظهر لكل نجاسة يمكن غسلها بما جازي الا المضاف

الذي يظهر الاخر وجه من الاضافات الى الاطلاق يظهر
الاخر صرح بطلان ما تقدم في نظير المطابق بل قد
يظهر للماء بعض القياسات كنية الانسان فان ظهر بهام
بل قد عرفت ما معنى انه يظهر بقسمه اذ انفس وان كان
يظهر في ظهوره كونه ما لا ينفصل القياسات كالكر وخوفه
علاوة غير من القياسات فانها تظهر بعدد والى العين ما
العالم والكثر والاقوى عدم اعتبار العصور والورد
وان كان بعدد فانها تعتبر ان في خصوصها في اكثر من
في الوجود ما يظهر القليل فيعتبر في اتصال ماء الفسلف
الجزء في الاخرى حسب الماء عليه طويلا في فصل منه شيء
انه لا يحيا بقصا المجمع بحيث لا يبقى منه شيء ولا يكون
بل قد يحصل انكار الماء عليه ونواته وكذا تعتبر في الورد
فلا يصرى وضع المتغير في نعم لو ورد الماء عليه ولا له
اذا رادته بعد ذلك على اجزاء الموصول والاحوط العسر

وان كان في القليل العصور والورد

العصر بل تقدمه في منع و فيقع غسل كل غسل يصير
الاقوى عدم من اصله فيمنع من ذوال عين الخامسة
الماء بغيره والعصر ان القليل والتقليد والحقان او غيرهما
وان لم يبق الا الفصل في نظيره فيكون فيه مع الماء والفصل
المزبور في الاصح اعتبار بعدد الفصل من حيا في الجحش
يولد غير الصبي الا المخرج الذي قد عرفت في باب الاستحيا
الاجرة في نظيره مع عدم تقديره الجمل المقادير الفصل
منه والفرق في اعتبار عدد المزبور بين قولنا لا ينافي
غيره ما لا ينافي بين الجفاف وطير وبين المبدن والق
وغيره على ان الشبهة لا ينافي وان كان الاحوط اثبت في
الاخرى ولا تعتبر في ما يكون غير غسل الا ان كان كان
هو الاحوط بل كفا في الظاهر وان حصلت الا ان كان
او لمعاط لا ينافي من الورد والذي يعتبر في الظاهر
بالقليل ان كان لا ينافي من العسل في خطه في الاخرى

حرمان الماء وما فيها على الاقره اما المتغير في المولد ولم
ولم تكن انية قال اقوى الاخر اقبه بالمرة وان حصلت بها
الا ان لم يتغير الماء تحقق الفصل والافضل
اخرى كما او ما انما اليه سابقا في الماء المتغير والاحوط
المعقد واما الانية فان يحس بالوجه الكلب فيما منها
من ماء او غيره ما يحقق به اسم الورد غلبت فلا تاء او
لبن بالتراب بل لا بعدة التي في مطلق المباشرة ولو بها
اعضاء لا يفرق مع موافقة للحداد وان كان الاقوى
خلافة في الحكم الذي هو المباشرة لما به غير بلوغ
فصله في غيره وسائر وطوبانه مع ان الاحتياط يقتضيه
انها انما تقتضي تقدير الحكم المغير الا انما بل لعل الاقوى
مع صدق اسم الورد بل الاحتياط يقتضي تقدير الحكم
الا انما يقتضي عما انما الورد بل له وجه في الان
الاقره خلافة ولا فرق بين اتحاد الورد وتعدد وانما

الطلب

الكلب قد عرفت في الاقره ما عرفت بل لو تحسب الا انية
ما يحسن الفصل من ماء او من كفي الفصل المذكور عند
بل قد عرفت في غسل التراب فلو جليها انما هو مطاخر على
الاصح ولا تقوم غير التراب مقامه ولو عند الاضطرار
في الفصل بالتراب وضع الماء عليه بحيث لا يخرج من
اسم التراب والاحوط مع التراب في الماء ولا ينافي
ماء عليه بحيث لا يخرج من اسم التراب ثم وضع ماء عليه
لا يخرج التراب عن اسم الاطلاق ويمكن فصل ذلك جميعه
واحد ويعتبر في التراب الطمان على الامنع ولو كانت
الانية مما يتغير بغيرها بالتراب ليعين من اسرها
ففي بقائها على الفاسد او سقوطه وجان ولعل
تغيرها بما يمكن وان حال التراب منها وتحريره ولو فيها
التغير اصله لم يعد البقاء على الفاسد ولا يسقط التغير
بالفعل الماء اكثر من الارط عدم سقوط الفصل انية

٧

كان في الجارية ولا يلحق غير الكلية في الحكم المربو وحقق
 القاضي الذي هو شريطة ثم يفرق بين الماء المتعلق بالشر
 الذي يكون ثوب الفاندة والجودة فيه ان شربا لتبديد
 التراب المسكر فيه ومما شربا للكلب لا تكن الاقوى من
 الوجوب منكم حتى الحزير وان كان لا احتياط فيه شربا
 او انما يتناول الماء منها كما فعل من شربها من الفاسات
 هذا القول مرة واحدة كان ما قلنا فخصت الارادة للحفاصة
 بها انما وتبديها وان كان لا احتياط فعلها بعد الارادة
 والاحتياط التكتل للاحطاط شربا لئلا كان الفصل
 بالماء القليل ودونه الزكاد الكثير ودونها الجارية
 ولا ريب في شدة استصحاب الاستصحاب في زوال
 الفاسات بالذلك ونحوه لما لا يعبر كالحف ونحوه خصوصا
 بالقبية الى بعض الفاسات والميتش لكن لا يجب شئ منها
 التبع الطاهر على المخرج كان الاقوى طهارة ذلك الماء

معه

العلماء مع عدمه مع فرض حصول الفصل بالماء لهما وبك
 الصبي والصبى الذي لم يقدح بالطعام من ماء الرضاع
 في الطهي فيمن غير فرق حاجته الى علاج وذلك بل
 الطهارة ما عساه والتعد فيه وان كان هو الاحتياط لا بد
 في عدم اعتباره بفصل ماء الفاسات عن فكه من الماء
 عليه على وجه ينصرف على حال البول من غير فرق بين
 ما يرب فيه ماء الفاسات وغيره لكنه لا يخرج عن اشكاله لا
 حياطلا يفرق تركه ثم يفرق الاقتصار فيه على غير المتعد
 بل من حذرة او كرامة وعلا غير المصنوع معه نجاسة وان
 ثبت فمعه فمعه انتقال حكمه الى ما تجتمع معه القليل
 بعد في كما يجر نجاسة فان الحكم اعطاه حكمها المألوف
 ثم انما قد عرفت الحال فيه وان كان التفرق ما يرب
 الاطلاق فيه على الماء قد يحس نجاسة فتدنت في امرائه
 بحيث لا يمكن حصول الماء اليها باقيا على الاطلاق مع بقاء

المتنجس على طهارة او كان ما يربا كالماء من النجس الذهب
 المائع والنجس بالماء النجس ونحوه لم يظهر بالكثر فضلا عن
 القليل نعم لو فرض حصوله جوده له بعد ذلك بحيث يمكن
 غسل الظاهر من نجاسة طهر ظاهره بهما كما انه لو جاز النجس
 مثلا وحف على وجه يقع فيه الماء طهر بهما انما و
 طهر الثوب بالمصنوع غير او يتغير كطهر غيره من النجس من
 المصنوع يحصل بربا الى ما عليه من النجاسة مع الفصل بالماء
 قليلا كان او كثيرا نعم يعتبر عدم العلم بخروج ما طهر به من
 من الاطلاق قبل تحقق الفصل به ولو كان الفصل في طهارة
 ونحوه اما انما علم اتصال متغير بعينه ونحوه فلا ريب في
 بقاء الجارية فان صدق غسله لا تفصاله متغير على
 النجاسة بل الاقوى في ذلك ان يفرق بين النجس الذي لم يعلم
 سبق غسله على النجس الماحض بغير الماء اجزاء المفعول
 الظاهر ان الاجزاء الصغار المحسوسة من اللون تبع الفصل

في

للمغسول وان انفصل بعضه من ماء الفصل كان بعضه
 الدنية على اليد او الماء او اللحم لا يمنع من الطهارة بل يمنع
 هو المغسول في الطهارة وتخص طهارة لب الرق والبطيخ
 والبقار وغيره ما لا يقطع بل هو القليل على الاقوى
 اذا انقص عليه على وجه تفصله بعد بعض تلك الاجزاء
 يستهلك الباقي ولا يقدح خلف بعضها ولا بعض ماء
 الفصل كما لا يقدح في الحس ونحوه وكذلك الكلام في الفصل
 المتنجس في الحيليات والفواكه المطبوخة والخبز والخبز
 والمطين ونحوها ما يرب فيها الماء ولا يعبر اذا نجست نجاسة
 له يتعدى في حاقها اما اذا كانت كذلك فلا ريب في طهارتها
 بالكثير ومع فرض كونها نجاسة يقدح فيها الماء كتحقيقه
 غيره على وجه يستوجب باطنها المتنجس وان لم يفصل عنه
 بل بقوى ذلك انما لو حصل القليل على الوجه المربو
 ان كان الاحتياط خلا فمعه من ذلك النجس النجس ان يربو

خبر وجفف حتى صار كما ذكرنا والطين الجبل اذا استوى
 وغير ذلك اما اذ لم يكن الحال المزبور لم يظهر فيها الا
 البه الماء من ارجائها من غير فرق بين القليل والكثير
 على الاقوى وان كانت الاخطاط السابق لا ينفى تركه وتظهر
 الاواني الصغيرة والكثير صيغة الارض واسعة الكثرة
 واضمح بان يوضع في مثلها حتى يستوى عليه الماء اما بالاهل
 فياير الماء عليها وارانته فيها على وجه يستوعب جميع
 الاجزاء التي تحقق به الفصل ثم يراق منها والاخطاط
 القورية في ابتاع الادارة الايراد وانباع الاقوى
 الادارة وان كان الاقوى خلاف ذلك كله خصوصاً في الادارة
 الكا والمشي والمياه ونحوها فانه الادارة في الماء فيظهر
 بل يستوعب باهل الماء عليها ثم يخرج حواء الغسالة المتجمعة في
 وسطها مثلاً ينج وعق من غير فرق اعتبار القورية نحو
 المبرورة بل الاقوى عدم اعتبار وتظهر الى الترتيب اذا ارد
 لاوها

اريد عود حاله ولا بد الترتيب كالتالي ما يتقاطر عليه
 الترتيب وان كان الاخطاط ذلك كله كما علم الارض
 فانهما تظهر صفاتها الى محل الاستحباب ما يسهل القدم
 وما يوقى به كالحقل والخف والصفاب ونحوها المشي
 عليها او بالمسح بها او غيرها ذلك مما يوقى به من الشدة
 ولو فرض ذلك قبل ذلك كقوى لتطهر المساحة
 الارض في الارض بين التراب والحجر وغيرهما اسمى ارضها
 في الحكم المذكور هنا فم الاقوى ما شتم طهارتها ونحوها
 بمعنى ان لا تكون رطبة وطوية معدى الى القدم مثلاً
 فلا باس بالندانة التي لم تكن كذلك ولا اقوى الحاق طالق
 اذا كان الموقى عليه وكذلك ما يوقى به بل قد يقوى الحاق
 الركبتين واليد من اذا كان المشي عليه وكذلك ما يوقى به
 بل قد يقوى الحاق الركبتين واليد من اذا كان المشي عليها
 وكذلك ما يوقى به بل قد يقوى به ليدخل الدابة ونحوها

وكذلك اسفل خشبة القطع الا ان الاخطاط لا ينفى تركه ما
 عصاه الامم وعكاف الحج ونحوها فالاحوط والا قوى
 عدم الحاقها نعم لا بعد الحاق حواشي القدم القريبة من
 بين اسفل التي هي من الظم بالقدم في التطهير بالارض و
 الوجه زالة العين اما الاثر الذي هو بمعنى الاجزاء الصغار
 فالاقوى عدم وجوب ازالتها كالاستحباب وان كان هو
 الاحوط بل لا بعد طهارة الاجزاء الصغار الارضية
 الباقية في اسفل القدم والمحل بعد المسح والمشي والله اعلم
 المشي فانهما تظهر الارض وكلامه لا ينقل من الآ
 واما الفصل بها من الاخشاب والابواب والاعتاب والآ
 والاشجار والنباتات والثمار والخسرات وان جاز قطعها
 وغير ذلك حتى لا وافي المشية ونحوها والحصى والبوك
 مما ينقل من كل نجاسة بعد زوال الصلابة بالاشراق عليها
 على وجه يحفظها خفيفاً بنفسها الى شراؤها فلا باس بمساوكة

بمسائكة القدم من الشح او غيرها بعد من الاستعداد الى المشي
 والاخطاط اعتبار اليد من كون الارض مثلاً رطبة وطوية
 تعلق باليد بل لعله الاقوى ولا اعتبار باليد من المشي
 بل اسطة كالنعم او يسايط بل لا بد من اشراؤها لنفسها
 على المشي ان يكون باليد من شئ واحد فلا شرف المشي
 طاهر فانهما تظهرها معاً ولا تظهر غير المنقول الى اضرار
 منقول الارض على اشكال احوط ذلك نعم بل هو الاقوى
 اذا كانت قد نقلت فعلاً كالتربة الحسنية والاشجار الخشنة
 في التراب ونحوها اما اذا كانت باقية فيها غير منقولة كما هي
 والاشجار ونحوها اما المتقل وان كانت قابلة له في الاقوى
 طهارتها بالاشراق والله اعلم الاستحباب الى الترتيب
 امر محكوم بطهارة فانه فطرته لئلا واحالة وماذا او
 او غيرا لسواء كان نجساً او نجساً على الاصح وكذلك السجود
 بخار او غيرها وفيما اجالته فاعرف ان قولنا وحسناً

او نورة قولان لودهم احوطها وهو البقاء على الفاسدة
 نعم يظهر الدم والنخفة المستجلبان حيوانا طاهرا وكذا كل
 حيوان يكون من جنس من جنس كل واحد من العدة والبيئة
 وغيرهما فاما النخس في صار في الحيوان ما كثر اللحم في
 اولها بالحيوان طاهرا العين او جوف من الخضوات والحبوب
 والاشجار والفاور والغلة النخس في صا ولينا او روتا
 لما كثر اللحم او جوف له العين وغير ذلك من انقلاب الكلب
 وغيره يظهر الحمر استحالته خلا بنفسه او بعلاج جسمه
 ونحوه سواء استعمل الحليم او صار خلا قبل صيرورته
 او بعده او معه ولم يستهلك بل كان باقيا على حاله نعم
 وقعت فطره جوف في خلا فاستهلك فيه واستحالته لم يظهر
 على الاصح وكان نجسا كما انه لو تحبست الحمر نجاسة خارجة
 ونحوه ثم نقلت خلا لم يظهر له ولو غلب بعض الحمر لم
 يظهر الباقي قطعا بل الاقوى نجاسة الخلابة مطلقا سواء

مروءه كان على الاكابر ابيهم يظهر العصي المظلمة
 خلا على حسب ما سمعت في الخبر ذهات الثلث في
 العصي بالنار وبقي في الناق النخس ما دونها من
 الهواء وغيره على الاقوى والمدا على صدق ذهات الثلثين
 من غير فرق بين الوزن والكيل والمساخنة وان كان الا
 الاولين بل الاول ولا يظهر العصي بغير ذلك والتحليل
 على الاصح ولو صار دينا الانتقال وجهه
 الى المتقل اليه كاتقال دم ذي النفس الى ذي النفس
 كذا غير النخس الدم وعبر الحيوان من النباتات ونحوهم
 لو علم عدم الاضافة للمريورة او لم يعلم لعدم استهلاكه
 في جوف الحيوان مثلا على وجه يستدل اليه كالدوم الذي
 العلق بقي على النجاسة الاسلام فانه مظهر للنجاسة
 يخرج اقسامه الا الرجل المزد عن فطره على الاصح ووف
 الامواه بل والنجس الشكل والمسوح نعم قد يفتي بقول

طاهرا بالنسبة اليه كما انه يفتي بعدم حيوان سمك الفطري
 على سمك في بعض الممرات في السبق بعض الشبهات من هو
 داخل في اسم السلقين كطواقي الجربه والقوصة والصق
 ولا يقع الكافر في الطهارة ما انتم سابقا حتى ثابته على ذلك
 نعم يتعمد فضلا في المصداق من شعر وفطره وبصاينه
 ونجاسته ونحوه ولا يكون الاقوى طهارة بدنه الا
 وان كان نجسا سابقا نجاسة لم يبق فيها النجاسة فان
 الكافر اذا سلم يتعمد في الطهارة بالان كان او جذا او ثاب
 كنجاسة الطفل الثاني المسلم اذا لم يكن معه احد بائنه وتنجس
 البرزاة التزج كالجمل والنازع وغيرهما البرزاة الطهارة
 ولو كان النجس ولو في الجوف العصير والاجسام المظوفة
 فيما هو العامل في الشغل باذنها الثلثين بل وثابته بقبحها في
 الطهارة وكذا الات فسيل الميت من السدة والخزيرة الموصولة
 عليه وثابته التي غسل بها وبدا فاسل وفي باقي بدنه وثابته

وثابته اشكال الحوط الدم ونحوه الا بالجلالة يتبعها
 الطهارة بالاستبراء وغير ذلك مما عرفت عليه السبق
 القطعية وروايت النجاسة بالنسبة الى الصامت
 من الحيوان ولو اطلق الانسان العينية فانها مظهر
 للانسان وثابته وفطرته واوانيه وغيرهما من نواحيها
 مع على النجاسة واحتمال النجس من غير فرق بين التشي
 في دونه وعدمه بل الاقوى لاكتفاء معها باحتمال الطهارة
 وان لم يكن عالما بالنجاسة وغير مكلف بازائها الجوف
 ونحوه او لتقليد على كبرى النجاسة ولو كثر من الطهارة
 الذين مذهمهم ذلك ولا يطق النجاسة الطاهرة والفرج
 البصر كانه لا يفرق بفسية الشخص من ثابته واوانيه ما لم يكن
 من نواحي شخص اخر استبراء الحلال من الحيوان
 الحلال بما جرحه من اسم الحلال فانه مظهر لاوله وهو هذا
 وقد تقدم لك سابقا طهارة على النجس والخمر ونحوها

وطهارة الخلق في الدنيا وفي الآخرة بناء على خمسة
 النيات في هذا ما عرفت فلا يفيد طهارة على الأصح
 كسج الجسم الصبيح والفصل بالضاف وإزالة الدم بالصبغ
 والقباض بالرفق ونزع الدهن الخشن بالكر وجبر العيون
 النجس بتميم البت بالنسبة على غاسة بدنه والمداخيل للجلد
 النجس بغير اختيار لهذا المذكي من غير كون الإحتمال
 بالصبر ونحوه من الأشياء الطاهرة بعد ذلك وليس هو
 شرط على الأصح مما المأكول فلا اشكال في استعمال جلده
 الشدكية دغ أو بعد نفع ولا فرق فيما ذكرنا بين الأولى
 المحقة من الجلود وغيرها ولا بين استعمالها في الجاهل
 والمائع وبكيفية الشدكية الجلود بوجوده في يد المسلمين و
 أسوانهم وإن كانوا من يرون الطهارة بالدغ وقد
 عرفت فيما مضى من الأجل الطهارة بأصالة النجاسة مع عدم
 التعدي نعم يستحب بيع ما أصاب الكلب ولو السلوق منه

ولو السلوق منه والمترى والكافر وما أصاب من الخيل
 والصفوة من مقلد الذي يلجج فيها وجل الشاة والخنزير
 وما شئ في أصابة بول الدواب والبقا والجرار ما عرفت
 فيسحب غسله وأصابعه الفارة المنيعة التي لا يبرأها
 ولا يغسل استباحا أو المشكوك في أصابة البول أو الدم
 التي أو مظهر لها ونضح البع والكافور وسكن الخوي
 وثوبه إذا أراد الصلوة فيها وكذا يستحب المصباح بالزيت
 من مساحنة الكافي بل لا يجب لمحاق نجاسة الكلب والخنزير
 به دون التاصيب فإنه يستحب الغسل منه وليس شيء في
 ذلك والفرق واجب على الأصح والمتفق بعد ثبوت نجاسته
 لا يبرأها إلا العلم بالطهارة أو ما يقوم مقامه كالقيد و
 أخبار العدل وصاحب اليد والمراة به كل مستول
 على العين بمالك أو أجرة أو عارة أو نحو ذلك بل لا يجب
 الحاق النجوى بل يد بقوى الحاق كون الظاهر وعالمهم

ذلك ولا يدين على علم في أيديهم وإن كان حراما بل وكذا ما
 كان نجوا من الفاسقين كانه قوى كون ضرره له ولو
 نجوا من ذات اليد عليه لهم لأن الاحوط الاقتصار على
 المال والمادون فيه وكل الظلم لا تثبت نجاسة إلا العلم
 أو ما يقوم مقامه من اليقظة وأخبار العدل وأخبار صاحب
 اليد ومع قمار من البيهتين والعدل بين واحد لهما مع
 اليد وكانت اليد مشتركة بين اثنين مثلاً في هذا ما عرفت
 للعلم بظهور ما لم يعلم سبق النجاسة على حال التعارض
 جرم استعمال الأولى الذئب والفضة
 في الأكل والشرب والطهارة من الحدث والنجس وغيرها
 على الأصح ولا يحرم نفس المأكول والمشروب كالإبريم النقل
 للشرع لكن ليس النقل منها للأكل والشرب والطهارة مثلاً
 نعرفها وإن قصد على الأصح بل الأصح حرمه امتناعاً لثبوت
 وتبين الشاهد والساجد وغيرها من الأماكن المحظرة

المحظرة بها والائتية الوعاء والمرح فيها بالعرف والظلمة
 في الغليان ورأسها وأرجل الشطب وما جعل موضعاً له
 وقرباً إلى السيف والخنزير والسكنج وبيع السهام وفال
 خصوصاً الأظفار ونظيرها الفالين والكل والخنزير
 واللبن والبقا والجرار والحمار ونحوها من غير فرق
 بين الصغير والكبير ومكان فيها على هيئة الأولى في الخلد
 من غيرها ولو مثل الكفكر والمصفقات التي هي صورة السق
 وما لم يكن نعم لب القنادل منها قطعاً ولا عمل فصل الخارج
 ونحوها من المتصل كالنصال بر مثل المرات وشبهها
 المراكمة ما كان منه دعاء وأنه حرم لغيره إلا في جهاد
 بين الرجل في ذلك والظلمة عدم كونه الخوف خصوصاً
 الصامت منه من المحرم كان الظلمة كون حصة النسب فيها
 من غير فرق بين حوز الجوار ما كان طرفاً أو وسطاً ولا بين
 ما يصنع من الفضة بينا للتعويض من غير فرق بين الزاد

الفصل في الظاهر الى الزوال ومقتضاها بلوغ الظل الحاد
 من الشاخص وهو فضيلة الفصل الثلاث والاربعون ابتدئ بها
 من المثل لا يخرج من الزوال فيكون حله وقتا اخر من الزوال بعد
 المثلين من كان الذي يقوى ان من الفصل فاعلم ان المثل
 اربعة اقسام اى اربعة اسباع الشاخص هي القائمة بان من الفصل
 فاعلم ان الظل اذا بلغ الظل قد منى وعلى كل حال فليست القيمة بين
 الظل والعصر بما يحصل من انما وفي الاقسام في حله فاعلم ان المثل
 وحده لكن الاقوى بخلافه ووقت فصل المغرب من المغرب
 الى غيبة الشفق الذي هو الخرج دون العصر وهو ما والعشاء
 من زهاب الشفق الى الثلث فيكون علمه وقتا اخر من قبل
 وبعد الثلث والصبح من طلوع الفجر الى ان يغرب ويطلع
 الخمر في المسرة والمغرب والعصر من فصل من عصره وان قيل
 فجميع اوقات الفضيلة فصل من غير بل هو وقت الاخر
 كان ووقت نافذة الزوال من حينه الى ان يبقى من الزوال رابع
 الذي هو سبعة الشاخص فعلم ان الغرض منه وكل نافذة العصر
 بالسياسة الى ان يكون غايته الى الظل ذلك ولم يكن قد بقيت

منها

شيئا منها فالاول الباقية بالفرصة وان كان قد تلبس بشئ منها
 ولو كفة فاحرم بها الفرصة وانما الخفة بالانقضاء على الحد خاصة
 وغرض ذلك وتجاوز الانقضاء على قبل بعضها فاعلم ان الزوال
 ولا تقدم نافذة الزوال فضل عن نافذة العصر الى ان لا يبقى
 الحجة فانه يجوز تقديم العشر من الليل بل هو الافضل ويذهب
 له من تقدمها استبعاد البساط العشر مستندار فاعلم ان سنا
 قبل الزوال وكنت عند وقت نافذة المغرب من حين الفراع
 الى غا الشفق للمغرب والكبر بان حكم الحجة فيها على سبعة
 في سابعها ومند وقت الغيبة ما انداد وقت العشاء نعم بل هو
 تعقبها في الحجة كما انه ينبغي جعلها نافذة نافذة بل هو من ابد
 بعض المسألة الويلقة بعض الليل الى بعد المسألة الويلقة بعد
 ذلك وقت نافذة التسبيح الفجر الاول ويمتد الى ان يبقى من طلوع
 الخمر فاعلم ان الغرض منه وهو خصته في صلاة في صلاة الليل قبل ذلك
 ولو عند التفتيح بل بعد جواز تقدمها عليه مع صلاة الليل
 ان الافضل انما يتحقق لو لم يبق في الفجر الاول فاعلم ان ما هو مجرى
 فيها انهم المراجعة السابقة ووقت صلاة الليل من استناد الى الفجر

المسألة في على الصحيح والسير افضل من غيره والذكر واسع من السند
 الاخير بل بعد كون الثابت الاخير على سائرهم فصل المغرب من الفجر
 ولا يجوز تقدمها على اقسامها المسألة الثانية التي يصعب عليه
 فعلها في الوقت بل هو في التسبيح وخالفة البرد والاحتلام والنوم و
 المني ومن غيرهم من ذوى الاعذار التي يصعب عليها الذكر كما في وقتها
 ويخير لهم بين العمل الا اذا وقتها انها افضل من العمل في الزمان
 ولذا يفتوا في الوقت بعد التقدريم المذكور في الاحكام على ما عرفت
 بل هو الاقوى ولو طلع الفجر لم يكن قد تلبس بشئ منها فالاول
 له صلاة وكذا الغرض من الغرضه وان كان قد طلع وقد صلى فيها
 الى بعد وقتها ثم اعشيت بقراءة الحمد وحده وان كان قد طلع الشفق له
 بعد ان زعم التسعة ولم يكن قد اكمل الاربع فاعلم ان له العمل ما في ذلك
 ولا اشتغال بالفرصة ولو طلع الشفق طوعا كان أو نهي لا ريب في ذلك
 والاخر حالها بعد الغرض منه ويجوز له في الغرض من الزمان وصلاها
 انفسه في الوقت فاعلم ان الفجر اربع ايام والامرية ذلك قد سهل من
 قد طلع جواز الطلوع من وقت الغرضه والمصنف من غير فرق بين
 الغاية والمجانة وبين الغناء المتسرع الغرض ان كان لا حرجا خلافة

خلافة من صلى الاخر ثم لو وجب الطلوع عليه بسبب من الاستبانة
 كالنداء ونحوه غلبت من الشك ان من اصله لكن ينبغي الاطلاق في
 الذي وان كان وقع منه في وقت الغرضه اما لو نبت في وقتها
 فاشكال الغرضه من الجواز بناء على الحجة البحث الرابع في الحكم
 او حصل الكفاح خلافة لا ملة لا ملة من التكليف بالصلوة كالصوف
 والمريض والاعرج او قد مضى من الوقت فقد رفق بامه صلوة الحائض
 له حجة على من الحضور والتفرغ وغيرها وجب عليه الغناء والالهيته
 على الاصح من غير فرق بين المتكلمين من الاخرين من بين المتكلمين من
 القهار وحاشه دون باقي التشرائط وعدمه ولو ان وقع العذر في
 فاعلم ان له صلاة وكذا وكذا ويكون موقفا لا قاضيا ولا ملقفا
 والام على الاقوى من غير فرق بين الغرضه ولا بين الظاهر و
 من جاز التشرائط خلافة لا ملة لا ملة في كل مقام حقوق الحكم عليها الغناء
 المتكلم على الغرضه والركوع والتجويد كما فتى في رفع اليدين من السجدة
 الاخرى على الاصح وبطل العلم لغرضه في الاخذ بالوقت في التفرغ
 بالصلوة والاقوى الاكثاف بالتيقن بل هو العدل لكن الاجرا خلا
 خلافة ولا يكفي الاذان وان كان من صلواته فان فعله غير من

في الصلاة وقت

من الامارات نعم بكنى الحق من ابن ما حصل الذي العذر بعرض
 ونحو ما في الغم ونحو مع ان الاصل والاحوط التأخير حتى
 يعلم ولو اكتشف الخطا سوي وقت دخل عليه الوقت الذي يقع فيه
 صفة التأخير بها وهو متى كان في الدولة تأجيل الوقت
 استأجره وان كان اكتشف الخطا في الحال والوقت لم يستطع
 على التأخر والشك في الدخول بل وثق بطلاعه بالعدم
 في وجوب الاستيفاء ومقتضى التقديم ولو جهل بالحكم يستأنف على
 حاله وكذا التماس والقان به خولا الوقت مع عدم استيفائه
 لو كان ماطعا للحكم وقت في التفتيل السابق ولو دخل في
 في الصلوة غافلا عن الامارات ولم يفتن الى الفلح وتعد صلاته
 تام فعلة الوقت حتى صلواته على الاقوى والاحوط الامارة و
 كذا الحال اهل بالحكم ان كان بحيث تقع منه نسبة القرينة ولو نظن
 الغافل لم يورث في الاستاء ولم يبين له الوقت استأنف والاحوط
 له انما ما في عدم الامارة ونحوها في التفتيل في القدر والعصر والمغرب
 والعشاء فمن تركه على وجهه لا يحكم اعادة ما قدمه من الساعات فلا
 يصيد فكان قد وقع في الوقت الشرعي ولو ذكر في الاستاء بذلك

منه على

عند بنية وان كان ما وقع منه وقت الاحتياط وجعل الله
 الاحتياط لم يكن الاقوى الامارة بعد ان تمام نعم جميع العدول انما
 لم تجز وحده بان يكون قد ركب في بنية العتة استلزام التفتيل ولا
 عدول بعد الفرج في تصاوير العدد فضلا عن غيره وكان الحكم بما
 يحجب التفتيل من القولين ما العدول من الماطلة القاضية فيه
 ولو لم يعم مبيد ان بل استأنف الاصل لعدول كل من ركب في وقتها
 القضاة في الاحتياط المحذور مرة فيحصل بها بعد الفجر وعاشق
 افان من ركبها في وقتها الماطلة ولو كان في مع الدليل ولو كان في
 ومن جهة المصير من الحكم المثل ليس بهما من ان يكون اقبال فوج الفجر
 الرجوع لكونه في وقت من ذلك العادة فيكون من شرطه في الحكماء في
 لا حصوله الا في بعض تلك الامارات في التأخير بحيث يكون مستبنا
 للصلاة والصائم الذي تفتن نفسه الى الافطار يجوزها الى ابد
 وكذلك ان له بعد ينقل والاستحاضة الكبرى فوج الفجر في المغرب
 انما لا منه جميعها مع العصر والصلاة في المربة للصحة فوج
 التفتيل في الوقت ليجتمع مع العاشقين فيقبل واحد الشرب
 ويجوز فيه نوى الامانة ولم يلزم نحوه مع وجاز والعدول

من الامارات نعم بكنى الحق من ابن ما حصل الذي العذر بعرض
 ونحو ما في الغم ونحو مع ان الاصل والاحوط التأخير حتى
 يعلم ولو اكتشف الخطا سوي وقت دخل عليه الوقت الذي يقع فيه
 صفة التأخير بها وهو متى كان في الدولة تأجيل الوقت
 استأجره وان كان اكتشف الخطا في الحال والوقت لم يستطع
 على التأخر والشك في الدخول بل وثق بطلاعه بالعدم
 في وجوب الاستيفاء ومقتضى التقديم ولو جهل بالحكم يستأنف على
 حاله وكذا التماس والقان به خولا الوقت مع عدم استيفائه
 لو كان ماطعا للحكم وقت في التفتيل السابق ولو دخل في
 في الصلوة غافلا عن الامارات ولم يفتن الى الفلح وتعد صلاته
 تام فعلة الوقت حتى صلواته على الاقوى والاحوط الامارة و
 كذا الحال اهل بالحكم ان كان بحيث تقع منه نسبة القرينة ولو نظن
 الغافل لم يورث في الاستاء ولم يبين له الوقت استأنف والاحوط
 له انما ما في عدم الامارة ونحوها في التفتيل في القدر والعصر والمغرب
 والعشاء فمن تركه على وجهه لا يحكم اعادة ما قدمه من الساعات فلا
 يصيد فكان قد وقع في الوقت الشرعي ولو ذكر في الاستاء بذلك

في الامارات نعم بكنى الحق من ابن ما حصل الذي العذر بعرض
 ونحو ما في الغم ونحو مع ان الاصل والاحوط التأخير حتى
 يعلم ولو اكتشف الخطا سوي وقت دخل عليه الوقت الذي يقع فيه
 صفة التأخير بها وهو متى كان في الدولة تأجيل الوقت
 استأجره وان كان اكتشف الخطا في الحال والوقت لم يستطع
 على التأخر والشك في الدخول بل وثق بطلاعه بالعدم
 في وجوب الاستيفاء ومقتضى التقديم ولو جهل بالحكم يستأنف على
 حاله وكذا التماس والقان به خولا الوقت مع عدم استيفائه
 لو كان ماطعا للحكم وقت في التفتيل السابق ولو دخل في
 في الصلوة غافلا عن الامارات ولم يفتن الى الفلح وتعد صلاته
 تام فعلة الوقت حتى صلواته على الاقوى والاحوط الامارة و
 كذا الحال اهل بالحكم ان كان بحيث تقع منه نسبة القرينة ولو نظن
 الغافل لم يورث في الاستاء ولم يبين له الوقت استأنف والاحوط
 له انما ما في عدم الامارة ونحوها في التفتيل في القدر والعصر والمغرب
 والعشاء فمن تركه على وجهه لا يحكم اعادة ما قدمه من الساعات فلا
 يصيد فكان قد وقع في الوقت الشرعي ولو ذكر في الاستاء بذلك

منه على

ومعنى قولهم على الفعل وغيره ان من الاما ان المستحضره بمقابل العبد
 وعلى المستحضره لا يحوط مراعاة الترتيب بينها وبين ما يفيد العلم
 وان كان لا قوى خلافة ولا يجوز ان لا يراعى منها ولا اكتفاء بالجهة
 العربية كما انه لا يجوز ان لا يراعى في الاخرى من مقتضاها عينا
 وثمة لا على وجه برقع الظن بالمجاز انما اصل منها وان كان
 البصر كافيا في ذلك كما هو الشاهد من مخالفة الاجرام البعيدة
 الا بجم وما شابهها ومع تعدد ويد ان تمام محذور وصل على طنة
 واومن اخبار كافر عن جلاس فضلا عن الحسك ان لا يخفى هنا ايضا
 العدلين فضلا عن العدل مع فرض حصول الاعتناء بخلافها
 ولا فرق فيما ذكرنا بين الذي هو لا بصيرة له وبين غيره وان
 اختلفوا في كيفية بل لا للمجد التحصيل الظن ومع تعدد تلك في
 بالجهة العربية ومع فرض تعدد رها ولم يعلمها في اي جهة كوت
 الصلوة او بجامع سعة الوقت والوان كان مقتضى شرط
 التامه فادسعه ولو اخطأ ولو حصرها في جهة من املا
 كمرها من بل بقوى ذلك فيما لو حصرها فيها مثلا وان
 كان لا يحوط خلافة ويعتبر ان يكون في التكرار على وجه محسب

تحصيله مع العبد حصول الصلوة على القبلة او على الاصل مع العلم
 الى هذا المبدأ والصلوة ولو كان عليه صلوات لم يجب لوجه القوة
 منها على جهات الا ان لا يدل لها قط على ما ذكرنا ولا يحوط صلوة
 الناطق مع فرض كونها مرتبة على الاولى على انظر في من كثر
 السابقة ويقول على قبلة بلد المسلمين في صلواتهم وقبورهم
 وعما ربهما ان لم يعلم بنا في حاله على القطر اما الوطن باحتجاده فيها
 كل على وجه يقتضي خلاف محققا لا يحوط تكرر الصلوة في
 الاقوى بعد يها على اجتهاده وكذا الحال في الاخرى عينا
 وثمة لا على وجه بعد فتح الاستقبال نعم لا بد من العلم بها
 قبل البدء فلا يكون غير الواحد ما لم يقرب بما يفيد الاطمينان
 بذلك للمناسبة فيما يستقل له يجب الاستقبال مع الامكان
 في الفرائض المومنة وتوابعها التي فيها حصول السجدة غير
 الوضوء من الفرائض خصوص صلوة الجنائز بل وفيما وجب لها في
 من الغرائز في وجه موافق للاحتياط وكذا فيما صار مقلا من
 الفرائض خصوصا الصلوة المعتادة احتياطا مستحبا ويجوز فيها
 الاستقبال بالمحضر وبالبيت عند الصلوة وعند الدفن وان

اختلفت كيفية فهمها في فصل الاول بالاستقفا وكون الواجب الى
 بين المصلين بالاستقفا على القبول كون الوجه وباطن العقل
 الى القبلة وفي الثاني وفي الثالث بالاصطلاح ضطباع وكون
 الى الوجه والوجه والبطر ومقادير البدن الى
 القبلة وبان استقام الاستقبال في الذبح والخروج عمل اما
 التامه فلا يعتبر فيها الاستقبال داخلية حال الشئ والركبة
 حتى المتكبر منها والركوع والعبادة والاياء اليها فان لم يحوي
 صلواتها كسفر وحضر من غير في الجهل وغيره بين
 البصر وغيره بل الاقوى هو كون التامه في السفينة كذلك ايضا
 ولا فرق بين كيفية الركوب الشئ المتعارفة وغيرها ولا
 بغير التوجه الى ما توجه اليه الى احل بخلافها لو حلت
 على الارض في حال الاستقرار فان الاقوى اعتبار الاستقبال
 الاستقبال فيها **الحال الثاني** في احكام الخلال من صلوة
 الوجه اربعا للظن والضييق على الاقوى ثم تبين خلافة
 بعد الفراغ فان كان مخرجها الى ما بين اليدين والتمثال محض
 صلوة ولو كان في البناء فمضى ما تقدم منها واستقبال

في الباقي من غير فرق بين بقاء الوقت وعدمه على الاصح وكذا اذا
 بل والجاهل بالحكم وان كان مقصرا مع فرض حصوله من الفرية
 من على شكل ما لا اعاد الوقت دون خارج وان بان له
 يستغفر لان الاصول القضاء بعد بل الحكم وكذا اذا كان في الا
 الاثناء كان الحق بل الاقوى عدم الحاق الناس والجاهل
 هناك في ذلك فيجوز ان في الوقت وخارجة بيقين الخطاء
 ولو اورد ذلك الظاهر في كونه من الوقت مثلا فدخل في الصلوة
 قبل ذلك الخطاء الموجبة للتوجه للمعادة في الثانية مثلا
 استقام وانتم ولا شئ عليه الاقوى اما داخل بالاستقبال
 استقام في الوقت وخارجة تقاضى الحظر فادخل بعد من
 صدق الخروج من رسم الاستقبال في السر والساقوفية
 مباح **الحال الثالث** مع الاحتياط وسعي من بشره العود
 في الصلوة وتوابعها والتامه ودقة الصلوة الجنائز وان
 كان هناك فاما او كان في ظله والاصح وجوب تسليم
 اربعة سمعة الشئ الذي يرى من خلف القوب من غير تم الكون
 دون الشكل الذي يرى من القوب حال اقبه به مثلا نعم

القبلة للثالث

القبلة

الاقوى الصلوة لو بدت العورة كلا او بعضا الى حج او غفلة
او كانت حارجه من اول الامر ولا يعلم بها لكن يبادر الى
السوان على الاشارة الى الاحوط لانهم لم يستيقظوا
احتاج ستره بعد العلم الى الزمان وعندئذ كان الاقوى الاعاد
لوقته سترها من اول الامر وبعد ذلك في الاشياء فضلا عما
عالمه لا يفعل سواء كان من اجل الجهل وعورة الرجل الصلوة
عورة في الظاهر هي الذم والفضيلة والاعتقاد وليس الجان
منها وهو ما بين الاثنين والدين والاسوة والكثرة وما فيها
الا انه يسمى بستره الا بل هو الاحوط وعورة النساء في
الصلوة جميعها حتى لو اسرى العمل الا الوجه وجه الوجه على
الاقوى والدين الى الزين والقد من الى السابقين فلا مرها
وبالعلماء بل يجب عليها ستر حتى من اطراف المستقبين مقدمه
ولا يجب عليها الصلوة سترها في ظن المؤمن اللسان والاسنان
ولا على الوجه ونحوه من الرينة كالحضارة لكل والجمرة
والسواد والخطي للشعر الخارج الموصول شعرها والقواصل
وغير ذلك وان قلنا بوجوب النظر بل لو كان الناظر موجودا

حال الصلوة ولم تستر حاجتها صلواتها الى ان تحت كقصي الوجه
بالنسبة الى وجود الناظر بين يديه والامتنان كانت له وان كان
كالمرء في المستقبين المستقبين من قريب عليها بعدد وجوب سترها
حتى العنق نعم لبعضها كالحرق في وجوب سترها على الاقوى
ولو اعتقت في اشياء الصلوة وعلقت ولو غفلت ما من بين
سترها من سترها سترها سترها سترها سترها سترها سترها
انما بدت الى سترها في من صلواتها بل لا يفعل منافا وما اذا
في كسر ستره بطلت صلواته وان كانت جاحلة للحال وكذا اذا لم
يجعل من ستره لا يفعل الثاني وان كان الاحوط لاجل الاتقان
ثم الاعادة الاستيقاظ نعم لو لم يعلم العنق حتى غفلت صلواتها
على الاقوى وكذا اذا علمت الاشياء الا انها كانت فاقلة السان
او كان الوقت خفيفا وكذا لا يقبض سترها من الصلوة حتى صلواتها
بناء على سترها في السابقين وبغيره في صلواتها
الطهارة بل هي شرط في جميع لباس الصلوة على ما لا يتم به الصلوة
من غير الطهارة تفصيل الكلام في ذلك في كتاب الطهارة فانها
الابغض بل هي شرط في جميع لباس المصلي اليه على الاقوى وغيره

المراد

فوق بين السابق وغيره فلا يجوز في الغصص ولو من الجاهل
بحر ستره بانسائه ولو لم يناف له ان كان جهلا بعد وفيه شرها
لوقته بغيره بغيره صلواته كالتاسي على الاقوى ولو العاصي وان
كان الاحوط له بل يطلق الشاي الاستيقاظ كما انه لا يؤمر بالاجرة
على كماله ولو ان المالك لغير الغاصب بل وله ان يفي في العدا
الصلاة فيخرج وان بقي العين على العصبية الضمان ونحوه
اما لو كان ذنبا في الصلوة فيبرجها لغير الغاصب بل يحصل
بالذمة من الامتنان بل هو كمن في العام على اشكال الاحوط بل لا
وجل الغصص غير قاصح على الاقوى الا ان الاحوط احتياطا
شددا احتياطا كانه الاقوى عدم الياس في لباس الشهرة
وان كان هو السائر وكذا في الرجال النساء والعنق وان حصل
الا شمه بذلك لكن الاحوط ايضا احتياطا كونه بل يطلق
الياس من كماله ما كماله ان كان من جلوسه في القصر وغيره
ايضا التي تحماها الدين فلا يجوز في غير المذنب من جلوسه في
سبب من يرفع بل الاحوط اجتناب اللبس من الماكول من غيره والنفس
ايضا ان كان الاقوى خلافا لما هو في لباسه وما عداها

اثر استعالمه بحكم المالك كانه لا يبرجها بل لا يبرجها بل لا يبرجها
ما حصل فيه بل لا يبرجها بل لا يبرجها بل لا يبرجها بل لا يبرجها
سوقه كان عليه ان استعمال وان كان الاحوط الله ايضا
ما في لباسه المستعمل اليه في دفع وكذا لا يجوز في غير الماكول
منه وان ذكر من غير في وقت نعم الصلوة فيه وغيره من
المعطل وغيره بل الاقوى هنا مساواة الجاهل في لباسه لغيره في
الطلاق كانه الاقوى عدم الفرق بين ذي النفس وغيره بعد
الا شمه في عدم كمال اللحم والباس في لباسه لا فعل الجاهل من
ما كماله كالحق والشعر والريش ونحوها وان كانت منته
على انه من غير الماكول وان كان مذكرا الا ما استثنى من غيره في
في ذلك من لباسه في حقه بل الاحوط ان الله الطاهر من فضله
غيره كماله كالحق ونحوها عدا الانسان عن اللباس من البدن
بل هو الاقوى ما هو في لباسه بها ما اذا كانت منه لان غير
الظاهر بذلك ولو كان اللباس غير لباسه من شعره بل لو كان
لو كان هو السائر في وجهه فاقوى الا ان الاحوط والا فاقوى خلا
ولا يباس في الجاهل من غير الماكول فضلا عن المشكوك فيه كقالب

بعض الساعات واللباس في وقتها وان كان هو لا
 واشد منه لحيات المحول للتصديق القوي والمدين كما
 كالشعيرت الملقاه عليها وان كان الاقوى فيه بعد لباس
 اية بل بعد ذلك ان كان قد كان ملحقا على بعض
 اللباس من الشيعي الا بعد الحرج منه ولو كانت الساعة
 بل بطلان الملبوس ان يمين لما كثر ومن غير لم يفر الصلوة
 فيه على الاصح نعم لو شك فيما على الملبوس من الرجعية ونحوها
 اليمن المؤكدا ومن غير صحت الصلوة فيه على الاصح ولا ياب
 بالشمع والصلوات الحرج من عدم ايق والفقير والبرق
 ونحوها من فضلات هذه الضوابط التي للجم لها وان كان
 الاصح في مثل الشيع الاجتناب عنه لا باس بل اللباس بل السا
 السائر المحقق من وجوب الحياض النجس الصلوة فيه بل
 الاقوى في ذلك في حياض اية والا قوى ان منه ما في اية
 القوار وان بها هو صحت بل يقوى ان منه كل الماء والنجس
 اية اما الملبوس من غير الثعالب ولا رتب منه فضلا عن
 غيره اما النجس الصلوة فيه فالاصح عدم الملبوس منه يعلم

فيلزم عدم الحرج من غير الثعالب والا رتب الحياض فضلا
 جلودها اما الخشب فالاقوى جواز الصلوة في ويره
 بخلاف الخشب والصورة المحرر المحرر في وقتها
 سباع الطير لها حياض على يد فان الاصح والاصح على
 جواز الصلوة في شيعيها جلد او وبر ان لا يكون
 بل بطلان اللباس لو كان حياض من الفضة الصلوة ونحوها
 للرجال دون النساء بل الاصح والا قوى اجتناب اللباس
 والمذهب في النجس والفقير والمزج ونحوها لك نعم لا باس
 للثوب من مساواة كان مشكوكا ولا يتخذ النجس ولا كما
 لا باس في مثل السنن بل الاقوى ان لا يلبس الصلوة فيها
 حياضه بل من السلاح كالسيف الخبز ونحوها وان اطلق
 عليها اسم اللباس لكن الاصح للرجال اجتنابه ان
 لا يكون بل بطلان اللباس ما لا تتم الصلوة حياضها
 للرجال بل النجس للرجال في غير الصلوة اية نعم لا باس به
 في الخبز كالبرد ونحو حتى في الصلوة مع ضرورة حياضها

وفي الحرج كذا اية وان امكنه فزعم قد راسخ حاشا
 حرج في بين ما كان منه تحت الدرع وغيره لكل الاولى والا
 والا حرج ليس غيره مما نحر الصلوة فيه المالحين وكذا
 لا باس به للنساء ولو في الصلوة على الاصح بل والنجس
 المشكل على الاقوى ولا بما اية الصلوة فيه مستحق الحاشية
 لصفه كالنكاح والفتنة ونحوها ما يندرج في الملبوس
 كل وان خرج عن المعتاد بالتركيب من طبقات متعددة
 نعم الظاهر الحاق قطع الحرج المتقطع بها كاشفا عن وان لم
 تدخل تحت اسم شيعي منها لكن بشرط كونها بقايرها ولو
 كان مما لا تتم به الصلوة لرقبة والطب طبقات متعاقبة ولم
 يكن منه وجعلها اسم شيعي منها لم يبعد المنع ولا باس
 ايضا بالجلود ولا بالاصق بالثوب بل لا باس بكل والا
 بعد الحاشية الاخرى والركوب عليه والندى فيه و
 نحو ذلك حال الصلوة وغيرها ولا بما لا بعد ملبوسا كذا

كرت الثياب واعلامها وخطبه منها والسقايف وال
 القياطين الموضوعة عليها وان تعدت وكثرت وخز
 المبرق وعصا المبرق والقروح وخضبة المسوس والبط
 وكربط الاستحاضة ونحوها بل والنحو به على وجه لا يكون
 ملبوسا وان كان الاصح اجتنابه بل اجتناب جميع ذلك و
 لا بالخرج باعمال الصلوة به من غير حرج عن اسم الملبوس من غير
 فرق بين القطن وغيره ولا بين كون المزج بالسداة والشمع
 وغيره كالشمع من جود مزج من الحرير وغيره كالكتلة
 من القطن ونحوه ولا يفرق بالاجزاع عن اسم الحرير من القطن
 كالشمع في حاشيته مثلا لبعض القطن والمزج مع ثوب
 من غيره والمزج به والخشونة وغيره ذلك وكذا لا باس
 بالكتلة وان زاد على اربع اسابيع ولا بالنسبة منه التي
 هي الجبة لا بما يجرى ايام الدين ونحوها ولا بما يجرى
 به الثوب مثلا بل لا باس بالثوب الممزج طرقي بعضها
 حرجي ونحوها غير ان لم يكن على وجه يكون الظاهر

في حاشية
 ما يفرق في كذا
 ما يفرق في كذا
 ما يفرق في كذا

المطلوب من غير عظماء ونحوه بل وكذا لما بينه من لولوق
 قطع كذا نعم لو كان من قبيل البطالة للقبض ما صح وان
 كانت الى نصفه كالقوب الذي احد نصفه يراه اعلم
 العباد فلا بأس به وان تعد ولكن الاحوط اجتناب جميع
 ذلك لان الاحوط اجتناب في طرف العامة من الحرير الخشن
 بل هو الاقوى لم يكن مما لا يتم الصلوة له والله اعلم
 لا يعتبر في التستر بغيره خاصة على الاصح
 كانه لا يعتبر في الساتر بعد كونهما غير الصلوة في حال
 مخصوص من طه ونحوه بل يحرى في القطن ونحوها وان
 لم يكونا منسوجين بل الاقوى الاجتزاء بالمشتمس و
 الوترق ونحوها مع الاختيار فضلا عن الاضطرار
 وان كان الاحوط خلافا لما التستر بالطلح بالظن ونحو
 فلا يخفى في الصلوة مطم على الاقوى وكذا لا يخفى
 ستر الدين بالايدين والقبيل باليدين سواء في ذلك

بله او يدان وجهه مثله نعم يجب الطلح باليدين ونحوه و
 التستر باليدين ونحوها عن الناظر المحترم فلو لم ينجح
 سائر الصلوة سقط وجوب التستر من شرائطه
 فصالح عاريا صلوة الفارس مع امن المطلاع المحترم على
 الاصح وان يدت عورته حال القيام ولو كوع والتج
 ولا يجب عليه وضع يديه على عورته ولا الطلح باليدين
 ونحوه ما عرفت ان يستر لساتر الصلوة وان كان هو اللطخ
 ومع عدم امن المطلاع بصلح الساتر يؤمى الركوع ولا يجب عليه
 ما يتيقن من الاجتناء الذي لا يتد ومعه العورة ولا يصح
 الركبتين واليدين والا بهما من على كفيه وضعها حال
 السجود بل ولا رفع ما يبعد عليه وان ذلك كله احوط
 مع فرض عدم بد والعورة به كان الاحوط له فوجزة
 الامن فعل الصلوة كما ذكرنا ثم عارضا بالايدين الركوع والسجود
 ولو كان بعد الطلح ونحوه من اللطوخ حال عدم امن

المطلع لطح به عند سطره من قيام كما انه لو وجد حائل
 ركع وسجد فيها وجها صلي من قيام ولو لم يركع وسجد
 مع فرض عدم تكليفه استسود التوبة وقصره لما عني
 القدر لا يخرج عنهم كغيرهم بصلواتهم من جوارحهم
 او يركع الركوع والتجود ويكفي في حقه ما امنوا من
 الاطلاع ولو من بعضهم والا فاعلموا جميعا ان امن بعضهم
 ركع وسجد وان كان في غير الصف الاول دون غيره وان
 كان قبيحا لما كان المخرج طله او الطلح باليدين ونحوه
 الاطلاع سائر جميعا صلوة الفارس على الاقوى كما عرفت في
 التستر ويجوز تحصيل الساتر على حصة عرفة في الماء والتج
 على الساتر الى آخر الوقت ما لم يعلم الساتر فيه على الاقوى
 نعم يستحب له التأخير مع الرجاء او وجد بعد الفراغ وضعت
 صلواته والاحوط الاستئذان ولو وجد في الاستئذان
 التستر غير على الثاني استمره ثم والا استأنف بل الاحوط

الاحوط في ذلك في الاستئذان ولو استأنف الصلوة
 التي لا ترفع من قبله ونحوه وان وضعت في المكان
 فذلك كاف في الساتر كما لا حول له في الاقوى من هذا الترتيب
 بين ما شذ به في التوبة من ذلك فهو باحوط عليه
 لتقديره والصلوة كالغضيب والحرير الذي يجلبه بالركع
 كذا في المأكل بل يوم المصوب عن الآخرين وليس من
 الساتر المحلل من اسيان الثوب في السجدة والصلوة في
 الحرم بل يصل على رايه كونه كذا لو اشبه الساتر القائل
 خرج ما يحرم اليده والصلوة وغيرهما كالحرم والذهب
 الغضوب وجد الاخصا ويجوز الجمع مع ويصل ما يرفع
 فخرج عنه غير اما اذا كان الاستئذان من العمل بالمحرم من
 حرم الصلوة كالمسكنة في المأكل كركع الصلوة فلا بد من
 على غير القابل بواحدة نحو ما سطره التستر في حقه
 بالظاهر ولو ضاع الوقت على الخلق عاريا على الاقوى

تطل الصلاة نفسها المستقر عليه المصلح ولو بوشا
 وما شغل من القضاء في قيامه وركوعه وسجوده و
 نحوها فلا فساد في الصلاة تحت السقف المصنوع
 وفي الحية المصنوعة والصفوة فضلا عن الدار الواقع
 نصب في بعض سورها والخيمة التي نصب بعض طنائها و
 حبالها واوتادها وغير ذلك على الأقوى علم وإن
 كان لا يحوط الاحتياط كما أن الاحوط له إذا كانت الصلاة
 على الرخامة اجتنابها مع نصب فعلها فضلا عن نفسها
 او سرجه او رحلها او طامها ولا نصب مع نس من
 الاذن في ذلك عليه او كان شاهدا حال عليه كالمصلي
 والبايع ونحوهما من الافعال الدالة على ذلك عرفا فانه
 في حذرهما لم يعلم كراهة او كانت فحوى بمعنى القطع
 بالرضا من غير رضاه بل العلم علم الغصبة كل ما
 جرت السيرة والطريقة على فعل ذلك فيه من غير حجة من

في الجميع

من مالكه وأنه يولى عليه بل العلم كون السيرة على ذلك
 في النسخة انما جعلت تحتها بحيث يتعدى او يتعسر على الناس
 اجتنابها حتى لو علمت الكراهة فضلا عن عدم العلم
 ولو ضاق الوقت وكذا القاصبة اذا صلى على هذا الحال
 من عيال لا لانا في الخرج والخرج المعتاد من الاستقبال
 ونحوه بالخروج من الشرايط وسالكها اقرب الطرق
 والاحوط له القضاء مع ذلك خصوصا اذا لم يكن
 الخرج عن يد غيره وقوية وكذا لو كان غير عاصب و
 فاعلم ان ذلك من البقاء وكان الوقت ضيقا ولم يكن
 قد تلبس بالصلاة اما اذا فها بعد التلبس بالصلاة
 كان فكذلك لم يها وبما فيها لم يتم صلواته وصحت
 ولم يلقب الى نهي والاحوط له القضاء بعد ذلك
 ايضا بل هو كان يضع مع اتساع الوقت والتلبس بالصلاة
 المأذون بها بالخصوص بل وبالعوم والاطلاق على

الأقوى نعم قد يقوى الشغل بها خارجا في الغرض و
 سابقة اذ لو من حصول الغرض العظيم على المالك بذلك
 اما اذا لم يكن الا لغيره والخصوص ولكن على الجبال الا
 مثلا فان الأقوى الشغل بها خارجا مع الضيق والقطع
 ثم استيفاء الصلاة بعد الخرج مع الاتساع وإن كان
 الاحوط له في الأخير الشغل بها خارجا ثم الاستيفاء
 الأقوى صحة صلوة كل من الرجل والمرأة
 مع الحازن التامة فضلا عن الناقصة او تقدم الأمر
 وإن لم يكن بينهما حائل ولا مسافة عشرة اذرع وانما هو
 مكره بل الاحوط لها ما قبل ذلك او اعاده الصلوة
 او التفرغ في اقتراح الصلاة والتفرغ منهما ان اختلفا مع
 العلم بل الاحوط للسائق والمهاجر ذلك ايضا نعم المأذون على
 الصلوة الصحيحة لولا المأذون دون القاصبة لسقط شرط
 او وجود مانع والباس مع الحائل والأقوى كونها مانعا

ما فعل الشاهد او مع البعد بعشرة اذرع باليد و
 كونه من سجدة الى موقفها في جميع الأحوال بل لا بأس
 على الأقوى ايضا لو كانت او كان في موضع عال
 على وجه لا ينفق فيه صبغة ونحوها
 في خصوص مسجد الحصة من مكان المصلي وقد عرفت
 سابقا اعتبار طهارته دون غيره من مكان الصلاة
 الا مع التعدى الى الثوب او البدن بما لا يعفى
 عنه بل قد عرفت انه يجب اجتناب المشبه بالنجس
 انحصار فضلا عنه ويعتبر فيه مع الاحتياط كونه
 أرضا او نباتا او فرها سا ولا يصح على ما عداه و
 المراد من الأرض ما صح التيمم به وقد عرفت في
 بابها مفصلا وأنه لا فرق بين التراب وغيره منها
 وأما التيات في حوز السجود على غير ما في أيدي الناس
 من المأكل والملايس منها فلا يجوز السجود على الخبز

النجس

النجس

والصنوخ والحبوب المعنادا كلها من الخطة والنسج
 ونحوها والقوى والبقول المأكولة بل الاقوى
 اجتناب الثمر المأكولة مطلقا من غير فرق بين
 نشرها ونواها وغيرها مع الاتصال وعدمه ولا
 بين وصولها الى زمان يؤكل فيه ولا عدمه
 والاصح اجتناب الخالصة وقصور الرفع انقصا
 فضلا عن الاتصال نعم لا باس بالسن والفصيل
 ونحوها بل ولا بغيره الا انه ومنه وما ياكل عند الخصة
 او عند بهم الناس ونحو ذلك مما هو ليس في المأكول
 التي خلقها الله للناس اعد لها الاكلهم بخلاف ما
 كان منها من غير فرق بين اتفاق الناس عليه
 ولا منع شرب التبنك من جواسيس عليه كان الظن
 عدم حازه على ما ينبت على وجه الماء ونحوه مما
 يخلق من غير كنه من ضعف سياه الاطرى والكلام

والكلام في الملبوس كالكلام في المأكول فلا يجوز
 على القطع والكان منه وان لم يسحها على الا
 بل وان لم يفرق لا بل للحوط اجتنابا قبل الوصول
 الى استعداد النقل نعم لا باس بالسجود على خشبها
 وغيره كالورق ونحوه فضلا عن غيرها دون غيرها
 من الخوص والخشب والورق ونحوها ما لم يكن
 معدا للتخاذ للالاس المعنده منها فلا باس في السجود
 على القفا والنقل المعد منه والثوب المنسوج
 من خوص وها فضلا عن قرب السيف والخمر و
 البوربا والصبر ونحوها والاصح اجتناب السجود
 على الصخر خصوصا ما ليس منه في بعض البلدان
 وان كان الاقوى خلافا مطلقا واما القراطيس
 فيجوز السجود على السمن به وان كان فيه بعض
 النورة ومثله من الحرب والقطن والكان نعم لا

اذا كان فيه كساره وكان السجود على غيرها اما اذا كان
 عليها فلا يصح مع فرض كونها ليست صفا بل كانت
 محرم ما لا يصح السجود عليه حائل بين المحرم والقطر
 بخلاف ما اذا كان صبيغا او محرم ما يصح السجود عليه
 فانه لا باس في السجود عليه كالاباس بالسجود
 على المراح المصبوغة والقراطيس كك وافضل الكلام
 التلافة الارض وافضلها التي التربة الحنية التي
 تحرق الحجب السبع وتنور الى الارضين السبعة
 ولولم يعد سمان الثلاثة او وحده لم يمكن من
 السجود عليه الحرار بد ونسبة سقط اعتبار والاع
 عدم بدل الشرع عنه في هذا الحال وانما الواجب
 عليه اقرار جهده على اى شئ يكون كسافي
 المسا حد لكن لا والى بل الا حوط السجود
 على ثوبه القطن او الكتان ثم على المعادن

الارضية كالقبر وزج ونحوه ثم على ظهر الكعب
 والاحجار السجود على الواحد الذي لا يحصل العيرة لكن
 الواجب في السجود عليه بخلاف ما لم يكن كل فانه
 فيحد وان وجب عليه ازالة الماطوخ منه بحد السجود
 عند السجود الثانية مع فرض حجبته مثل التراب الذي
 يلقى بالحجبة عند السجود على الارض اليابسة ولو لم
 يجد الا الطين الذي لا يمكن الاعتناء به فيل عليه واضعا
 الحجبة من غير اعتناء فلو كانت الارض ذات طين جلت
 تلطبه بدونه وثابه لو صلى فيها صلوة الحنا وحاجه
 له الصلوة من السجود بل لا يجب الطوس عليه في
 للشهد على الاقوى بعينه مكانا
 الفربضة كونه فاما على وجه النفوس الاسفار
 الواجب على المصل فيه فلو صلى اجنبا في سفينة
 او على حيوان او ارجوحة او بين دسبر وغيرها

ذلك بطلان صلوة مع فوات الاستفراغ الواجب عليه
 بخلاف ما اذا لم يفت بل كان يصيد في عليه ان يطعن
 مستقرا في صحة الصلوة وان كانت السفينة مثلا
 سائرته مع فرض الحاقطه على باق ما يجب في الصلوة
 من الاستنفا ونحوه وان كان مضطرا بالوقت
 او اول السجود ثم استقر جاز الامع البطلان المفسد
 للصلوة المحرو ونحوه نعم عليه ان يكفر عن الفرية وان
 ونحوها فيها الطمانينة حال الاضطراب وان كان الاقوى
 جوار الشروع فيها مثلا في المكان الفار ما لم يطمئن
 بعد بقاء قراره على وجه يودي معه تمام التمسك
 فان بقي على حاله صلوته والاستئنافها ولكن
 الا حوط اجتنابه مع عدم الطمانينة بالبقاء هذا
 كله مع الاحتمال اما مع الاضطراب فلا يفت
 على الدابة مثلا من عيا للاستقبال بما يمكنه من

من صلوته ونحوه الى القبلة كلما اغرفت النية
 وان لم يتمكن الا من تكبيره الاحرام اقتصر على
 الاستقبال بها خاصة بل لو لم يتمكن ففت
 سقط الاستقبال من راسه ولا يجب عليه نحو
 الاقرب فالاقرب اليها على الاقوى وان كان هو
 الا حوط وكفى الكلام بالنسبة الى غير الاستقبال
 ما هو واجب في الصلوة فانه باق بما يمكن منه
 او بدله ويسقط ما يقتضي الضرورة عند مدله
 فمرفق بين الركب على الدابة وفي السفينة والاشياء
 وغيرهم من المضطرب فباعث الاله
 له عدم صلوة الفريضة اختيارا في جوف الكعبة
 ولا على سطحها بل هو نحو الا حوط وان كان الم
 الجواز حتى لو استقبل بايها المفتوح نعم يجب عليه
 في الصلوة على سطحها ان يراى شيء منها ليس قبله اما مع

الاضطرار فلا اشكال في الجواز كالتا فله مطلقا
 كله الا في له بل الا حوط لا يفتد من حيز المصاه على
 غير معصوم بل ولا يجاد به على وجه يكون مساويا
 له الامع الحاضر المانع الواقع لسوء الادب وان كان
 الاقوى جوازها خصوصا الثاني منها على كل حال
 فالاولى جعل غير الشبايل والصندوق الشتر
 ونحوه فاصلا والله اعلم في مكره
 الكان نكوه الصلوة في الحام وان كان فليحاط
 المسلح منه في الاول نعم لا بأس على سطحه وكذا نكوه
 في المنزلة والنجورة والمكان المختل الكفيف ولو
 سطحه مستقرا اما الاويث المسكر وفي اعطان الايد
 وان كست ورشت نعم تحق بذكره في من انبط
 الجيد والبعالي والجبي بل والا يكره من الغنم وان
 كان هو اخف كواحدة من غنم بل نكوه في كراهة

مكان مستقرا وفي الطريق وان كانت في بلاد
 ما لم تقربا المارة والاحرم وبطلت على الاقوى
 وفي فري النمل واوديتها وان لم يكن فيها نمل ظاهر
 حال الصلوة وفي مجاري المياه وان لم يتوقع جريانها
 فيها فعلا فلا بأس بالصلوة على سباط تحتها
 وسائرها ولا في حقل الماء الواقف ونكوه انفسه وان
 السفينة والامكنة الابسة بجنان وواحد في الشفة
 والبيداء والصلاب بل كل ارض عذاب وخسف
 وعلى النمل وفي بيوت معابد النيران بل كل بيت
 اعد او اعتد للاجرام النار فيه وفي دور الجوس
 وان لم يكن في الحجر منها الا اذا شها ثم حتى فيها بعد
 الجفاف بخلاف البيع والمكائس فانه لا بأس بالصلوة
 فيها وان لم يترش وانما كساجد غير تاف جوازا
 الصلوة فيها من غير اذن من اهلها ولا الناصر ولا الخ

وكذا تكبيرة بين يديه نار مصفوفة ولو سراج او تمثال في
الروح من غير فرق بين المجمع وغيره ولا بين ما
نقص منها اجزاء بحيث لا يخرجها عن صدق اسم
التمثال والصورة وعدمه نعم تزول بالنقطة
بل الاولى اجتناب البيت الذي فيه تمثال وان
لم يكن قد اصابه بل الدواب فيه وكذا يكره وبه يدين
صحيح او كتاب مضموع بل يكره له النظر في مطلق
النقش بل كل شيء شاغل للبال ويكره ايضا وفي
قبلة حائط يتقرب من بالوعة بيان فيها او كنف وترفع
بستره بل ينبغي ان يتقرب من الصلوة في مكان يكون فيه
الصلوة قدامه وكذا يكره ان يضع على القبر وفي
القبلة قبرا او بين قبرا في فضاء او في المقبرة نعم
ترفع الكراهة في ثلث في الثالث بالحال للعتة
المحيط بحالونه فيكفر في دفع الكراهة ولو كانت

اليكسبة

عتة كما انها ترقع ايضا بعد عشرة اربع من
كل جهة اذا فرض حصول القبض في الجهات الاربع
بخلاف الحال بل ثابته يكفي في ارتفاع القبض ولو كانت
اربع حايلا في جهة واحدة في جهة اليدين او الشمال واليمين
في جهة الخلف او الامام هذا كله في غير قبورهم
عليهم السلام اما هي فلا بأس بالصلوة خلفها
على الاقوى فضلا عن اليدين والشمال وان كان
الاولى الصلوة عند جهة الراس على وجهه
يساوي فيه الامام ويستحب للصلوة الخلف المستوفين
بدنه حتى في مكة على الاقوى ممن يترددون
حاضرا عند بل المظاهر استحبابها حتى لو علم عدم
المرور والخضوع نعم يكفي فيها ولو يعود او تواب
مجموع وغورها بل يكفي لفظ ولا يشترط فيها الطهارة
ولا الطهارة والله اعلم

في المساجد وافضلها اربعة مسجد الحرام ومسجد
النبي ص ومسجد الكوفة والمسجد الاقصى وافضل الا
وبعد الاول فان الصلوة فيه تعدل الف الف
صلوة وفي المسجد النبوي عشرة الاف وفي الاجرة
الف والمسجد الجامع في البلد مائة مسجد الفيصل
خمس وعشرين في مسجد السوق ثمانية عشر والافضل
للنساء الصلوة في بيوتهن وافضل البيوت بيت
الحديد وكذا يستحب الصلوة في مشاهد الائمة عليهم
السلام وهي البيوت التي امر الله ان ترفع ويدكر
فيها اسمه بل هو افضل من المساجد بل قد ورد
ان الصلوة عند على ما يافى الف صلوة بل قد يصح
يظهر من مضائق الكبرياء والكعبة انها افضل منها وانه
اعلم في اذان والا قامه وفيها ما بحث
ما مستحب او كان للصلوة الجسد على ما سطر

سقط اداء وقضاء سفر وحظ في الصحة والمرض للجامع
والمنفرد الرجل والمرأة وان شئت تأكد هذا الاول
لجميع ولذا لم يجرى في الفرائض والخصوص القربة
منها واشد ما تأكد الاقامة خصوصا للرجل حتى قيل
بوجوبها عليهم وان كان الاقوى خلا فانه نعم يسقط
الاذان والعصر من يوم الجمعة اذا جمعت مع الصلوة فيه ولو
ظهر عند استحباب الجمع بالا قومي والاحوط تركها
في هذا الحال اما مع التقريب فلا سقوط بل هو الاقوى
في الجمع في غير وقتة المرخص فيه وان كان هو الاحوط
ايضا وكذا يسقط العصر يوم العرفة فيها اذا جمع مع الظهر
في وقت الجمع والعشاء في ليلة المولد كذلك ايضا
والعصر والعشاء في ليلة النحر مع الظهر والعشاء
وكذا غيرها من يستحب له ذلك ايضا كالسبوس ونحوه
في بعض الاحوال ولا يترك القاض في غير اوله

الحاشية

اول

من الصلوة وان كان لا يخلو من الفضل ويسقطان
مع اقيام البعض في الجماعة المعتد بها من الحاضر بها
والغائب اذا اتاها قبل التفرق من موضع الصلوة
مسجدا ويخرج بعد فضل الانبياء اليها او لا صلى جماعة معها
او مع غيرها او فرادى اتخذ فرضه معها او لا بعد الاشتراك
في الامام اما مع الاختلاف فيه فدخل وفي القضاء
عن النفس والمعية فاشكال لحرط السقوط ايضا نعم
يعتبر اتحاد المكاف عرفا كما انه المعبر ايضا في صدق
التفريق فيحصل بانصراف الأكثر بل يجرى سداد
الجماعة في الارقة مثلا من غير ملاحظة الأقل والأكثر
والأقوى الحاف الأعرض عن الصلوة ويقصرها
بالتفرق عن مكاف الصلوة وان بقعا فيركب التفرق
كون السقوط في الفرض غيبة لا رخصة وهو الموقوف
للاحتياط ويجزئ الحاك لها والسامع اما كان او غيرها

او غيرها ام اذا اتم ما نقصه الموقوف منها
الأقوى ان فصول الاذان ثمانية عشر التكبير اربع
ثم الشهادة بالتوحيد ثم بالرسالة ثم على الصلوة
ثم على الاقلام ثم على خير العال ثم التكبير ثم الله
التفصيل كل فصل مرتان وكذا الاقامة الا ان فصلها
اجمع متفق متفق الى التقليل في غيرها فمرفوع ورواد فيها
بعد الى غلات قبل التكبير قد فامة الصلوة مرتين
تكون فصولها ح سبعة عشر فضلا نعم يجب
الصلوة على عمل والحمد منفذ كرامته واكلال
الشهادتين بالشهادة لعل على بالولاية لله وامر المؤمنين
في الاذان وغيره كما لا بأس بالتكبير وفي الشهادتين
اوحى على الصلوة اوحى على الاقلام للمبالغة في
جمع الناس واعلامهم وان كان ذلك كله ليس
من الاذان كان ما يخص في تركه من فصولها

لاني في هذا ذلك نحو الاجتهاد المبررة من الاذان بالتكبير
والشهادتين بل بالشهادتين وعن الاقامة بالتكبير
الشهادتين لا اله الا الله وان محمد عبده ورسوله ولو ان
صورة الاقامات بالخالف تهيء بقول قد فامة الصلوة
الى اخر الاقامة اذا خاف فواة تلك الصورة باتمام
الاذان والاقامة والمسافر والمستعمل الانبياء
بواحد من فصولها فانه افضل من اتمام الاذان
وترك الاقامة اما العكس فلا يعد رجحانه على
قصرها بكون التزجج الاقصدا لا شعاد وهو
تكرار الشهادتين بجملة بعد جملة لها سائر بل هو
عزم مع قصد التبريد واما التسوية وهو قول
الصلوة حين من اليوم بعد الدعاء الى الاقلام
في الصبح او فيه وفي العشاء او في جميع الصلوة
فموقوف البدع التي عزم الانبياء بها مع قصد التبريد

المشروعة بل لا يحوط اجتناب صورتها وان لم يكن قصد
و الله اعلم **الحال** في شرطها بشرط فيها امور منها
التباعد ابتداء واستدانة كغيرها من العبادات فانما
فيها بعد الفرضية تعيين الفرض مع الاشتراك ومنها
العقل والاسلام بل الايمان على الأقوى اما البلوغ
فلا يشترط الاذان فيجزي اذان المنيه وذلك لا فامة على
الاحوط ولا يعتد باذان غير المنيه كما لا يعتد باذان
النساء لغيرهن والمهرم بل الاحوط عدم الاعتداد
به الاخير ايضا ومنها الترتيب بينها وبين فصولها فمن
قدم الاقامة على او نساها اعادها ما لم يدخل في
الفرض وكذا من قدم بعض فصولها على الاخر وكذا
اعاد عليه وعلى ما بعده على حسب ما عهده من الترتيب
في الوضوء والأقوى الاجتهاد بما لك هذا الوضوء
حر فانه الاذان وان لم يذكر الا بعد الفراغ من الا

الاقامة فلا يقدح مثل هذا الفصل وحكم التمسك فيها
في غير هاتين القات وما بعده قبل غاوة الجدل ولا يلتزم
بعده والاقامة محل آخر فلا يلتزم وهو فيها الى التمسك
في اصل الاذان فصل من فصوله بل يقوى كون كل
فصل منها محل آخر بالنسبة الى ما قبله ومنها اللوات
بينها وبين فصولها وبين الصلوة فلو اخل بها على
لا يتدريج في عرف الشرع بطل نعم لا بأس بما لا يقدح
في ذلك في عرف الشرع ومنها الاذنان بما على وجه
العرفي فالله في غير منعهما بطل ومنها دخول وقت
الفرس فلا يصحان مع التقديم كلا او بعضا الا في صرح
مخدة الفرس لو دخل عليه الوقت في ثباته والاحوط
الاستيفاء نعم الجامع للفرسين بجره دخول وقت
الاول منهما ولا يعد جواز تقديم الاذان قبل الا
الفرس الا علام الذي يقارن اذان الصلوة بعدم

بعدم اعتبار اتصالها به او بعدم جواز تأخير عن
اول الوقت خلاف اذا انها فانه يتأخر الصلوة بل يقوى
عدم اعتبار النسبة كما يقوى جواز اخذ الاجرة عليه
خلاف اذان الصلوة وان كان الاحوط اجتناب فيها
كان الاحوط بل الاقوى اجتناب اللحن والتعريف
التمسك يستحب في الاذان الطهارة من الحيض
والغياض وعدم الكلام في خلالها والاستقبال الى
الخير وكذا في حال الشهادة فيه كما انه يقوى كراهة
الثالث فيه اما الاقامة فلا ريب في تأكيد ما عمل الله
فيها خصوصا كراهة الكلام بعد قول قل اقامة الصلوة
الصلوة الا في تقديم الامام بل مطلق ما يتعلق بالصلوة
كسبيلها صف ونحوه بل يستحب له ان يقرأ ما لا يقرأ
بل في ما يقرأ في الصلوة كالاستسقاء ونحوه ويكره الكلام
بينهما ايضا في صلوة العشاء واما الاول وهو الطهارة

فالاقوى اشتراطها به كان الاحوط ذلك بالنسبة
الى ما بعده الا ان الاقوى ما عرفت ويستحب فيها ايضا
الحرم في اواخر فصولها مع التأني في الاذان والجلد
في الاقامة على وجه لا ينافي ثبات الوقت والانتصاف
بالاذن والاعان لفظ الجلالة في كل فصل هو فية
الاصبعين في الاذنين في الاذان **وهذا الصوت** فيه
ورفعه اذا كان ذكر ويستحب الرفع في الاقامة الا انه
دون الاذان ويستحب الفصل بين الاذان والاقامة
بصلوة ركعتين في غير المغرب والاولى كونها
من المنافذة او خطوة او قعدة او سجدة او ذكر او
او كلام في غير الصلاة او سكوت والاولى الله
تقصا في لفظ في المغرب على الخلو والسكوت او
التسبيح كان الاول يخصص الفعل بالخطوة بالنقل
ويستحب في المنصوب للاذن ان يكون على ربيع

ورفع الصوت مجرا يصير معرفة الاوقات وان يكون
على مرتفع متلو غير ما ويستحب حكاية الاذان سواء كان
او مستغنيا للعلام او للصلوة جماعة او فرادى **ما**
كان او مستغنيا على الاقوى نعم لا يستحب حكاية الحرم
كما لا يستحب الاسرار بالحكاية والمال بالحكاية قول
مثلا ما يقول المؤذن عند السماع من غير فصل معتد
لكن يبدل الجعلات بالحققات وان الاقوى حصول
الحكاية بصلواته من دون بدل نعم الاقوى في الاقوى
ابدأ لها بذلك اذا حكاها في أثناء الصلوة كان الا
الا ولم يزل ذلك انما اذا حكاها وهو في الخلق تجنبا
من كلام الاربعين والاولى للحاكم ان يقول عند
حكاية الشهادتين وانا اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا
رسوله **التمسك** يستحب ان يقرأ بها من اقرأها
وان كان القارئ استجاب ذلك للحاكم وغيره وكذا يستحب

الله

الاقامة ايضا لكن يلحق اذا قال المقيم قد قامت الصلوة ^{فانته}
 هو اللهم انها وادعها واجعلنا من خير ما الى اهلها ^{فانته}
 الحاكم الاذان الصلوة بحكايته عن اعادة بل لو سمع الاذان
 اخبر به وان لم يحكم حتى لو كان اذان منفر او اقامته وكان
 السامع اما يكره ان يقرأ من اذنه بل يقرأه بغيره في اعتبار
 ما به فكله تاما في الاجزاء به حتى لو نقص الموضع فضلا
 اتته هو ومنه يعلم بشره في التلقيق من السماع والسمع
 والله هو العالم ^{في احكامه} عن قول الاذان
 والاقامة على فضلا عن احد هما حتى احرمت الصلوة
 لم يحز له قطعا واستينافا معانهم اذا كان ذلك من
 نسيان جاز له القطع ما لم يركع منفردا كانا وغيره
 الذي خلاف ما اذا غمر على الترك زمانا معتد به ثم
 اراد الرجوع بل وكذا لو بقي على التردد كذلك والاولى
 له حال القطع الصلوة عم النية والسلام عليه ولا يجب

ولا يجب عليه العدول الى فرضه اخرى ^{فانته} فانته
 ان كان متحكما لا يشرع له العدول الى نافلة كذلك
 على الاقوى ولا يقطع لنسيان الاذان وحده بل ولا
 للاقامة على الاحوط ولا يقطع لنسيان بعض وضو
 بل ولا لشرائطها على الاحوط ولا يقطع لانتفاء
 باحد ما لكن اذا قام عان ما على ترك الاذان ثم بدل له
 فعله جاء به ثم اعاد الاقامة محافظا على الترتيب كالسنة
 على امره سنة سابقا ولو نام في خلال الاذان او الاقامة
 او جن او غي عليه او سكر او نزع مله ثم افاق ونام
 جاز له البناء ما لم تقف الموائك مراعاة لشرعية الصلاة
 في الاقامة ولا فصل له استينافا بها بالحدث في اشغالها
 ومن اذنه بعد ان انه حاله ان يعتد به من اول الصلوة
 ثم يقيم غيره بل وكذا الاقامة ولو كان منفردا واقامته
 بداله الامانة استحب له اعادة ^{في احكامه} لا يستحب

الاذان في اذن المولود واقامة في البسمة وكذا
 يستحب الاذان عند نقول القول التقي الله او السعالي
 الذي هم مخرج الجن في القلوة للناس حتى يصلهم ^{الطريق}
 فكلهم وفي اذن من ترك اكل اللحم بعين يومه ^{في احكامه}
 اليمن بل يستحب في كل من ساء والله اعلم
 ينبغي الصلح احضار تام فليبه تمام الصلوة في قولها و
 واقفا لها فانه لا يجب للعبد من صلوة الا ما قبل عليها
 ينبغي له الخشوع والخضوع والوقار والسكينة والطيب
 والزمى الخشوع والسواك قبل الدخول بها والتسبيح
 ان يكون في يده حاتم من عقيق فان الركعة فيه بالف
 ويلحق ان يصلي صلوة مودع فجدد الاناية والوقية ولا
 والاستغفار في كل ركعة في جميع احواله في طائفة
 ومولاه وان يقوم بين يدي ربة قيام الصلح الدليل بين
 يد مولاه وان يعلم ما يقول ولا يتأخر عن يسأل ولا

وان صادف في حالته عند قرأته الى ان يعتد به ^{في احكامه}
 الذي يراى منه تخصيصه بالعبادة والاستعاذة فلا يكون
 عابدا لله ولا متبعا لغيره وان يكون باطنه وفاقا
 لما يظهر من العبادة بركعة الركوع والسجود ونحوها ^{في احكامه}
 من القبح في ذم الحسن وهو كان فكله قاصر فليطه ^{في احكامه}
 ما كنية العلماء في اسرار الصلوة ولو نام على العبد ^{في احكامه}
 فيستحل صلواته وقليده وشغل باهوى دنياه انه عامل
 سيئ ومولاه معامل اقل من مخاطبة من روجه وغيره
 من محض غم فليبه عند مخاطبة الداب حياء ان كان من اهل
 فليبدل الانسان جهده والتعب فيها من حديث النفس
 عن الفكر في امور دنياه كما ان ينبغي بذل جهده في الحديث
 من مكابد الشيطان ومصادمته وجباة فانه لا ^{في احكامه}
 للعابد في عبادة وهو وقع في الشك فيها ويشغل عن الله
 التوجه اليها فاذ عرفت الانسان كيد او غم انفعه ^{في احكامه}

وعدم اطلاع في تحديد العبادات واستيفائها واسبابها من الحج
فيه ومن اجل هذا اذ كان الجيب في نفس العباد حتى يتحقق
يقول عبادته فان الجيب لا يصلح شي من علم بل الذي لا
يتحققه الله من خير من الصلوة مع الجيب كان من حوائج الصلوة
حسب الزكوة والحقوق الواجبة والنسوة والاباق والحسد
والكبر والعينه وكل الحرام وشبهها المسكر وغيره بالمتحقق
فعله نعم انما يقبل الله من المتقين عديم قبولها من كل قاس
واما ما القيا من الصلوة فكذلك في سكنة النوم و
الفضلة ولا يكون لها اجزا ولا مستحبات ولا ملامة لافعال البول
او الغائط او اروج ولا تحجب فيها ولا تخفى ولا يتحقق بعض
ما في ذلك من القبولات ولا ينظر بمرئ الى السماء ولا تنفذ
بل الخشع بمرئ سبب النقص ولا تخفى بان تصعب يد على
خافرك معتد على احد وركبك بل ينبغي تجنب كل كل
ما ينافي خشوعها وكل ما يقيد فيها العباد وكل ما ينافي في

في العرف والعبادة وكل ما اشعر فيها بالكبر والصلابة
عن الله والله اعلم **الاول** في افعال الصلوة
واجبة وسنوية واصولها الاولى اضافة النية اليها اذ
عشر نية وكبر الاحرام وقيام وكوع وسجود وقراءة
وتكبير وتسليم وتسليم وترتيب ومولات اما الهوى
والهوى من فحشاء مقدمات لما يعقبها نعم مع هذه المقدمات
واجبات وسنويات كاتمة في التفصيل والكبر والنية
التي بعد هال كانت للصلوة بمعنى بطلانها زيادة
نقصا ناعدا وسهوا وكذا لك النية الا ان الزكوة استلزاما
لاجر والزيادة فيها غير متصورة او غير مادية واما باقي
الواجبات فمركب لا وكان بطلان الصلوة بها زيادة ونقصا
مع الهدوء والسهو ونقص الجهد في المقام وغيره
فصول الاول في وهي كما هي فاما قصد الفعل بعقول
الاستئذان للنعيم وهو المراسن نية القربة وذلك اما الامانة

او اجابة شكر نعمته او طلبا لرضاه او خروفا من سطوته او رجاء
ثوابه او غرضا من القاصد التي تكلف واصحابها
والعبادة والاصول لعدم التوصل بطاعة الله الى الله
الذي هو غير المتصور وان كان الاقوى الصبر مع
ملا حظها فيما كان الاقوى ذلك مع جعل العافية للثبات
العبادة وتحصيل الثواب ودفع العقاب وان كان الاقوى
لا لا حول ايضا عدم ملاحظتها الامانة والاقتضا على
تصدع عبادته لكونه اهلا لذلك او شكر على نعمه الصبر
المظهر والباطنية والطاعة للعبادة ونحو ذلك وكلها
فلا يقدر بها غير الاخلاص وغير التيقن مع تعدد الكلف
بغيره لنية الوجه من وجوب وندب ولا القضاء
والالاء ولا الضرر الا انما حتى في اماكن الخيرة والغير ذلك
على الاقوى الامع توقف التيقن عليه لمن غير عرف في
ذلك على الاقوى بين الطرفين والوافل بل لو نزل الوحي

الوجوب في مقام الندب او بالعكس بعد تشخيص المكلف
ولم يكن على جهة التشريع مع وكذا الالاء والقضاء والله
القدر والاعمال وان كان الا حول خصوصا في الاخيرة
الاستيفاء خصوصا في الفضة مقام التمام
ولو كان في احد اماكن الضرر فمضى احد هال المنة
بطلان الاظهر وكان له العدول الى الضرر الاخير ما لم يكن
محل بل يتعين عليه ذلك في وجه قوي او نوى الضرر
في العدول وجه يكون له العلم لو كان قد نوى التمام
فانه بعد الالاء ويجوز صلواته والاي في النية
وهو التدبيل الفكري والصور القلبي بل يكفي فيها
الداعي وهو الالاء في المؤثرة في وجود الفعل النجسة
عاني فسر من القابات على وجه مخرج من الساهي
الغافل ولا يجب عليه ان يتصور الصلوة نقصا بل يكفي
الاجمال ولا يقدر مع يئبه الوجوب فيها استلزاما على الله

ولا يحتاج لها الى تجديد نية ولا الى الاخطاء في الابتداء
الصلوة بل يكفي فيها عند الصلوة نعم لا بد من نية الجهر
او الاخرى على وجه ترجيح اليها فلو نوى كل حين باستقلال
غيره الاخطاء فيه المبررة التي يلزمها نية الجهر لم يصح
لوقوع الصلوة والتحصن بها واخرها المبرر او لا فالأصل
فلا بأس ولا يعتبر فيها اللفظ بل الاصول تركه في نية
الصلوة وان كان الاقوى الصحة معه والربا في
ابتداء النية او في الانتهاء في اجرائها الواجبة او المندبة
وبطلانها على الاصح ولو كان مالا خطا بطلان لو حصل
في اوصافها كالمسحبة والجماعة ونحوها ابطالها
ايضا نعم لا يطل بالربا المناخر على الاقوى وان حرم
ولا بالربا ترك الاضداد ولا بغير حضوره ما لم يلا
ولو في الابتداء كما لا يطل بالحب المناخر على الاقوى
وكما نافي الاختلاف بالعبادة ابطالها نعم لا ينافي

على انهم يفسد الغايات الواجبة للفعل المجد بل وان
لم تكن واجبة ولكن كان الصم تبعيا ومن ذلك قسمة
افهام الغير برفع الصوت مثلا بالقرآن والذكر
ما لو نوى ببعض اقوال الصلوة غير ما يجب فيه قصد
الواحد صلوة وغيره كما لو قصد بالسلام تحية
وصلوة وبالقيام والركوع صلوة وتعطيا مثلا فان
الاقوى مثلا فان الاقوى البطلان صح معه اما كان ذلك
في الواجب سواء كان مما يمكن تركه او لا سواء كان
قليل او كثيرا بل الاصول ذلك في المندوب ايضا اما لو
قصد بغير الصلوة محض فلا يفسد في هذا الوجه نعم
اذا كان كثيرا ومما لا يجوز فعله في شأنها افسد والا
فلا وكيف كان فويت النية عند تكبير الاحرام والآلة
فيه جهل بما على ما عرفت من انها الداعي المبرور لها
على الاضمار فيكشف اتصال الخرجي فيها الفكري بآلة تكبير

والاخرط استمرارة الى تمام التكبير ونحوها الاستدراك
بمعنى عدم خلو شيء من افعال الصلوة على النية
فلو نوى الخروج من الصلوة بعد ان حصلت النية
الصحيحة منه ثم رخص ذلك قبل ان يقع منه منافي
او شيء من افعال الصلوة يعنون انه منها وعاد الى
النية الاولى لم يطل الصلوة على الاقوى والاخرط
الاستئناف بعد ذلك وكذا لو تردد بين المقطع
وعدمه او نوى في الركعة الاولى الخروج في
الثانية مثلا او غلق الخروج على امر يمكن لدخول
شخص في دخول او نوى المنافي فان الاقوى الصحة
في الجميع مع الشرط المبرور والاخرط الاستدراك
واما لو كان تردده بطلان الصلوة لعروض
شيء فيها وعدمه فلا اشكال في الصحة ولو نوى
مبطله فذكر صلوة اخرى سابقة عدل عن الاولى

اللاحقة الى السابقة سواء كانت متوالية او متفرقة
بل دخل في العصور وفي العشائر كذا الظاهر والمفهوم
او مقتضية ان يكون عليه مقتضيات سابقة لاحقة
وقوى اللاحقة منهما او مقتضية ومقدرة بان
دخل في المؤدات تذكر مقتضية كل ذلك ما لم
يخبر بغير العدول فلو كانت الفاشية مثلا سبعا
وقد حيل الثالثة او دخل في ركوعها فاعاد ولا
ويهدم وقت القيام على الاقوى واذا تجاوز
عمل العدول وانتهى الى السابقة بعد هذا والي
العدول فرضا الا في المؤدات المتتبعين كالظهور
والعشائر في المقتضى مع وجوب الترتيب بينهما اما
من المؤدات الى مقتضية فعل الترتيب على الاقوى
والا بعد من مقتضية الى مؤدات على الاقوى
فلو دخل في فاسه ثم ذكر في اثنا عشر حرامه ضاها

ابطالها واستأنف ولا يجوز العدول من الفرض المصنوع
إلى مثله في غير ما ذكر ويجوز العدول من الفرضية إلى
النافلة يوم الجمعة في غير ما ذكر الجمعة وفرض التوحيد
أو غيرها إذا كان بحيث لا استأنف الجمعة بلوع النصف
أو غير ذلك لا قطع فرائضه واستأنف صورة الجمعة في
غيره من ذلك يجوز العدول منها إلى النافلة في
الجمعة إذا كان قد دخل في الصلوة ثم دخل الإمام
وخاف السبق ولم يخار من الخل ولا يجوز العدول من
القل إلى الفرض ولا من القل إلى القل على الأقوى حتى
فيما كان منه كالقرايق في الوقت والسبق والحق
ولا بأس بترامى العدول كالعدول إلى ما قبله
سابقه عليها وهكذا أو يكفي في العدول محرمه
من غير ما قبله في ما ذكره في ابتداء التلوة أو عدل
لجوز له العدول بطلانها كما لو نوى الظهور

العصر أو غيرها على ذلك بل لو دخل في الظهور ثم عدل
صلواته فبان في الاشتباه أنه قد فعلها لم يصح له
العدول به إلى العصر ولو عدل بغيره تحقق موضوع
العدول فبان الخلاف بهذا القدر أو في البناء
كالعدول بالجمعة لعصر إلى الظهور ثم بان له أنه صلّاها
فلا قوى صحتها عصرًا فالأحوط الاستئناف ولو عدل
في فريضة فأتى بها بغيره أو فريضة فعدل أو العكس صح
على ما اقتضت عليه وأوشك فيما في يده أنه منها
ظهر أو عصرًا مثلاً بنى على أنه تمام إليها فان لم يعلم
وأمكن العدول عدل ولا بطلت صلواته ولا
عدول على الأصح في غيرها سمعت وكذا قام لصلوة
الظهور مثلاً تسبق لسانه أو خيالاً خطوياً إلى العصر
فالتبناء على ما قام له والله أعلم **باب**
في تكبير الأحرار وفيه بحثان الأول هو أن يتلوا

الصلوة بقصصها بعد وسعها وكذا في ما ذكره في التلوة
أو لا ثم زاد ثانية له على الأحرار سوا بطلت الصلوة وأما
الثالثة على الأصح فإن أبطالها لم يحتاج إلى استأنف
هكذا بطلت النسخ وضع بالوتر ولا يعتبر في أبطالها مقابلة
الصلوة لها بل يكفي فيه قصد الاقتناع ولو اقتنع بصلوة غيره
فما في ذلك ساهياً فالأحوط له الإتمام ثم الاستئناف قصدها
أكثر كبره في تعقيد الصلوة بعد ما كان في ردها من اللفظ
الغريب فضلاً عن غيره بل ولا يها على الخطوط في المأثور في القراء
أو إخراج الحرف عن غير مجرى أو ناقصة ولو جاز أن يترك ذلك ولو
المسؤولين شيئا منها لفظ الجلالة أو وقع في غير الله أكبر فإنه
على وجه يخرج به عن قصد الاسم التكبيرية أو يفتقر إلى غيرها أو
أو تاركاً للوالات بين جودها وغير ذلك مما يعجز عنها
من إتمام غير ما عدل ثم أوفت إتماماً ونحوها نعم قل
ينبغي الاجتزاء بها مع حذف هذه الوصل من اللفظ الجلالة

الجلالة عند وصلها باللفظ الثانية أو ادعاء الذي
قبلها وإن كان لا يحوط خلافاً لكن على معنى عدم
وإن كان اللفظ السابق عليها لا يقف عليه إن جاء
وتبدى بها لأنه يقطع المهرقة مع الوصل فإن التام
البطلان وح كذا الأحوط الوقف على الرأى وإن كان
الأقوى عدم وجوبه فله إتمامه وصله لا بغيره ولو
ترك إتمامه في الفرض لم يرد بطلت صلواته في الأثر
نعم الأحوط الوقف عليه فاطعاً له عما بعده وكل الأثر
الأحوط له عدم زيادة شيء عليه في آخرها ولو ما
ورداً منه مراد منه كقول من كل شيء أو من أن يقف
بقاها أو يعود أو يمس أو يدرك ما لمعنا لكن
لو فعل في الأحوط له الإتمام ثم الاستئناف وإن
كان الأقوى الصحة والأحوط له أيضاً عدم الإتمام
والأشياء المأمورة والياء وترك تعميم اللام والياء

وان كان الاقوى الجواز اذا لم يكن بحيث يخرج عن القاع
العربي الجاز في امثاله فيها الغيام التام فلو تركه بلا
او سهوا بطلت صلواته بلا بد من تقديسه عليها هـ
من غير فرق في ذلك بين التوضيحي الذي ادركه
الامام واكتفى به على الاصح الاصح بل يقع له الترتيب في
المجلة حتى يعلم يعلم وقوع التكبير تاما فانما والاحوط كون
الاستقرار كالقيام في البطلان بترك حال التكبير على
او سهوا ويجب اقرارها ايضا بالنسبة على حسب ما ذكرنا
على الامر فيه سهلا بناء على ما عرفت من انها الك
عند فادعى تحقيق التلقظ بها ويعلم ذلك ما ساءه
نفسه اياها حقيقة او تقدير او يجب تعلمها على
من لا يحسنها ولا يجوز له الدخول في الصلوة قبل
الضيق مع رجاء التعلم فان تركه اختيارا حتى ضاى
الوقت اثم وصحت صلواته على الاقوى والاحوط له

بلائكة القضا بعد التعليم ولو فقد واستغفلا له بالنظر
بها فطلق فاطق بها حقا وفرضا ولفظ خلفه وان لم
يتك من الجميع فالاحوط له الاتيان بالامكن والقر
عن الباقي ثم الاستئناف بترجيح الجميع وان لم يتك
من شيء منها الى ترجيحها من غير العربية والاقوى
عدم لزوم الترجيح بلعه وان كان هو الاحوط كما
ان الاقوى عدم وجوب لغات الكتب المغرزة وال
اللغة المناسبة للعربية وان كان هو الاحوط ولو
توقف الاتيان بتمام الاحتياط على تكرير الصلوة
كررها ولا يجزى من الترجيح غيرها من الاذكار ولو
عربية ما لم يكن مرادها فلو كان قد علمها كما ان
المطوون مادة او لربا والاخرى الذي لا يستطيع ان
ينطق بها صحته الى ايجاع على الامداد الا مكان فان
جز من النطق اصلا لا عقد قلبه بمعناها واسأله

بيده ولسانه وصوته على حسب ما بين من غير ما من
مقاصد والاقوى تويت هذه الاحكام في التكبير
المندوبة ايضا كما انه يجزى حكم تكبير الاحرام على
حتى اشارة الاخرى الى **الحال الثاني** في استحباب الاشارة
ست تكبيرات اليها حتى يكون الموضع سماعا وهو
اقبح الفضل ودونه الجنس ثم التثنية نعم يستحب
له الاتيان بعد احوال الصلوة بجميع تكبيراتها و
هي احد عشر في صلوة الصبح على تكبير الاحرام و
تزيد المغرب على احسانا والرباعية عشر فيكون مجموع
تكبير الصلوة تسعين وباضافة سبعة الاشارة فيكون
سبعين وتسعين والثالثة في جميع تكبير كل صلوة
في ابتدائها انه اذا ساهى عن شيء منها وقد جاوز
المحل كان ما ذكره من بدلائلها وعلى كل حال قال
له الدعاء بالمأثور بين تكبير الاشارة ويجوز له الاشارة

الاتيان بالسبع والاء من دونه وله تعيين تكبير
في ايها شاء وان كان الاولى له اختيار الاخرة ولو
جاء بالسبع مع قصد الاقتناع باحد هـ من تعيين
مع مقارنة التثنية التي هي الدعاء على الجميع ففي الصحة
وتكون الاولى في الاحتمال او الاخرة في آخر
وجه فوى لكن الاصول هكذا دفع فرض وقوع
في ذلك فيه يشاقف الصلوة وليس لزمية الاحرام بال
السبع او الجنس والثالث على الاقوى ويستحب الجهر بها
للامام على وجه يسمع من خلفه دون الست فان
الاخفات بها ويستحب رفع المدين بالتكبير الى الاذن
ودونه الى حيال الوجه ودونه الى الخصر مستدأيا
به بايديته ومنه انما بايديته ثم يضعها ولا يرفعها
فيه الا تطابق الذي قلنا ما يتفق بل يكفي القابضة
المرتفعة من غير مراعات الانطباق الوسط ونحوه

بل الظاهر كانه كون الرفع حال التكبير من غير اعتبار
 ملاحظة هذا التوقيت فاذ انتهى التكبير والرفع ارسل
 اليدين ح ولا يفي ان يجاوز بهما الاذنين فمخيف
 ضم صا بهما حتى الخضض والابهام والاستقبال بيها
 القبلة والظن عدم اشتراط استحياب التكبير بالرفع
 فضلا عن الكيفية المخصوصة وكذا العكس كما ان الظن
 اعتبار الكيفية المخصوصة في استحياب الرفع حتى
 مع التبدل بل ذلك كله مستحب على الاقوى ولا فرق
 في استحياب الرفع بالتكبير بين الواجب منه والمحب
 والله اعلم **المسألة الثالثة** في القيام وفيه اقسام ثلثة
 الاولى القيام كمن في تكبيرة الاحرام التي تقارنها التنية
 كاعتزيت سابقا وفي الركوع على معوي وقوع الركوع
 عنه فن اخلو به فيها عدا او سجدت بطلت صلواته ولا
 غير ذلك حال القراءة بطلت بالاخلال به عمل الاستهوا

وله تركه في غير ذلك قوله القنوت مثلا فهو ح تابع لما
 وقع فيه في الوجوب وعدمه والركنية وعدمها والركنية
 احيط الا ما كان قبل الركوع وبعد الركوع منها الاول
 فمن سجد وجاء بالركعة تمام من جلوس بطلت صلواته
 وان ذكر حال الركوع وقام ختسيا بركوعه وكذا لو ذكر
 قبل ان يركع قام متقوسا او غير منصوب ولو سجد على
 الاقوى بل وكذا لو سجد بعد حصول القيام قبل تمام
 الركعة وسجد على الاقوى ثم ذكر وقام على الاقوى واما اذا
 القيام سهوا كما لو قام في محل القنوت فلا بطلت الصلوة
 بها والمرد بالقيام الاستدلال بالانصباب بحسب حال
 المصلي بل الاحوط له نصب العنق وان كان الاقوى انه لا بأس
 بالباس بغير الفاحش من الفحج ويجوز فيه الوقوف على
 الرجلين فلا يضر في الواجب بل الاحوط كنه على القائل
 دون الاصابع والعلم بين نعم لو كان له رجلان

لا بأس بالباس بغير الفاحش من الفحج ويجوز فيه الوقوف على الرجلين فلا يضر في الواجب بل الاحوط كنه على القائل

له يجب الوقوف على الزانعة منها كان الاقوى عدم يجب
 تسوية الرجلين في الاعتقاد ويجب فيه ايضا الاستقلال
 مع الاحتياط ولو صلى مستكبرا بطلت صلواته بل الاحوط
 له الاعادة حال السهو فيما كان ركنا منه وان كان الاقوى
 العفة لهم لا بأس به مع الاضطرار اليه فيصلي معتدلا على
 جلاضات وغيره مقدم ذلك على القعود وعلى الفحج
 الفاحش والاحتناء التلبس واللبس الاحد الجانين وغيرهما
 ما يخرج به عن اسم القيام نعم مخرج فيها مع فرضه
 انحصار القعدة بها ولا فرق فيما يعتد عليه بين الانسا
 والجلد والحشية وغيرها بل يجب عليه شرا ما يعتد
 عليه واستجارة مع التقوى عليها ولا يعتبر في استا
 الا قطع خشية المعصية المشية بالبحر له الاعتقاد على غيرها
 ولا تقدر عليه القيام في الكل والبعض مطلقا حتى
 ملكان فيه بصورة الركوع صلى من جلوس وكان

وكان الانصباب جالسا بدل عن القيام فيخرج فيه
 جميع ما سمعته فيه حتى الاعتقاد وغيره ومع تقديره
 صلي مضطرا على الباب الامين كهيئة الموقوف فان اعتد
 فخطا اليه عكس الاول فان اعتد صلى مستكبرا
 للركوع والسجود مع تعدد ركعاته كسابقه وبأسه فان
 تعدد ركعاته لم يضر ولا يضره بركعة واحدة
 لو كونه والاحوط زيادة الفحص للصين في الابهام بها الله
 للبحرود على غرضها لا لئلا للركوع وان كان الاقوى عدم
 وجوبه وعلى كل حال فليس لها بعد المراتب المزبورة
 حد موقوف بل كيف وعقد رجليه ولكن لا يضر اقرب
 الاحوال الى كيفية التماس والافاضل على الاحوط
 اما اذا قد على القيام في بعض الصلوة وجب عليه
 ان يقوم بقدر ما كان قادرا فاذا تجدد العجز جلس مريبا
 بذلك من تمام الصلوة ونظامه فيقوم القرائة ولو علم

بجزء حال الركوع مثلا على الاصح ولو جاز من الركوع
 والسجود ولو جالساً ومن القيام قام وادعى اليها
 قال لا بد له للجلوس لا يراه السجود ولا يجب عليه المقدرة
 من الانحناء اما لو تمكن فيهما جالساً جلس على الاصح
 ولو دأب امره بين القيام وسجود والجلوس واكتفى بالجلوس
 انما الاول والاخير له اعادة الصلوة جالساً
 لو تجدد العجز في أثناء الصلوة او القدرة على تحقيق كل
 منها كالابتداء ثبوت فان جاز عن القيام مثلاً في الانتهاء
 انتقل الى الجلوس ثم الى الضطجاع وهكذا لو تجددت
 القدرة المستترة مثلاً انتقل الى القيام فان لم يكن
 خالي للجلوس فان لم يكن خالي للضطجاع وغو ذلك
 غيره وبذلك القرينة لو كان في ثنائها حتى يستقر في
 البرتبة العليا وكذا القادر اذا تجدد له العجز على الاقوى
 فلا يفرح في حال العجز ولو تجددت له القدرة بعد

بذلك تمام القلقة فام الركوع ولا يستحب له اعادة العجز
 القرينة ولو تدفد في الركوع قبل الطائفة فيه ارتفع
 عجزها الى حد الركوع ولا يجوز له الانتصاب وكذا بعد
 قبل الذكر الواجب على الاصح كونه يتركه ولو كان قبل
 الذكر المستحب ولو قد رعد الركوع وذكره انتصب
 لا ارتفاع منه اما لو تدفد بعد الارتفاع عنه فالأقوى
 عدم تجاوزه الى القيام بالسجود عنه وان كان هو العجز
 ولا يخفى عليه حال العكس في جميع ما ذكرنا حتى
 من جاز حال الركوع بعد الذكر كما يجلس في الصلاة
 عليه اما قبل فان امكن ان يجرى منقوصاً على وجه
 لا يلزم زيادة ركوع للذكر وبجوب القرار في القيام
 وغيره من افعال الفريضة كالركوع والسجود والقعود
 حتى حال القدرة المستحب فيها وان كان الوجوب فيه
 مع اشتراط بعض الشبهة كالوضوء للناقلة بل لا بعد

اشترطت الاستراحة بغير قصد وعليه الاستقرار فيه وان
 تمكن من الوقوف مضطراً فاما قد صد على العجز على الاصح
 وكذا الاقوى حال الركوع فيركع مضطراً ويتركه وكذا في
 رفع الرأس فيه ولا ينتقل الى الجلوس وان حصل له
 الاستقرار اما اذا لم يتمكن من ذلك ولكن يتمكن من
 المشي وغو فالأقوى فقد يم الصلوة من جلوس
 مستقر عليه بل وغو من الابدال وان تعد عليه
 الاستقرار في جميع الاحوال سقط عنه وجوب الاقوى
 فالأقرب فيصالح قائماً مضطراً فلان تعد رجليه شيئاً
 فان تعد رجليه وكذا **في صلاة** في صفة يستحب
 فيها بالمتكئين وان سأل اليدين واضعاً
 على فخذه اليمنى على الايمن واليسرى على الايسر لا
 بهما كنية بينهما والجمع اصابعهما والنظر الى موضع سجود
 واستواء الخرق وقار الظهر في الانتصاب والرجلين

والرجلين في الاستقرار وقصع القدمين على جهة
 التضاد بحيث لا يبل احداهما على الاخر ولا ينقص موحداً
 باصابعهما الى القبلة مفراً بينهما ولو باصبع والشيء
 اقصى الفضل ويسجد الى الساتر في حال قرائته والى
 المراد به هنا جلوس الفروصا وهو ان يرفع فخذه
 وساقه واما حال الركوع فليطحن له نقي الرجلين **في سجدة**
 كما انه يستحب له التوركيب بين السجدين وحال القعود
 على الظهر والله اعلم **الفصل الرابع** في القرائة وفيه
 مجتان **الاول** مجبة الركعة الاولى والثانية
 من الفرائض قرائة الفاتحة ثم سورة كاملة غير ما عجزها
 وان رخص في الاختصار على المحدث في المرض والاستحباب
 بل قد يجب مع ضيق الوقت والخوف وغوهما من الترك
 الضرورة ولو تدفد على الفاتحة بعد استئناف الصلوة
 على الاصح وسجوداً وذكر قبل الركوع اعادة ما ركبها بعد

الحمد وان كان الاولى له اعادة قضاها ولا يجب عليه
الحمد اذا كان قد قرأها على الاصح ولا يجوز له قرائته
ما بقوت الوقت بقراشه من السور فان فعل ما مد
بطلت صلوة وان لم يفته واما اذا كان ساهيا فذكر
في الاشياء عدل الى غيرهما مع سعة الوقت وان ذكر
بعد الفراق وقد فات الوقت اتم صلوة وان لم يكن قد
ادرك ركعة ولا يحتاج الى اعادة سورة وكذا لا يجوز
قراءة احدى سور القرآن ولو قرع عامدا استأنف الصلوة
وان لم يكن قرأ الا البعض ولو البسطة وشيئا منها اما
لو قرأها ساهيا فذكر في الحمد قبل الا تمام او بعده فجاوز
النصف والآخر غيرها واخر الحمد الى ما بعد الفراق
والاحوط له الاماء اليه وهو في القرينة ثم استأنف
الصلوة من دس وكذا لو وجب عليه السجود باستعا
ونحوه في الاياتي بقراشه المزمع في النافذة فيسجد في

في اشائها لو استمعها ثم يتم فاقبلها ويجزى في الصورة
المعوض فيه على الاصح فضلا عن غيرها نعم الا فوق اتحاد
سورة والنفي والمشرح وكذا المرو واللائك فلا
يجزى في الصلوة الا جمعها مرتين للبدن بينهما
على الاحوط واحوط منه اجتنابهما والبدن جزء في
افتتاح كل سورة الابراء ولكن الاقوى عدم
تعيين تعيين السورة قبل التلقظ بها وان كان
هو الاحوط كان الاقوى كراهة القرائتين بين السور
والاحوط تركه ويجوز العدول في ثلث سور الى
اخرى اختيارا ما لم يتجاوز النصف الحمد التوحيد
فلا يجوز العدول منها الى غيرها مطلقا بل الاحوط
ذلك بالنسبة اليها ايضا نعم يستثنى العدول منها
الى سورة الجمعة والمنافاة في عملها من صلوة
ظهر يوم الجمعة او ظهر فانه جاز فيهما فضلا عن

غيرها ما لم يتجاوز النصف اذا كان الدخول فيها عن
ضيق اما مع القدر الاحوط عدم العدول كان
الاحوط عدمه ايضا بعد تجاوز النصف بل الاحوط
عدم العدول عن الجمعة والمنافاة بالدخول فيها
في الصلوتين السابقتين وان لم يكن بين الاخفات
مع عدم وجود الاجنبى اما الاخفات فيجب عليها
فيما يجب على الرجال ولعدول فيما يريد ورو فيه
واقل الجهر ان يسمع القارئ الصحيح اذا استمع واما
الاخفات فان لم تكن اتم هو القدر الذي يتحقق به اصل
اللفظ فان الشريط في اجراء ما كلف به منه قرائنا كان في
ان يصح اللفظ به تحقيقا او تقدير كما سمعته في
التكبير ولا بنا فيه اسماع الغير الذي هو اقرب اليه
من سمع نفسه او غيره لضعف لفظه وان كان بصوت
حق كما يستعمل بعض الناس في الافئات على وجه

يستعمله المبدع منه الا انه بصوت خفي كما في غير
والجوز من الجهر ما كان تكبيرا زائدا على المعتاد فان
فضل فالفق الفساد وجب القرائة الصحيحة ولو صلى
وقد اخل بها لم يحرف او حركة بناء او اعراب او مد
او تشديد او سكون لازم او بدل حرف بغيره و
ان كان الضاد بالهاء او تيبس اياها او كمالها
او حروفها او موالات كل بطلت صلوة وكذا لو
اخرج حرفا من غير حروفه او ثبت حرفه الوصل في اللج
او حذف حرفه القطع في الدرج او حذف حرفه المنع
فيه بل الاقوى والاحوط اجتناب وان لم يتجاوز
النصف هذا كله ما لم يكن ضرورة الى العدول ومن
بيان بعض السور اوضح الوقت ونحو ذلك اما
معها فيجوز العدول وان بلغ النصف من الحمد و
التوحيد فضلا عن غيرها والافضل له بل الاحوط

الصحيح

العدول الى التوحيد مع امكانه ويجب على العالم من
الرجال الجهر بالقراءة في الصبح والظهر والعشاء
والانخفاض فيما عدا الساعة في الظهور من غير يوم الجمعة
اما في بيتي الجهر في الظهور فضلا عن صلوة الجمعة على
الاقوى من غير خوف بين الامام وغيره فمن مكس عاذا
بطلت صلوة بخلاف التامى والمجاهل بالحكم من امه
غير المشتبه للسؤال بل لا يعيد اما وقع منها من القراءة
بعد ارتفاع المنادى في التمام على الاقوى او فسيلا
اما العا لم يد في الجملة الا انه جمل محله فالأحوط انه
استئناف صلوة ايضا بل الاحوط ان لا ينصرف
المجاهل باصل الحكم المنتبه للسؤال عنه ولما يشد
وان كان الذي يقوى التحفة في الجميع مع حصول
نتية القرينة فيما نفى الجمل بمعنى الجهر والانخفاض ليس
عن ذلك ان الاحوط عدم معذورة التمام في محله

يجمل وجوب الانخفاض عند وجوب القراءة عليه
والجهر على النساء حتى حال الامامة لثباتهن
على غير منه الوقت عليه فالأحوط له الا يتم ان تكن
منه والاقراء ما يحسنه منها ما بعد قراءة بنفسه من
غير حاجة الى قصد وعوض عن القاءت بقدره ^{من القاء} ^{من القاء}
فراثا غيرها والاحوط له مع ذلك نكرا وما يحسنه
قد وثق لك ولو كان لا يحسن شيئا منها او غير ذلك
المعتمد به كقول الجدل لله فروع من غيرها بعد ذلك
اما تهامل على المساوات في الموقوف من الجهر وف
او الزيادة فان لم يحسن شيئا ذكر امة بالسمع وال
التكثير والاحوط الا ثبات بل كرا لخير من كان
الاحوط قد والقراءة في الجهر وف واما السوء ^{بالاخرة}
يجب تعليلها ايضا لان الظن عدم البدل لها كالا
او بعضا ومع القدر بضيق الوقت ونحوه

ويشترط في
يسقط غير المنصرف فيها والساكنة اه تمتعه من القطر
فواني نفسه او توهمها والاحوط غير بل لسانه
بما يوضحه والاحوط الذي يمكن تفهيمه ^{السمع}
فراثة بعقد قلبه بدلا لك تحرك لسانه ويشتر
بيدك على حسب ما يوزع فاصلا والذي لا يمكن
تفهيمه ذلك لثبوت لسانه مشير به الى انه بدل
القراءة لا الاخطا قد وما والا قوى عدم وجوب
القراءة على ظهر القلب فيكفي القراءة في المصحف احتيا
الوقف والدخول للساكن بل العلم وجوب جميع ما
وجب في علم النحو والصرف نعم لا يجب ما ذكره
علماء النويد بما هو خارج عنها من مداو ادغام
مع الغنة وبدونها او اهل التواضع او تفهم او
تسهيل او ترويق او غير ذلك من الحسنة حتى اذا
التقوى والنزول الساكنة في اعداءه وروحه

ويكون من ابتدء كلمة اخرى مثل لو كان لم يكن
وقد يك وان كان الاحوط مراعاة ان الاحوط
القراءة باحدى القرائن السبع وان كان الاقوى
عدم وجوبها خصوصا ما اتفق وتوجه ضمهم في بعض
الكلمات متخلاها هو غير واجب لهم ايضا بل يكفي القراءة
على النهم العربي وان خالف ما وقع منهم في حكم
بنية او لعرب ومن لا يحسن الفاتحة يجب عليه ^{من القاء}
وان تكن من الاقيام على الاقوى فان لم يستطع
الا المعروف به او المبدى فيه بعض الحروف ونحو ذلك
كالقاء والقيام مما لا يخرج به عن اعمم القرائن احراره
ذلك بل الاقوى عدم وجوب الاقيام عليه كالا
خروج من كان الا و الله ذلك اما اذا كان قابلا
للتعليم الا انه ضايف الوقت في المصحف ونحوه بل يحسن
اتباع القارئ ان كان الاحوط اعتبار قدر ^{المقابلة}

فانما هو
والجهر في
الاحوط

بل والابقام في اجرائها ويختار فيما سدا الاولين من
 صنفين الفاخرة والاذا كان من نفس القراءة في الاول
 نعم الا فضل الذكر مطلقا امام الموم والمفرد
 وصورة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
 اكبر فينا في دعاء فاضا على العربية والكيفية الخاصة
 ونجوى المدة على الاقحظة الا ان الاحوط التكرار
 ثلثا فيكون اثنا عشر نسخة والاولى اضافة الاستغفار
 اليها فلو لا يستطيعه باقي بالمكرر منه والافى بالذكر
 المطلق والاقوى بقا الخبر وان شرع في احد هاتين
 من تعليمه وان كان الاحوط عدم العدد ول منه بعد
 الشروع وان قصد التسبيح مسلو فبق لسانه بالقر
 فالاحوط عدم الاجترار به اما الوقول ذلك غافلا من
 غير قصد الى احد هاتين الاقوى بالاجترار وان كان
 عادة بخلافه بل وان كان طارعا من اول الصلوة على

على غيره والاحوط استئناف غيره ولا يجب انقاف
 الاخير في القراءة او التسبيح بل له القراءة في احد هاتين
 والذكر في الاخرى و يلزم الاخفات فيما حكي السطة
 في القراءة على الاحوط وان كان الاقوى استنجا
 الجهر بها وحكم الجهر والنفسيان هما ما سمعته بيقا
 والله اعلم **المبحث الثالث** يستحب الاعادة بالله
 التسبيح العليم من السطون الرحيم سرا قبل الشروع
 في القراءة في الركعة الاولى والجهر بالبسملة فيما
 يخفى فيه ولو الاخيرتين والتمثيل والتخصيص الصوت
 برب العالمين واصباح الحروف والوقوف على فواصل
 الايات مراعاة لمعانيها مطلقا وما يتاثر عند اتم اللغة
 والفقهاء ما يتاسب كلامها والسكتة بين الصور
 والحمد بقدر نقص وكذا بين السورة والتكبير
 الركوع او القنوت ان لم يات بما لا يستحب له ايضا من

الحمد بعد الفراق من ام الكتاب وغفر لك كذلك
 الله وفي بعد التوحيد وقراءة السورة القصا ومن
 الفضل الذي هو من صورة محمد الى اخر القران
 كعبه انما جاء بصفة الله والحكم في العصر والمغرب وال
 والوسط منه في العشاء والمظهر كسورة الاعلى
 الشمس وطولها في الصبح كسورة هود والاضم
 والاويل احتيارا للقد من السور القصا والاويل
 والتوحيد الثانية لما فيه من الفضلية التامة
 بل لا بعد استحبابها في جميع الفرائض اذا فرغها من
 حيث الفضل للربور بل لو عدل من غيرها اليها
 لكانت اعلى ايج السورة التي عدل عنها مضافا الى
 اجها بل ورواية لا تكون صلاة الا بها الى نحو
 مؤكل عن ترك التوحيد في الشمس نعم يسبح في
 سورة البقرة في الاولى من صلوة الجمعة وظهر

يوها والمنافقين في الثانية على الاحوط المحافظة عليها
 وفي الاولى من صحيحها والتوحيد في الثانية
 في الاولى من المغرب والعشاء والاعلى في الثانية
 وفي عدان الخبير والاشين سورة هود في الاولى
 والناشية في الثانية **المبحث الرابع** في الركوع وقبلة
 عجزان **الاول** يجب في كل ركعة من الفرائض اليومية
 ركوع واحد وهو كون في الصلوة بتبطل به زيارة
 ونقصا عما هو فيها في غير الجماعة بل فيه من الغنا
 المتعارف حيث فصل المبدأ الى الركبة والاحوط الى الركبة
 الواحدة لو كانت مستمرة للتحقق وصولا لو اراد وضع
 شئ منها عليها لوضعها ولو مجموع الطرف الاضام
 التي منها الادبها فلا يكفى صبي الغشاء عند تاولها
 بغير تبطنه وصدره على ظهره وغيره واحد فاق
 على الاخر ويخفى كعليه ويرفع وركبته وغر ذلك

وغير المستوي لا بأس باختلاف افراد المستويين
 خلفه نعم بدور حكم كل مكلف منهم على يديه ^{كتبه}
 وان لم يتمكن من الانحناء المزبور ولو باقتداره
 بالمكن منه ولا يقتل الى الجلس وان تمكن من
 الركوع فبما اذا لم يتمكن من الانحناء اصلا ركن
 حاله على الاقوى ان تمكن والا وهو ^{بما}
 قائما فان لم يتمكن فبالعينين تفضياله وفقا للرفع
 منه وركوع الياس بالانحناء الذي يحصل ^{بما}
 صفا هو فاقبض على الظلمة باختياره بحيث يساوي
 وجهه وكتفيه والافضل له الزيادة على ذلك
 عاذا في سجدة ولا يجب فيه على الامم الانتصاب على
 الركبتين شبيهة القائم ثم يثنى وانه كان هو الا
 الاحوط ولو كان كالركع خلفه او لعارض كقصر
 بالنسبة عن القيام والركوع ولو يجب عليه الزيادة

ص

الزيادة في الانحناء ولا يستطيع الانتصاب ولو
 نعم الاحوط له رجح الايمان الى اسوأ العينين لو
 للرفع منه اذا تمكن من الانتصاب ولو باقتداره
 وجده يخرج به عن سمي الركوع وجب الصيام فاذا
 اراد الركوع انخوض وان لم يتمكن من الانتصاب
 على الوجه المزبور لم يجب ان كان هو الاحوط ^{بما}
 ولو هو غير الركوع حتى وصل حذو فقصده ^{بما}
 على الاقوى وكذا السجود ويجب فيه التمسك
 تسبعا او تكبيرا او ثلثا او غيرهما على الاقوى نعم
 يعتبر فيه التثنية بالركوع على الاقوى ولو با
 ما لتكرا كسبحان الله ثلثا او لا اله الا الله كل او
 غير ذلك والاحوط اختيار التسبيح من افراده
 خمسين الثلث الصغرى وهي سبحان الله سبحان
 الله وبيان تسعة الكبرى الثامنة الحزب عن التثنية

وذكر ان الاحوط
 ان يكون على وجه
 راتب الركوع
 حتى ولو انما

وهي سبحان رب العظم وبحمد والاحوط من ذلك
 اختيار الاخيرة واحوط منه تكرارها ثلثا ولا يجب
 تعيين الواجب منها من غير التكرا وان كان
 اولى ويجب فيه الطائفة التي قبل الاحوط استنبأ
 الصلوة مع تركها فيه اصلا سهوا فقلنا من العذر
 وان كان الاقوى خلافة بل يجب الطائفة قدر
 الذكر الواجب فلو صلى وقد تركها في شيء من ذلك
 بطلت صلواته بخلاف السهو على الاصح وان كان
 الاحوط الاستئناف معه اليه ولو شرع بالركعة
 الواجب عاملا قبل الوصول الى حد الركعة او بعد
 قبل الطائفة او اتمه حال الرفع قبل الخروج من السجدة
 او بعد لم يخرج بالذكر المزبور فقلنا على الاقوى
 بطلان صلواته وان ذكر حمد يدا والاحوط انما
 اتمامها ثم استنبأ فيها على الاحوط له ذلك في الذكر

في الذكر المسند وبالله لو جاء به كان ولو لم يتمكن
 الطائفة من غير سقوطه لكن يجب عليه كمال
 الذكر الواجب قبل الخروج عن سمي الركوع ويجب
 فيه ايضا رفع يديه حتى يثبت قائما ^{بما}
 سجدة في ذلك عاملا بطلت صلواته بطلت ثلثي
 يستحب التكبير تفضيلا فعليا ^{بما}
 تكبيرة الاقتراح على الاحوط عدم ترك التكبير كان
 الاحوط عدم ملاحظة الخصوصية اذ كبر ما ويا
 وضع الكفين على الركبتين مفرجات الاصابع وكذا
 لها من عينها واضعا اليدين على الفخذ اليسرى على
 اليسرى وود الركبتين الخلف وتبوءة الظهر
 من الفتق صوابا ظاهره والتسبيح بالرفق وشغل
 النظر حاله بما بين الرجلين التسبيح ثلثا او سبعا والافضل
 بالزيادة ولكن ينبغي ان يكون القطع على الوتر

التفصيل

يعول بعد الانتصاب منه سمع الله لوجه الخلد
 وما العالمين اما ما كان او ما هو ما او شغل على الاظهر
 كان الا ظاهر استجاب وقع البدن لا انتصاب منه وسحب
 في غير ذلك مما هو مذكور في حال الكمال ماء بالماثور
 ونحوها ويكره فيه حد والراس والستين وضع
 احد الكفتين على الاخرى ثم ادخالها بين الركبتين
 على الاحوط احتياجه وكذا يكره فيه وفي السجود فرائض
 العزائم وغيرها في السجود وفيه حجب
 في جميع كل ركعة سجدة وان وهما معان الاركان يعنى بطلان
 الصلوة بغير ما ذكرهما في الركعة الواحدة ونحوها ما فيها
 ولو سها من غير فرق بين الاولين والاخيرين على الصحيح
 اما الواحدة بواحدة او اقساما تسعونا فلا بطلان
 على الاصح ولا بد منه من الانتهاء ووضع الجبهة على وجه
 يتحقق به سناه وعلى ذلك تدور الركبة والزيادة

سورة السجدة
 سورة الاحزاب

العديرة واليهودية وان وجب فيه مع هذا امور اخرى لكن
 لا مدخل لها في ذلك منها السجود على سبعة اعضاء الكف
 والركبتين والايهامين ويجب الباطن من الاولين
 مع الاحتياط وفي الضرورة ينقل الى ظاهرهما ثم الى
 الاقرب فالاقرب والاخرى على فرض اصابها
 كما لا يخفى لو ضم اسطبعه وسجد عليها نعم لا يجب شيئا
 تام باطن الكف في السجود عليه بل يكفي الصدق
 العرف وهو الماء وكذا في الركبتين اللتين هما بمنزلة
 الركبتين من البدن ولكن يجب صدق مسي السجود
 على ظاهرهما وان لم يستوعبه اما لا مان في غير السجود
 على النكاح منها والباطن والاخرى مراتب طرقتها في
 على ما يقرب منها مع فرض قطعها ولو لم يبق منه شيء
 يمكن السجود عليه وكان تصلي على سجدة على ما في الاصح
 ولو قطعت جميع اصابها سجدة على ما يقرب من قدميه في

بالخط على الابهام ولا يجب الاستيعاب في الجبهة انما بل يكفي
 صدق السجود على سناه ويتحقق بمقدار الدرهم والاحوط
 عدم الاقتصار على الارض ان كانا جميعا المتفرقا وان كانا
 الاقربى الاجزاء مع الصدق الذي هو المدرك في السجدة
 المساعد السبعة والمراد بالجبهة هنا ما بين نصاحي الشعر
 طرف الاذن الا على الحاجبين طولها ما بين الجبين من
 والبدن من رقع ما يقع من مبادئها الخط السجود من وسطحها
 او فيه او غيره ولا يجب الاتخاذ عليها وان كان هو الاول
 فضلا عن الثاني فيه ومن مشاركة الغير كالذراع وبها
 اصابع القدم وغيرها بعد صدق اسم السجود عليها بل
 غير لفظ سدده وبطلان على الارض معها انما فرض
 صدق اسم السجود عليها مع ذلك وان كان الا على خلاف
 ونقص الجبهة وجوب وضعها على الارض وما في حكمها
 مفصلا والاحوط انفسا عنها عند كل سجدة فلا يجزئ

سجدة على المصنف بها قبلها لا هو الاقربى فيما يتوقف
 الصدق عليه وحفا ويجب حجب الذكر على غنوا الله
 في الركوع الا ان الاول هنا ابدل العظم بالاعلى في
 المسبقة الذكر في التاسعة ومنها وجوب الظانين فيه
 بمقدار الذكر غنوا في الركوع ليم ومنها وجوب كفي
 المساعد السبعة في محالها الى تمامه نعم لا بأس بتعد
 ورفع ما عدى الجبهة منها قبل الشروع فيه مثلا ثم وضعه على
 فضلا عن السجود من غير فرق بين كونه لفرض الحلق ونحو
 وبدون ونحوها ورفع الراس من السجدة الاعلى معتدلا
 مطمئنا كما يستحسن في رفع الراس من الركوع ليقوم منها ان
 ينفي السجود حتى يساوي وضع جبهته موقفة الا ان يكون
 على يسير اندر لينة من موضع رفع الراس موقفا فانه لا بأس
 بهج بالرفع والمحقق فلو كان ان يدعى ذلك لم يصح الصلوة
 حتى في الاخير على الاقربى والفرق بين الاخذ والالتصم

في ذلك على الاصح كان الاقوى علم اعتبار ذلك في
 باقي المساجد لا بعضها مع بعض لا بالنسبة الى جهة فلا
 يخرج ارتفاع مكافها وانحفاها ما يخرج السجود عن
 سماء ولو وضع جهة على المنوع من الارتفاع على او سفل
 حازه وفعلا ولا يغير عليه الجهر على الاصح اما اذا وضع على
 المتسع لغيره لا للوجه جهة اخرى والمبرر فيها بحيث يحصل زيادة
 مهيولة كما اذا طلب الافضل الاستواء وغيره او كان يصعب
 عليه تمكن الجهة من خشية او عفى ذلك اما ان لم يكن
 الا الارتفاع المستلزم لزيادة مهيولة فالاحوط انما صلوة
 ثم استغفار من راس من يخرج عن السجود
 انما بعد رما يمكن ودفع المجهول الى جهة واضعها عليه
 باعتمادها على ما عرفت وجوبه من الذكر والعلامة
 وغيرها حتى وضع باقي المساجد في حالها وان لم يتمكن من
 الانحاء اصلا او من اليد بالراس فان لم يتمكن فبالعينين ^{على} والا

من السجود

والاحوط لرفع المنيح مع ذلك انما يمكن من سجود الجبهة
 على الارض له وضع ما يمكن منه المساجد في حالها وان
 كان الاقوى عدم وجوبه وكذا الكلام في المصطح والمستحق
 ومن حصوله الواجب منه وجوبه ولو بان جهره حتى يضع
 المسلم وجهه على الارض فان تعدد سجود على احد
 الجنبين من غير ترتيب بينهما على الاصح فان تعدد سجود
 على قدر فان تعدد فصر على الانحاء الممكن ولو بان جهره
 حتى لا يقع اذ فرقت فقصا انحاءا من غير ^{على} بل لا
 الاول لرجح استقرار راسه على حاشيتها وان لم يأس
 شي من جهته او غيرها شئنا منها فان لم يتمكن من الانحاء
 اصلا او من كاحرقة سابقا فان لم يتمكن منه ^{على} الا ^{على} بال
 على البال والاحوط الاشارة باليد ونحوها مع ذلك
 بسحب اليك على الاصح حال الانحاء فانما

من السجود

او قاعدا للاخذ فيه والرفع منه واما يد به على نحو ما بين
 والاحوط عدم تركه والدعاء بالماثور قبل المشرع
 بالذكر بعد رفع الراس من السجدة الاولى وتكون الذكر
 فهو القطع على الموت واحتمال التسبيح من الذكر والكبرى
 من التسبيح وتثنيها او تسبيحها والانتصاب مطلقا بعد
 الجلوس من السجدة الثانية على الاحوط عدم تركه فاذا اراد
 الوقوف قال بجلال الله وقوته اقوم واقعد واعتمد على
 على يديه من غير عزيمتها وسبق برفع يديه وتكبيره والدعاء
 السجود بما يريد وخصوصا طلب لرفع الحلال والحل
 على الورق الا ان جاز على ظهر القدم اليمنى في باطن الشرا
 بين السجدين وبعد ها على يكمه في موضع الايمن على
 الضمين متعل على ظهر القدمين وكذا يسجد اليمنى باليد
 الى الارض عند الوقوف من القيام الى السجود وتبويه وضع
 القدم

الجهنم الموقف واستيقا الجبهة في السجود بل جميع السجود
 والادعاء بمسبى المات على مسبى ما يصح السجود عليه ^{على}
 اليدين مضمومتين الى المصراع حتى لا يلام احد الاذنين
 من جهاهما الى القبلة وشفا النظر حال بطون المات ^{على}
 اليدين بالخر وضع اليدين على الفخذين حال السجود ومنه
 اليدين على الماين واليسرى على اليسرى ^{على}
 باليهو كما نص في احكام الخلا وبلاونة اياته في السور ^{على}
 آخر النجوم والحق والاستكبرون في المثل وبسجد وف
 فيهم فصلت على الاصح فوا فان لم يتعد هذا الوصل لما تاتي
 به في الزمان الثاني وهكذا وكذا المشرع دور الساجد على
 الاقوى وان كان سجد على الاظهر واليسرى على الايمن
 لا يعتنوا ولو قلعت السجود وتكبره يتكرر المسبى ^{على}
 على ذلك والمعرف واحد من سجدتين وله السجود
 في سورة الاعراف وظلالهم بالقدم والاصال في الزهد ٧

من السجود

ويقولون ما يقرون في القول ويريدون خنوعا في
 اسرائيل وخروا سجدا وكيا في حرم وفي موضعين
 الحج عند قوله يقول ما يشاء وقوله افضل الحرف في العرفان
 وفي زيادة في القول والفضل عند قول رب العرش العظيم
 وفي من عند قول عند قوله وحجرا كعاد ايات في السماء
 انفتحت عند قوله واذا قرع بل لعل السجود عند كل اية
 فيها امر بالسجود وليس في شيء من هذا السجود تكبير
 ولا تسهيل ولا تسليط في شيء من التكبير للرفع منه بل الاط
 عدم تركه ولا تسليط في محضه ولا في وجوبه ولا في نية
 طهارة من الحدث ولا الخشعة في الجوارح في سجودها
 سبب الوجوب عند ما عند سبب الذب كما يسجد غيرها
 على الاقوى وان كان لم يترك لها الذب وكذا لا اله
 في شرط فيه استقبال ولا طهارة عمل السجود ولا است
 فضلا عن صفات السائق من الطهارة عدم كونها هيا
 ذكروا

او جريا او جلد ميتة او معصية ان كان الاحوط حلية له
 حال السجود نعم بغير تيميم بعد تحقق اسم اباحة المكان وعدم
 علو السجود بان يد على المذلة المربوب والاحوط مساوئ
 لسجود الصلوة في وضع باقي المساعد بل وفي وضع اليدين
 على الارض وما في حكمها مما يصح السجود عليه ولا يجزئ في ذلك
 اصلا لم يستحب فيه قول بحدوث لك يا رب تعبدوا وقا
 لا مستكبرين عبادك ولا مستكفرون ولا مستكفرون انما
 في ذلك خائف مستجير والاله الا الله حقا لا اله الا الله
 ايماننا ونصدق بما لا اله الا الله بعدد بقرى وقاسم ذلك
 يا رب تعبدوا وما لا اله الا الله مستكفرون ولا مستكفرون انما
 قد بل خائف مستجير او اله كما استجابا كثرها وعقها انكروا
 او او جسد الله الى ادم من الهى فالعقود والعقود الهى
 صوفي سجود سورة الملق اعوذ بربك من
 بها فانك عن عقوبتك واعوذ بربك من العقوبة

انت كما انت على نفسك او غيره الله ما تيسر كما انه لا يكره
 بفعل الجميع السجود في نفسه وشركه بل هو
 من اعظم العبادات وذلك ما طاب ما عباد الله به
 ما من عمل اشهد على اليقين ان يرى ابن ادم ساجدا
 لا اله الا الله بالسجود فصيح وهذا امر بالسجود فاطاع ونجى
 ما يكون العبد الى الله وهو ساجد وانه سجد لله
 الا واثان وقد سجدا ثم ثلثة ايام بلياليها ووجد على
 الحين عليهم السلام على حجارة حشنة حتى احس عليه الف
 مرة لا اله الا الله حقا لا اله الا الله ايمانا وقصد يقا
 كان حقا من عند الله بعبادته حتى ان الله راقى
 لابي الحسن ثم في كل يوم سجدة بعد طلوع الشمس
 الزوال وبسبب التكبير لعل الله عند ذلك
 نعمة ورفق كل نعمة وعند تذكرها والتوفيق للاداء
 كل من يهتبه او ناله بل كل فعل خير ولو الصلح بين اثنين
 التوفيق

مقتصر على سجدة واحدة او ثلثين على معنى الفصل بينهما
 بتعظيم الخدين كاحوالا الى او الجنبين او الجميع فقد
 للامنين منها قال ما وروى عند كل واحد منهما في الظاهر
 استحباب التقدير في نفسه ليهي ويستحب في هذا السجود
 افتراش الذراعين والصاق الجودج والصدة
 والبطن بالارض كما انه يستحب في هذا السجود ايضا
 وفي غير سبع موضع سجوده سبعة ثم امره على
 جهة وغيره من بلدته ويستحب فيه ايضا الطهارة من
 الحدث بل لا بأس بالتكبير للاخذ فيه والرفع وغيره
 ذلك ما تقدم في سجود التلاوة وان كان لا اله
 يشترط فيه شيء رايد على حصول سماء والله اعلم
 في التشهد وهو واجب في التلاوة
 مرة من بعد الرقع الراش من قبل السجدة الاخيرة
 في التلاوة والراعية مرتين الاولى بعد رفع الراش

الصلوة

من العبادة الأخيرة والواجب فيه من القول على الأقرب
 التمسك بأن ثم الصلاة على محمد وآله فخرى ج في الشهادتين
 شهدان لا اله الا الله وشهدان محمد عبده ورسوله
 وفي الصلاة على محمد وآله ما يحقق به القلب من غير فرق
 بين المصطفى والموصل بلفظه على مدحه الا ان الاصل
 نفسي وحده لا شريك له لا ولا وفي بعض النسخ بالواو
 ضا ما الى الرسالة لم يصود به وصيد لا الظاهر بالضم
 فيقولوا شهدان محمد مريد ورسوله كان الاصل في
 كيفية الصلاة قول اللهم صل على محمد وآله نعم لايم
 يخرج من الصلاة بالعلم ونحوه بل لا بد من ذكر الشهادتين
 بلفظها المعارف فيها بل لا بد من الكيفية المتعارفة في
 شهادتي التوحيد والشهادة بالرسالة فلا يخرج
 غيرها وان افاد معناها وكذا لا بد من الترتيب فيقدم
 التوحيد ثم الرسالة ثم الصلاة ومن اللفظ الصحيح الموافق

العلمية

العبادة كافي غير من الاذكار العاجية في كونه او يجود
 وحسب الجوارح على حال الشاهد بان يمينه كان ولو اضاء
 على الاصح ومن لم يستطع اللفظ العربي فليقله فان كان
 ولو بالاتباع لغيره او غيره او كان الوقت ضيقا فليقله
 التوجه وان علم البعض ترجمه الباقي وان عجز عن الترجمة
 فلا ولا الذي كرهه ولا ولا في التهجيد بل ان كان
 قد عجز عن اللفظ والا ولا على الجوارح فليقله مع الا
 بالبال اما سترته في الجوارح من ركعاته
 واستقبال التطرف الى الجوارح واما من الزيادة
 فيها حتى الحيات التي دعاها ابو بصير في الصلاة الاخرى
 اقتراح الشاهد بن يمينه والحمد لله وخير الاسماء لله
 وتكرير الحمد لله بعد ختام الشهادتين او ثلثا
 بل وقول سبحان الله سبع مرات بالاباس باضافة
 قبله وسفاحته ورفعه ورجته في الدعاء للغير منه بعد

لا اله الا الله

الصلاة في الشهادتين ويكره ابتداءها بالحمد لله عاذاكر
 فيها من الاقوال المندوبة وافتاء علم
 في السلام وهو واجب في الصلاة وجوز منها على الاصح
 يتوقف التحليل منها عليه والاقوى الاجتزاء باحدى
 سيغيبه عن السلام على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
 اما حلت فيها التيمم وحده فمعه وبركة من التيمم
 الشاهد لا يحصل بها غلغل ولا يتبلا الصلاة بركتها افضل
 عن السهو ولكن الاحتياط الحافظه عليها كما ان الاحتياط
 للجمع بين الصيغتين بعد هاتين الصيغتين الاولى مضيفا
 اليها وعلى سبيل زيادة الصالحين والى الثانية بوجوه
 وبركانه وان كان الاصح عدم وجوب شيء من ذلك
 وان لم يكن قولنا السلام علينا او السلام عليكم على كل حال
 فالاصح عدم اعتبار شيء من ذلك به بل لو تولى على كل حال
 على اخرج به تفصيلا عن السهو وان كان الاحتياط

الصلاة

الصلاة وحسب المقدر ولا الامام والمأموم قصد الخفية
 به حقيقة والركب كل واحد منهم يك بطلت صلواته
 نعم لا بأس باخطا والمقترن للركبتين وغيرهما
 من بندرج في اللفظ والامام المأمومين مع ذلك
 والمأموم الامام مع ذلك بالبال على وجه يشبه الدعاء
 لهم وذلك الخفية مع الاصح عدم وجوب ذلك والله
 ليس عليه الا ذكر هذا اللفظ بعيدا وبعيد من العربية
 والاعراب والخفية في الصيغتين حتى لو جاء بالسلام
 فتكرار جز على الاصح ويجب عليه نحو ما ضمنه في الشاهد
 لانه يجب حاله الجوارح والطائفة ويستحب فيه التوكيد
 ويريد استحباب اداء المقترن والامام يسلمه الى يمينه
 بموجبه او باقترن اخرها على وجه لا ينافي في الاستبانه
 وسلم المأموم يسلمتين احدهما الى يمينه والى اليدين
 الاخرى الى اليسار ان كان فيه احد من المأمومين والا

المكثرون

اقصر على تسليمة واحدة كالأولين والله اعلم

يجب الترتيب في افعال الصلوة على حسب ما مر في
فصل صلوات قد قدم مؤخر او اخر وقد ما عدل بطلان
بل وكل السهو اذا كان قد قدم ركنا على ركنا اما اذا كان
على غير ذلك كالركوع قبل الفرائض ساهيا فلا باس كما ان ذلك
باس بعد من غير الا كان بعض ما على بعض سهوا ولكن
يعود على ما يحصل به الترتيب مع امكانه وتصح صلوة
يجب المولات في افعال الصلوة بغير
عدم الفصل على وجه تنجي صود لما بحيث يصح سلب
الاسم منها بل بطلان الصلوة بتركها ما لعق الزبور عدل
او سهوا مع فرض حصول المحو فيها وكن يجب المولات
في الفرائض والتكبير والتكبر والتسليم بالنسبة الى ما
فلا يتكبر احتلا في الفريضة نعم في فعل ذلك عدل
صلوته وان كان سهوا فلا باس مع عدم فوات مولات

فصل في بيان
الصلوات في
الركوع والركعة
والركعة والركعة
والركعة والركعة

الركعة

مولات الصلوة بذلك لعدم بطلان الصلوة فيها
اصلا فضلا عن مولاته ولكن مع كونه في المحل بعيد
ما يحصل به المولات اما اذا كان بحيث فانت مولات
الصلوة به وقد مر في الفصل ولومع السهو وكذلك اذا
فانت في نفس رتبة تكبير الاحرام اسانفا لصلوات
من راس لانه بمنزلة تسليما بل وكل الكلام في التسليم
الحال فان فوات المولات همه فيه بمنزلة تسليما بل وكل
فخرى عليه حكم ذلك بالنسبة الى صدور المنا في فعل
وسهوا وعدل لا سهوا والله اعلم هذا كله في فوات المولات
التي تحصل بسببها المحو اما ان كان لم يكن كذلك فانت المولات
يعني المتابعة العرفية التي لا يتبدل فيها الحال في الجملة
بطلان فوات في غير هذا ما مع السهو فلا كافر في
في المولات استنبأ
الفتوى ح في الفرائض اليومية عند الجمعة جبره كانت

فصل في
الركعة والركعة
والركعة والركعة
والركعة والركعة

او اختفاء بل لا يحوط عدم تركها وحده قبل الركوع
في الثانية على الاصح بعد الفراغ من الفرائض ثم لو شاء
فيه فعله بعد رفع الرأس منه فان لم يدركه في فعله
بعد الفراغ منها وادى باقي احوال الصلوة وان ذكره
فيها فان لم يدركه حالما انصرف فعله في ذكره ولو طال
الزمان ولا يفعل في تركه اذ انقضى تركه اما في صلوة
الجمعة فيستحب فيها قوتان احدهما في الركعة الاولى
قبل الركوع وثانيها بعده في الركعة الثانية وكن يستحب
في كلتا الركعتين في المحل المذكور بل ووجدا في كل
كالوتر قبل الركوع بعد الفرائض بل هو في الاخير من
الموكد ولا يعتبر فيه قول مخصوص بل يكفي فيه كل
ما يقرب من ذكر ودعاء وحده وشاء بل يجرى فيه
البسطة مرة فضلا عن التثنية كما تسليح من غير فرق بين
المستعمل وغيره وحال البتة وعدمها نعم لا ريب
في جواز

١١

في رجاء ما ورد منهم عليهم السلام من الادعية
فيه بل والادعية التي في الفرائض وكلات الفرج
خصيصا في الجمعة والوتر حتى سلام على المسلمين
منها كما انه يستحب لقلوب فيه ورفع اليدين
الوجه والاولى بسطها جاعلا البطن الى السماء
الظهر الى الارض مشغلا للنظر فيها والتكبير عند
اداء التلبية به على حسب ما سمعته سابقا ثم يقضيها
ثم يقرأ الفاتحة والحزيرة للامام والمقرء بل والامام
وان كان الاولى لتدليله بحيث لا يسهو الامام
ويجوز الدعاء فيه وغيره بالفارسية وغيرها بمعنى
عدم بطلان الصلوة بذلك وان لم يجب تحصيل
مكة الفتوى على الاصح لا يظهر وكذا غيره من
الاذكار المندوبة في الصلوة فلا يوجب الخصوية
يشتمل منها وكذا الدعاء بالمحيط مادة واعلم

اما الا فكار الواجبة فلا يجوز فيها غير العربية الصحيحة
استحبابا العقيب الذي هو الملقب
الرفق من الغرب في المبدأ بعد الفراغ من الصلوة
والزناطة على الاقوى وان كان في الغرضية الكد
المادة به الاشتغال بالدعاء بل والدكر بل كل قول حسن
مراج شربا لذات من فرائد دعاء او ثناء او تضرع
غيره قد منعه بالفراغ منها على وجه لا يشارك الاشتغال بشي
كالصلاة ونحوها فان ذهب بهيته عند المشرقة التي
على الدار في السفر والمضرة الاختيار والاضطرار
بل وفي الفصل بين وبين الصلوة وعدمه ولا وفي
في ذلك بين المغرب وغيرها ولا وفي فيه الجلو
في مكانة الذي صل فيه من عاب فيه حال الصلوة ولا
يعتبر فيه قول مخصوص كما عرفت ولكن افضل امور
منها تسبيح الزهراء الذي ما عينا لله بغير من العبد افضل
منه

منه ولا الخلة رسول الله فاطمة بل هو في كل
يوم في دير كل صلوة احب الى الصادق من صلوة
التركة في كل يوم ولم يزل من بعد فقير وما قاله
عبد قنولان بقي وجلبه من المكتوبة الا انه واجب الله
له الجنة خصوصا العداة او خصوصا اذا اتبعه لا
اله الا الله والاستغفار والطم استحبابه في نفسه
ان لم يكن في العقيب نعم هو ملك فيه وعداودة
النوم لدفع الرطوبة المسنة كما ان الطم عدم الغصاح
العقيب به في المرافيق بل هو مستحب بعد كل صلوة
وكيفية اربع وثلاثون تكبيرة ثلاث وثلاثون
تحميدة ثم ثلاث وثلاثون تسبيحة ولما تقدم
التسبيح على العبد وجهه لكن الاولى ما ذكرنا وتسبيح
ان يكون بكل تسبيح بطين القبر وان كان مستحبا
بل البقية منه تسبيح عبد الرجل من غير ان يسبح ويكتب

له ذلك فقام التسبيح وان كان نافلا والا ولي اتحادا
بعد التكبير في خط اروق وان كان لا بأس بغير ذلك
ولو شك في شيء من التسبيح فلا في المشكوك فيه حاشا
ان كان في محله والا ولي له الاستيفاء كانه
سمع فزاد على عدد التكبير مثلا ربع العبد من المرات
وتيق على الاربع وثلاثين والا ولي البناء على تكبيرة
واحدة ثم استيفاء ثلاثين وثلاثين تكبيرة وكذا
العبد اما التسبيح فلا بأس بزيادة سهوا على كل
حال نقصا نه مقوت لما يتنب عليه كما ان فضله
ما بنا في هيئتك ومنها قول لا اله الا الله وحده
اخبر عنه النبي عليه وعلى غيره وحده والاشواق
فحده تله الملك وله الحمد يحي ويميت وهو على كل شيء
قد و او قول الله اكبر لا اله الا الله وحده لا شريك
له الملك وله الحمد يحي ويميت وهو حي لا يموت بيده

الجملة

بيده الخبر هو على كل شيء قد ولا اله الا الله وحده صدق وعده
و نوره و هزم الامم وحده اللهم الله هدى لما اختلفت
فيه من الحق يا ذا النور هدى من ضلال المرابط مستقيم
بل لا بأس بالعمل بها ومنها العن اربعة من الرجال و اربعة
من النساء و بنوا مائة ومنها دعاء شبيبة الذي يلهي الله به
الله وهو اللهم هدى من ضلالك وافضل على من فضلك واكثر
على من رضلك وانزل على من يكافئك ومنها قول سبحان الله
الحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر هاء او ثلثين ومنها دعاء العتق
المسيان ومنها قول اللهم صل على محمد وال واخبرني من النار
واذقني الجنة و روي عن عور العين ومنها قراءة اية الكرسي
والفاخرة و اية شهادته ان لا اله الا هو الحق و اية قل اللهم
الملك الحق و منها قول اعوذ بوجهك الكريم و عزتك التي
لا ارام وقد تلى التي لا تمنع منها شيء من شر الدنيا والاخرة
شر الا رجاء كل ما ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم و

١١ منها الافراد بالتي هي ذواتهم واحد بعد واحد الى
غير ذلك ما تضمنته الكتب العديدة خصوصاً اجاز الافراد للجلوس
وغيره من كتب اصحابنا وروايتهم ^{تخص الامم}
بالاينة الجلوس والخصا والخصا في قوتها والجميع بين قوتها
في حال القيام وضع يديها الى صدر زوجها بيد بها حال التيميم
ووضع يديها على فخذيها حال الركوع عزارة وكيفية الى
وراء والبدنة للجلوس بالوقوف والصحيح جاز بل يكون لا طرفة
بالاوض غير يخرج منها انما اذا اراد من القيام كسلا
والا اراد من الجلوس فجلس معتدلة والرفع في جلوسها مهم
تخلو الرجل فانك قد عرفت استحباب التورك في ركعتي والاف
جلوس من القيام في مبطلا تهما مضافا الى طائر
ساقها وهو مورد الحديث الاصغر والاكثر منه مبطلا
لما اتي موقعه فيا ولو سجد المزمع من التسليم على الله عز وجل فاستأنا
او سبغا في غير من عزت من فسلوسين والمطوق والسفانة
منه

الافراد

الافراد

ساقها

من دون فرق بين من سجد فيها بغير ما حدث سموا ثم اصابوا
وجن خبر على الاصح وجن من احدث الشبان التسليم مثلا
وغيره ^{تخص الامم} بعد انكسب الصلوة ماديا وخصوا غير بعيد
اما اذا كان سهوا والاحوط الاستيفان وان كان الاقوى
عدمه كانه لا بأس به حال التقية بل لو ترك حاله امكن البطلان
لكن الاقوى خلافه نعم يقع الحاقطة على هيئة المشرك وعدمه
دون غيرها والمراد به وضع احد يدي اليدين على الاخر فوجا
يسفر غيرتا من غير خوف بين كونه فوق السرة او تحتها او وجود
الحاكم بين الموضوع والموضوع عليه وعدمه بل ولا بين
وضع الكف على الكف والذراع والذراع والنفس بل الظن بتحقيقه
بوضع الذراع نعم الظن ان قصار على ما يسمى تكفيران
وخصوما لا حطوا الوضع وان كان الغرض كالحديث
والاحوط اجتنابه على حال الجلوس وان لم يكن متعاقبا
بين من شرعه الاحاد القيام اللغات بالكلية

و

الخلف والى الامم والى الشمال بل وبما فيها من وجوب يخرج به من
الاستيفان فان تعد ذلك كله مبطلا للصلوة بل الاقوى
ذلك في الالتفات بالوجه الى الخلف مع فرض مكانه ولو
غيره ليدن عليه ويخرج به عن الاستيفان نعم لا يطلها
الالتفات بالوجه يمينا وشمالا مع بقا البدن مستقبلا على
انه مكروه بل الاحوط اجتنابه وخصوصا الطول بل منعه خصوصا
المقار لبعض افعال الصلوة وخصوصا الا اذا كان منها و
خصوصا كبر الاحرام وان كان الاقوى الصحة بطلان
الاقوى البطلان مع السهو والفسخ عرو وخصي ونحو
فيما عرفت بطلاله بالعلم لا مع الالتفات بما لا يخرج به عن
والغريب وان كان بالكل بعد الكلام ولو خرجت
مهلين حصل ثابها من اشباع حركة اولها او حثهم
بذا نكروا فان مبطلا للصلوة بخلاف ما وقع سهوا
ولو لم يكن حال الصلوة وغير مبطلا في المفهم كل وان فيه الفرائض
بها

الافراد

ما لم يكن قد انقل باقوال الصلوة فانفذها بالالفاء عدم البطلان
مخروف المعاني قول وب وقا انه لا بطلان بل هو كذا
والاين وان زاد فيه ولا يصوت التحق والتحق والافين
وتغيرها في بطلها حكاية اسماء هذه الاصوات حتى اه الا ان
كانت حرفا من الله سبحانه وان لم يكن متعلقا بخبر من قوله
وشبهها مع ان الاحوط اجتنابه ما لم يكن في ضمن دعاء
او ساجات هذا كقوله في كلام الادمية اما ما كان قرانا
غير ما يوجب الجود ونحو القرآن بين المودتين اه
او ذكر او دعاء بغير الحزم فلا بأس به وان فعل للالة
على اس من الامور بان تان في غير هذه او بعلو الصلوة فيه
او غير ذلك لا يلح ان يستعمل فيه فانه مبطلا على الاصح بل هو
قصد منه الامم من معاني ان يكون تاما لو لم يكن له بطلان
كما يجب لو كان يحرم كالدعاء من غير ان كان جاهلا
نعم لا بأس بالجلوس بالموضوع كالفرد كافر وهو موقوف

بها

ينظر على الاقوى لو تكلم بالمشرك مثلاً من الغرافه من غير
 تفويض للقرائنه اما اذا كان مختصاً فالاحوط اجنبية لانهم
 باتت به بعنوان انه حكايه قرآن بغير البطالان فيما اتفق
 جريا من لسان شخص مع عدم علمه بالقرآن والظاهر ان هذا
 السلام اذا كان بغير من الكلام فخرى فيه الحكم الزبدي
 وكذا غيره من لفاظ الخفية التي لم يقصد فيه الدعاء بغيره
 القرائنه غير محذاه بالخير وسالك واذا خلوا جازلاً
 في امان الله وخوفه لك وكذا تسليم الصلوة ثم لا بأس
 بان كان من بعد عام او قرآن كما لا بأس برده سلام الخفية بل
 هو واجب وان كانت الخفية بغير الصيغة القرائنيه نعم لا
 بطلان مع التركى حتى لو اشتغل بالشئ من قرآنه وخوف
 الاصح ونا عليه الا ثم خاصه لكن يجب الرد بالمثل وان كان
 غافلاً للصيغة القرائنيه بل الاحوط مراعات المثلثه والصغ
 الا ربع في التكرير والتعريف والا فارد والجوع وان كان
 في ذلك

والله لا يخفى من منع خصوصاً اذا كان الجواب بالصيغة
 القرائنيه ولو كان سلام الخفية لمحوها او بصيغة عليكم
 السلام وجب الى دعي المحض بتدريج السلام والاحوط
 ملاحظه الدعاية مثلاً مع ذلك واحوط منه استيفان
 الصلوة من راس وكذا لو سلم وقد اياه ضد استحبابه
 برباه ونحوه في غير ذلك ونحوه اي كان صلياً ميمناً او امرأة
 اجنبية او رجلاً كل على اخره تفصيل ولو قام اي جهر مع
 وجب سماع الرد منها ولو تقدم ايكافي غيره نعم لا يخفى
 المباعدة في رفع الصوت وكذا يجب التوبة فيه على
 الوجه المتعارف فلو رد من اجنبياً بطلت صلوة
 ولو كانت الخفية بغير لفظ السلام كالصباح والمساء
 بالخير لم يجر الرد على الاصح والاحوط الرد مع قصد
 الدعاء ونحوه ولا بأس بالحد عند العطاس كافي غير
 الصلوة بل الاقوى استحباباً تحية العطاس لذلك

من العيب الذي لا يجوز صورته ولا يقوت موالاتها
 اما اذا كان الفعل مفعولاً للبرالات فيها بمعنى المتابعة
 غير مطالع للصورة فهو بطل مع العد دون السهو على
 الاقوى بخلاف ما لم يناف المتابعة العرفية فان تعدد
 فادح فيها فضلاً عن سهوه وبدل لظهور الحكم في التكرير
 الطويل والعقل القليل واكثره غير تمام لم يرد و
 من الاشارة بالبداء وغيرها كذا احد قتل الخية وا
 العقوب وحمل الطفل وصخر وضد وارضاع عند
 بكائه وعد الاستغفار في الوتر بالسجدة ونحوها وعد
 الركعات بالحصى ومناولة الشيخ العصه والمهر بالركن
 والقرآن للاعلام ونحو ذلك ما هو غير مناف للبرالات
 وان كان كثيراً ولا يمتطاح للصورة نعم الظاهر البطالان
 بالسجدة فيها عدل كل حال
 والاكل والشرب
 وان كان في قليله ليعلم لا بأس بتدليس الشكر المدبرة ويقاها

والله لا يخفى من منع خصوصاً اذا كان الجواب بالصيغة
 القرائنيه ولو كان سلام الخفية لمحوها او بصيغة عليكم
 السلام وجب الى دعي المحض بتدريج السلام والاحوط
 ملاحظه الدعاية مثلاً مع ذلك واحوط منه استيفان
 الصلوة من راس وكذا لو سلم وقد اياه ضد استحبابه
 برباه ونحوه في غير ذلك ونحوه اي كان صلياً ميمناً او امرأة
 اجنبية او رجلاً كل على اخره تفصيل ولو قام اي جهر مع
 وجب سماع الرد منها ولو تقدم ايكافي غيره نعم لا يخفى
 المباعدة في رفع الصوت وكذا يجب التوبة فيه على
 الوجه المتعارف فلو رد من اجنبياً بطلت صلوة
 ولو كانت الخفية بغير لفظ السلام كالصباح والمساء
 بالخير لم يجر الرد على الاصح والاحوط الرد مع قصد
 الدعاء ونحوه ولا بأس بالحد عند العطاس كافي غير
 الصلوة بل الاقوى استحباباً تحية العطاس لذلك

الطعام في الغم ونحو ذلك مما هو غير واجب ولا مفوت اللواتي
وما كثرها في ابطال المأخوذ منها هذا وسهوا والمفوت
للواتي منها المأخوذ هذا لا هو ولا ذوق في جميع ما
ذكرنا من المبطلات بين لنا تلك والقضية نعم يستحق من
ذلك العطشان للتشاغل بالدعاء في الوضوء قد نوى
الصوم في صحة تلك السبيلة ونحوها مفاجات الخمر
كان الماء امامه ومحتاجا الى خطوتين او ثلثة فانه يجوز
لرح الخطي المربود والشرب حتى يروى وان طال له
زمانه فلم يفعل غير ذلك من منافع الصلوة حتى
اذا اودا العود الى مكانه رجع القربة ان لا يستدبر
القبلة نعم الاقوى الخاف في حال الدعاء من احوال الوضوء
بل يتقوى الخاف مطلق النافذة به الى ان لا يحوط خلا
كان الا حوط بل الاقوى الاقتصار على الوضوء المندرج
اما الصوم فالعلم عدم الفرق بين الواجب منه والندرج

كان لا فرق

كان الاقوى الاقتصار على خصوص شرب الماء دون
الاطمئنان فلهذا ما نهى عن شرب غير الماء بل الظاهر
انه لا يتعدى منه الى شرب خمره لتباعد ذلك عن الوجوه
المعلوم بناء على ما افادته الصلوة كاهو الاقوى وافقه
اعلم فقد قرأ امين بعد تمام الفاتحة لغير
تقية على الاقوى بل هو كذلك وان لم يقصد خيرا من
الندب على الاقوى من غير خوف في القول بين ان يكون
فرضا او جهلا لا امام اما لما موم اما الصالح فلا بأس كماله
باس مع التيقن به قد يجب وان كان في كراهية ثم وصحت
صلواته على الاصح كان الاصح صحة ما مع قولها في غير الحقا
المربود يقصد الدعاء وان الا حوط خلا
في علمه في اية جوه فيها او نقصانه
كأمرته ونعمه انهم واما القرآن بين السورتين في
التضييق بعد الفاتحة فالاقوى عندنا كراهية وان كان

الشافعي في عدم جواز ما بين السورتين والظاهر انها لا تسجد

٤

ما

حذر

الا حوط اجتنابه وكل عطف الرجل شعرا راسه على الارض
ويكره فيها ايضا مضافا الى ما سمعته سابقا في موضع
الجود والعبث والصفاء وقضية الاصاب مع قوله
المنطوق والقبائل لا اختيارا ولا تارة والابن في مداخلة
البول والغائط كاتفهم ما لم يبدوا الى الصرع فخرج من ذلك
كان الاقوى صحة الصلوة معرج ولا يجوز قطع الفرض
اختيارا بل الا حوط ذلك في التافهة ليقم وان كان
الاقوى اجزا كان المريضه تقطع الخوف على
نفسه او نفس غيره او على عرضه او ماله المقصد به
ونحو ذلك بل قد يجب قطعها في بعض هذه الأحوال
بل الا حوط لراستينها من داس او صاع فلم يقطعا
بل هو الاقوى فيها اذا وجب قطعها للضرر الذي
لا يجوز تحمله مع امكان دفعه في النفس او في غيرها
وافقه اعلم في صلوة الايات وفيه

نفسه
يفعلها

للمصلين

مباحث في السبت وهو كسوف الشمس
وكسوف القمر ولو بعضهما وان لم يحصل منهما خوف
والزلزلة وغيرها المعناد من الرياح الاسود والاحمر
والاصفر والظلمة الشديدة والصلابة والصلابة
والهدوء والبارد التي تظهر في الهواء وغيرها ذلك
من الايات المخوفة عند عاينها الناس سيما في
كانت او ارضية كالخسف ونحوه على الاصح نعم لا يلزم
عنه غير المخوف من الايات ولا يخوف النادر
ولا بانكساف احد النيران ببعض الكواكب التي
لا تظهر الا الا وحده الساس وان اخاف كان كما
بعض الكواكب كالمخالف ما اذا انكسفت على وجه
من شأنه ان يحصل العامة من الناس الخوف منه فانه
يجب الصلوة مع ولو حصل ما يغني عن نفعه ونحوه فانه
الوصد يكسوف او خوفه ووقته ومعدله

الظاهر

مكثراً فلا حرج في الصلوة خصوصاً مع تعدد العلة
 وان كان الاقوى عدم الوجوب الا مع الطائفة
 بالصدق ولو من استغناء ما وقع لهم من ذلك
 وقت اداء صلوة الكسوفين الى
 تمام الانحلال على الاصح وكذلك اية بيع وقها
 الصلوة والاحوط نية الاداء في الاول قبل الانحلال
 في الانحلال والفترة المطلقة في غيره وبدون ذلك
 الفريضة باندراك وكعة كافي اليومية اما اذا لم
 يسمع كالزمنة غالباً والمدة والصيغة فجب الصلوة
 حال الاية فان عصى فغيره طول العمر والكل اداء
 وبذلك كانت هذه وما بنا بهما من ذوات الاسباب
 من الاوقات بخلاف الاول نعم الاول بل الظاهر
 ذلك ليقين الكسوفين اذا اتفق تصور وقها
 عن اداء الفعل بل من الركعة وان كان خلاف المشهور

في

المشهور في الصلوة عند حصول السبب غيرهما
 من ذوات الاسباب فهي مبنية في حال وسببية
 في اخر وكذا غيرها من الابات التي تمتد وقتها غالباً
 اذا اتفق تصور او لم يعلم بها المكلف حتى قصر وقتها
 عن الركعة ومن لم يعلم بالكسوف حتى خرج الوقت
 المخصوص بالانحلال عندئذ لم يكن القصر مخيراً كالم
 لم يجب القضا على الاقوى وكذا غيره من الابات ذوات
 الاوقات اما اذا علم اهل ولو نسباً على الاصح او
 كان القصر مخيراً وجب القضا وكذا من انكشف له
 ساد صلوته بعد خروج الوقت بل وكذا يجب الصلوة
 لغير الوقت من الابات اذا علم صلوته بعد العلم
 ولو لغيره اما اذا لم يعلم حتى متى من ان انقضا
 بالاية عرفاً فالاقوى عدم الوجوب والاحوط الـ
 الصلوة ويختص الوجوب بمن في تلك الاية فلا يجب

في

على غيره نعم يقوى الحاق المتصل بذلك المكان ما بعد
 معه كالمكان الواحد اذا حصل الكسوف مثلاً في وقت
 فريضة يومية حاضرة واسمع وقها ما كان مخيراً
 بايات ايها شاء على الاصح ولو شرع في صلوة الكسوف
 فظهر له صبي وقت الاجراء اليومية على وجه يخشى
 فوات اليومية اذا اتم صلوة الكسوف الذي يقضى
 سعته وقتاً قطع وصلح اليومية ثم عاد الى صلوة
 الكسوف من محل القطع بشرط ان لا يقع منه مناف
 غير الفصل المبرور بل الاقوى في ذلك او رجائه
 لا دراك وقت الفضيلة اليومية فضلاً عن الاجراء
 وان كان الاحوط خلافه بل الاقوى ان لا الشرع
 في صلوة الكسوف حال عدم علمه بسعة الوقت لها
 واليومية وصحة خاف الفوات قطع وصلح الفريضة
 ثم بقي على صلوته بل هو كك مع علمه بضيق الوقت لها

في

الوقت لها في صلوة الكسوف محافظة على اتصال الصلوة
 به ثم قطع وصلح الفريضة ثم بقي على صلوة الكسوف
 ليقضي في سائر اوقات صلوة الكسوف بعد ذلك
 ولا فرق في هذه الاحكام بين الوقيت من صلوة الايات
 وذات السبب نعم يجب فعلها فوراً وبذلك تقدم على
 اليومية مع السعة كما انه لو ضاقت وقت الكسوف واتسع
 اليومية قل لها عليها بل بقطعها لو كان قد ظهر في الاثناء
 وان كان اذا لم يكن يفعل ثم رجع صلوة كالم لا يتغير
 بالكسوف الذي قد استقر وجوبه بسعة وقت ولم يفعله
 في وقت وضيق اليومية هذه كنهات كل
 واحد منها خارج ككالات فيكون المجموع عشرة وتقصير
 بان يخرج معارنا للنية كافي الفريضة ثم يقر المرد والوقت
 ثم يركع ثم يرفع له سعة ثم يقر المرد والسورة كل حتى يخرج
 على هذا الترتيب ثم يجيد يجدين ثم يقوم ويفعل ثانياً كما لا

مركوعات

فعل اوله ثم يتشهد ويسلم فاذن ذلك فاحفظ على ما عرفت
وجوبه في الفريضة من الشرايط وغيرها ثم صلوا ثم
برئت ذمته ولا عرق في السورة بين كونها مفردة في الجمع
او متغاية نعم بحرية تقرت بسورة واحدة على كل ركعة ففتر
في كل قيام اياد بعض ابي عبد الله في الفريضة في القيام
الاصل فيكون مجموع فرائد في الركعتين الفاتحة مرتين
والسورة كذلك والغير في الاقتصار على بعض سورة
في تمام الركعة الا حوط بل الاقوى وجوب القراءة عليه
من حيث نقص كان الا حوط والاقوى عدم مشروعية
الفاتحة لمع نعم اذا اكمل السورة ولو في القيام الثاني
عليه الفاتحة في القيام الثالث ثم سورة او بعضها
هكذا كان ركع عن تمام سورة وجب الفاتحة في القيام منه
بخلاف ما اذا لم يدرك عن تمام سورة وجب الفاتحة في
القيام منه بخلاف ما اذا لم يدرك عن تمام سورة يدرك عن

درك عن بعضها فانه يقع من حيث قطع ولا يصح الحد كما عرفت
نعم لو ركع الركوع الخامس عن بعض سورة فيجوز تمام
الثانية قالوا فوجوب الحد ثم القراءة من حيث قطع
وقد ظهر من ذلك انه لا اسكال في الخلف فيها الا في
جواز في القيام الواحد كما عرفت في الفريضة فالظاهر
اتحادها معها فيما عدا ما عرفت ونعرف ما يخص به
ما قد عرفت في الفريضة من وجوب وتدب في القيام
والقعود والركوع والسجود في الشرايط واحكام السجود
والشك في الزيادة والنقصان بالنسبة الى الركعات
وغيرها فلا يجوز صلواتها على الرحلة اختيارا على الله
والركوعات الزائدة هناك ايضا تبطل الصلوة
بزيادتها وقصورها لا وسعها وكذا القيام المشكوك
فيها فما تقدم في الفريضة فلو شك في عدم ركوعها
بطلت كما في فريضة ثانية فافهمها وان اشتد كرها

على غير كليات اما انك في ذكرها فهو كالفريضة التي
بها ما دام في الحول وبعض ان خرج منه فلا تبطل صلواته
الا اذا بان له بعد ذلك النقصان او رجح الشك في
ذلك الى الشك في الركعات كما اذا لم يعلم انه الخامس فيكون
اخر الركعة الاولى او السادس فيكون اول الركعة
الثانية ونحوها في الجماعة اذا وقفت اجمع احقر في الفرض
وعدمه لكن اسلم صدرها ان يدرك المأموم الاما
قبل الركوع الاول او فيسفي الركعة الاولى والثانية
فجعلها اولاه ويفترق عن الامام في كل الفارقة فيتم
صلواته منفردا وان كان الاقوى في كل سجدة غير ذلك
ايضا كما ذكرناه في كتابنا الكبير لان الا حوط تكرر
في الامام فيها من المأموم الفرائد خاصة كما في الفريضة
غيرها من الافعال والاقوال ويستحب فيها ايضا قبل كل ركعة
ثاني بعد الفرائد فوف فيكون المجموع في الركعتين خمس

خمس فوات ويجوز الاجتزاف بين احد ما قبل الركوع
والثاني قبل العاشرة بل يجوز الاقتصار على الاخير منهما وان
يكبر عند كل ركوع للركوع وكل وقع منه الا في الركعة من
الطامس والعاشرة فانه يقول سمع الله لمن حذر ويسجد فيها
الطوبى لخصوص ما كسوف الشمس وقراءة السور الطوال
كيس والروم والكهف ونحوها واكمل السورة وكذا قيام
والسجدة تقريبا بين الفرائد وكل من الضوت والركوع
والسجود في الطوبى والخيبر بالفرائد بها البلاء ونحوها
حتى كسوف الشمس على الامم وكوفها في المساجد على
رجلها صلواته الايات بعد حصولها
واجبة على كل مكلف حر وعبد وعاقل ومسلم او غير
بصير ورجل او امرأة الا المجان والفقير فانه لا يجزيها
ذات الوقت منها اذا اقل قضاء اما غيرها فلا حوط لها
فعلها بعد الطهارة وان كان الاقوى عدم الوجوب

والله اعلم في حكم الخلل ونبيه صاحب
 قد عرفت ما يتعلق بالشرايط من غير ان يدخلها
 من الحدث منها طهارة صلوة مع العلم والجهل والاهد
 والسهو بخلاف الطهارة من الخبث فان ذلك قد عرفت
 تفصيل الحال فيها كما عرفت في غير من الشرايط اما ما يتعلق
 بالصلوة من غير طهارة فليست ان كل من اخل بشئ من ذلك
 واجبا فاعلم ان سهو بطلت صلوة ولو جرت من فرائضها
 وذكرها الواجبة مع عدم العلم بالحكم وبدون ذلك
 من ذلك فليست في ابتداء الشبهة بل وفي الظاهر الاشارة
 غير فرق بين النفل والقول في ذلك ولا بين الموقوف
 لاخرتها والخالف بل الاقوى بطلان اولها فيها
 كل مع بعنوان النذر كالوجوب فيها او وقت
 في جميع ما ذكرها بها او تشهد كغيرها لا بأس بما عرفت من
 الغزاة والذكر في الاشارة لا بعنوان انهما ما لم يحصل به

القول

المحو للصلوة وكذا غير المخل ولا مستلزم من العقل القليل
 الذي عرفت من غير ما سبق كانه لا بأس في زيادة غير ما سبق
 فيها سواء كان يخرج من المخل خلافا لكونه فان زيادة في غير
 الجامعة ونقصه يخرج من المخل بطله نعم بدأ ولا ناقص
 ان ذكره في محله ويعد ما فعله سابقا ما هو متوقف عليه
 بعد ما عرفت في الغزاة او الذكر او بعضها او الترتيب فيها
 او اجمعها او التيام فيها او الطائفة فيها او غير ذلك مما يلزم
 فيها على المجرى والاختلاف فان الحكم عدم وجوب تلافيها
 فيها وذكر قبل ان يصل الى هذا الموضع او الذكر في الركوع او
 الطائفة فيه وذكر قبل ان يخرج من الركوع او لا
 نقاب من الركوع او الطائفة فيه على الاقوى وذكر
 ان يدخل في السجود او الذكر في السجود او الطائفة فيه
 وذكر قبل ان يخرج من السجود ولا نقاب من السجود
 الاول او الطائفة فيه وذكر قبل الدخول في السجود الثاني

مبطل

او السجدة الواحدة وذكر قبل الوصول الى هذا الموضع
 التسليم في السجدة الاخيرة او التشهد او بعضه او الذكر فيه
 او اعم به او الطائفة فيه وذكر قبل الوصول الى هذا الموضع
 قبل التسليم في التشهد الاخيرة او التسليم وذكره في صلوة
 ما بطلت الصلوة عمدا وسهوا فان لم يتذكر ما ذكرناه من
 صلوة ثم لم يزل يذكر شيئا منها الا بعد الخروج من
 المخل المزبور لم يتذكر بعد ذلك وكانت صلوة
 صحيحة الا السجدة والتشهد او بعضه فانه يقضيها
 بعد اتمامها من الصلوة وان كان فان نسبته لم تكن
 الا بعد ان صار في ركن اخر او بعد صدورها بطلت
 الصلوة عمدا وسهوا في السجدة الثانية او غيرها
 كن في السجدة حتى يكمل التكبير حتى يكمل الركوع حتى
 يسجد او السجدة حتى يكمل الركوع او حتى يسجد ومنه ما
 بطلت الصلوة عمدا وسهوا والامتناع ثم يصيد ما

ما فعله ما بقاها هو متوقف عليه بعد ذلك صلوة
 صحيح لكن الاخط في صورة التبيان السجدة حتى تسلم
 الاعادة وان لم يكن سدا ومنه المخل والمذكر في السجدة
 التكبير لو كان هو الذي يعنى استئناف الصلوة من ركن
 ولو لم يسجد بين ركنين في الاشارة اليها من ركنين او ركنين
 اما الصلوة احتياطا بعد الاتمام وقضاها كما لو شك
 في ذلك بعد الفراغ ولو علم انها من ركنين قضاها
 وان كانت الاولى على الاصح ولو دخل في السجدة مثلا
 وعلم انه قد قاده ركوع او قرأه مثلا او ركوع وسجد
 ثم صلوة واحتاط بالاعادة في الاول والثاني بعد
 قضا السجدة وكذا بعد الفراغ ولو علم فوات سجدة من
 مثلا او قرأه قبل ان يدخل في الركوع تلاها فاعلم
 واحتاط باعادة الصلوة من ركنين ولو في الركعة الثانية
 مثلا فذكرها بعد التشهد قبل التسليم قام واتي بها ولو

بعد التسليم قبل فعل ما يبطل سهوا تمام وان لم يذكر ما جعل
استئناف الصلوة من راس من غير فرق بين الياينة
وبغيرها والركعة والاولى وكذا يستأنف لو زاد
ركعة قبل التسليم بعد التشهد وقبل جالس بعد راقع
في الشك وفيه مسائل من شك
في الصلوة فلم يدا رة صلي ام كان كان قال بطل
الوقت لم يلتفت ولا تقطع ولو لم يبق الا مقدار اخصاص
اقصر عليها في تنبيل امارك وهذا الركعة هنا مقولة
تمام الوقت وجها اما لا قل فلا فرق بينه وبين المهرج
والحكم ان الظن هناك كالشك في الحكم لا يلتفت
الى الشك في شيء بعد الفراغ من غير فرق بين الكثرة
وبين الركعة وغيرها لا عبرة بكثر الشك في حاله
الركعات وبغيره من الافعال بل يلقى على وقوع الفعل ما لم
يكن ذلك مفيدا لشيء على حد صحيح ولو كثر شك في فعل

المطالع الاول

الركعة

الركعة

في فعل خاص في الفريضة كان كثيرا ذلك فيه دون غيره من الاعمال
بل وكان لو كان كثيرا في الاسك كالمشهد بعد غبار المطر بل
وكذا لو كان كثيرا في غير الصلوة دونها ولا حال فالجميع
فيه العرف ولا يجب عليه ضبط الصلوة بالحق او بالقيم او
فوقها ان كان هو الاحوط وكذا لا عبرة بشك الموموم في ترك
الركعات مع ضبط الامام دون الظان على الاخرى فضلا
عن المتيق وبالعكس وان الموموم فاسقا او امرأة بل
يرجع الشك منها وان لم يحصل منه ظن الى الضابط وان
كان ضبطه بطريق الظن لا القطع على الاخرى وحكم الموموم
والامام في السجود بغير ذلك حكم المفسر على الاخرى فان
لم يكن احدهما ضابطا على كل منهما بما يفضيه الشك مع ان
في الشك اما مع اختلافهما كما لو كان الموموم شاكيا بين الشك
والاصح والامام بين الاثنين والاصح فان جميع شكهما
ما جعله كالشك فيما لو شك الامام بين الاثنين والركعة

يلتزم به ان لم يدخل من غير فرق بين الاثنين والاثنين
على الاصح كان الاصح الا انه مطلق الغير المترتب على الاول
حتى السورة بل ولا الى اول السورة وهو في اخرها بل
ولا الى الآية وهو في الآية المتأخرة منها بل ولا الى اواخرها
وهو في اخرها ولا الى السورة وهو في القنوت ولا الى
الركوع او الانتصاب هو في القنوت لا في الركوع ولا الى السجود
وهو قائم في التشهد نعم الاخرى وجوب تدارك السجود
انما شك فيه وهو اخذ في القيام وفي الحاق التشهد به
في التدارك وجها لان الاخرى خلافه اما اذا كان الشك
في الشيء قبل الدخول في الغير المبرور فالراجح عليه التمسك
بغيره كرج بطلت صلوة كما لو تدارك بعد الدخول في الغير
كذلك والاخرى جريان ذلك في غير صلوة المعتاد من
فرضه الخلو من تلا وقد شك حاله وقد كان وقت كونه
بل لا عن القيام فانه هل سجد ام لا او تقدم ام لا لم يلتفت

في الشك في الركعة
في الشك في السجود
في الشك في القيام

والاموم بين الثلاثة والاربع او بالعكس اليها او الى الصلوة ولا
ضيق الاقرار كالمركب على ركعتين الاثنين والثلاث
والاخرين الاربع والخم والاحوط استئناف الصلوة في
الاولى وكذا الحكم للشك في عدد ركعات الانتصاب بعد
مصدق السجود بل يفي على اكثر ما لم يكن مفسدا ولا يفي على
الاقل عليه ذكر والشك في النافذة خبر بين البناء على الاقل والا
كثر ما لم يكن مفسدا اليقين والاتباع على الاقل ولا تفصل له الاول
ولو عر على من وصف القتل للفرض او العكس فالتكثير حكم
الشك على الاربع كان الحكم مساواة النافذة للفريضة في الشك
في القتل وفي تدارك الفريضة في الحول وعدمه بعد الاحوط
استئنافها بزيادة الركعة بل هو الاخرى في نقصان تمام
قضاء السجود والتشهد فيها ولا سجودا سهوا لوجوبه
من شك في شيء من افعال الصلوة وقد دخل
في غيره ما هو مريب عليه وان كان منكره بالملتفت كما ان

الركعة

الا قومي وركعتك في هذه الواضع وفناءه لا في اصل الوقوع
 فالاقوي مد بالانكسار وان كان في الخط لكن الاستباط
 لا يفي تركه صار لو بانام الصلوة ثم استيقظ في امن من
 كالايدي تركه في كل ما شك فيه ولم يدخل في فعل اخر مستكرا
 عند القراءة فالركوع والسجود والقعود والقيام والتسليم
 في ذلك وان كان الاقوي ما عرفت ولو كان الشك في
 التسليم لم يلتفت اذا كان قد دخل فيها هو من رتب على الفراغ
 من التعقيب ونحوه او في بعض المناسبات ونحو ذلك
 ما لا يفعل المسلم الا بعد الفراغ وان المأموه اذا شك
 في التكبير وقد كان في هيئة المصلح جماعة من الناس
 ووضع المدين على الخدين ونحو ذلك لم يلتفت
 الاقوي وكل شكوك التي به لانه في الخط ثم ذكر انه فعله
 لا يفسد الا اذا كان ركعا كانه اذا لم يات به المخرج من
 الخلقان عدم فعله كركعتك ولو شك وهو في فعله هل

هل شك في بعض الافعال المتقدمة عليه سا فإلام
 يلتفت وكل لو شك انه سعى كركعتك ولو شك
 في السجود بعد ركعة وكان في محل شك في فيه المشكوك
 التي به على الاصح والله العالم الشك في
 في عدد ركعات الفريضة وهو بعد استقراء
 لا محذور حصوله وان زال بعد ذلك ففسد الاصول
 مخصوصة في الرابعة بعد ازالة الاثنين منها لما
 برفع الراس من السجدة الاخيرة منها على الاقوي
 الثانية والثالثة شيئا والاثنين من الرابعة
 الشك بين الاثنين والثالث بعد رفع الراس من
 السجدة الاخيرة فانه يفتي على الثالث وباقي بالربعة فيتم
 صلواته ثم يجتنب بركعة من قيام او ركعتين من جلوس
 على الاصح والاحوط الجميع بينهما ثم استئناف الصلوة
 من راس الشك بين الثالث والرابع في اي

موضع كان وحكمة كالسابق مخفي في الاحاط
 الشك بين الاثنين والرابع بعد رفع الراس ركعتا
 يفتي على الرابع ويتم صلواته ثم يجتنب بركعتين من
 قيام الشك بين الاثنين والثالث والرابع
 بعد رفع الراس من السجدة الاخيرة فانه على الرابع
 يتم صلواته ثم يجتنب بركعتين من قيام وركعتين من
 جلوس على الاصح والاحوط ان لم يكن اقوي احب
 الى كعتين من جلوس الشك بين الرابع
 الخامس بعد رفع الراس من السجدة الاخيرة فانه يفتي على
 الرابع ويستشهد ويسلم ثم يسجد سجدتي السهو
 الشك بين الرابع والاربع والخمس والقيام فانه
 بعد م يجلس ويخرج شكه الى ما بين الثالث والرابع
 فيتم صلواته ثم يجتنب بركعة من قيام او ركعتين من
 الشك بين الثالث والخمس والقيام فانه بعد م

يهدم ويخرج شكه الى ما بين الاثنين والرابع فيتم صلواته
 ويجعل على الشك بين الثالث والرابع والخمس
 حال القيام فانه يهدم القيام ويخرج شكه الى الشك بين
 الاثنين والثالث والرابع فيتم صلواته ويجعل على
 الشك بين الخمس والست وهو قائم فانه يهدم ويخرج شكه
 الى ما بين الرابع والخمس فيتم صلواته ويجعل للسجود بين
 والسادسة هي المصرفة للشك
 دخل ما بعد ما اوهى في غير الفرض المتقدم بطلت الصلوة على
 الاقوي والاحوط في الخس لا حيرة استئناف الصلوة من
 راس مع ذلك كان الاحوط لما قال الشك بعد اتمام الركعة
 الواجب في الاخيرة بالشك بعد رفع الراس منها في جميع
 صور الصلوة بعد وضع اليدين وان لم يذكر وان كان
 هو اضعف من سابقه فيجوز عملهم يستأنف الصلوة
 من راس وكذا الاحوط في الشك بين الاثنين والرابع للزوم

ثالثا

رابعا

خامسا

سادسا

سابع

وبين الثلث الأربع والخمسة عشر من جنسها العزيمية السكتين ثم
 الاستنباط ولو حصل له السكت في شئ سابق بعد دخول
 جوازها من بعد ذلك لا لو سكت في الثالثة ان سكت في الركعة
 السابقة بين الاثنين والثلاثين كان بعد رفع الرأس من السجود
 او قبله يفي على الصحة ولو سكت بعد الفراغ في سكتة في الصلوة
 هو كان مرجحاً للركعة او الركعتين يفي على الأقل في وجهه والركعة
 الاثنيان بها معا والاحوط الاعادة مع ذلك ولو كان شأ
 فيها موجب الركعتين مثلاً فاقبلت سكتة الى ما وجب لو جاز
 في الاثنيان الاحتياط او بعد الفراغ منه لم يلق في ركنه
 يد فاقبلت في الاول والاحوط الافتقار منه على الواحد
 ان لم يكن قد فعل في الركعة الثانية والثالثة او احدى ثم است
 استأنف الصلوة استباحا ولو طرأ عليه السكت ثم جاز كفي
 من راسه فان قصرت في الصلوة في موجب الجمع وهو كتمان
 من قيام وركعتان من جلوس من سجود سهو ثم الاعادة

فصل

احتياطاً والا استأنف الصلوة ثم لم يدرك حط
 المراد بالسكت انها سقطت من اليمين لا ما سكته العين
 فان الاقرب كونه حكم اليقين في الفعل والشك والركعات
 وغيرها فلو سكت ثم نطق بعد ذلك فبأن شأ كان
 العمل على الاخير كالعكس كالمسكول المنزلة كالمسكول
 قائم بين الثلث والاربع فلا رافع راسه عن السجود
 الاثنيان والاربع فلا اخذ بالشك بين شئ الاثنيان
 والثلث والاربع ولو توفد في ان الماصل له نطق او
 سكت كما يفتق كثير البعض الناس كان ذلك سكتاً ولو
 حصل له شئ في شأ الصلوة وسقطت ان دخل في فعل
 آخر لم يدركه كان نطقاً او سكتاً فهو سكت
 وكذا الاحتياط وجبة فلا يجوز ان يدعيها او يعيد
 الصلوة من الاسفل وان كان الاقرب من الاجزاء بالامان
 منها لو اتم بها على وجه يرتفع الخطأ بها من اشتغال

السابع

دمته بركني الاحتياط مثلاً فان من جنسها كان
 على الولي قضاء الصلوة والاحوط الاثنيان بها ولو اتم
 اعادة الصلوة وكذا الاجزاء المستقرة ما سجدت بالأسفل
 حوطاً وقضائها خاصة واحوط منه اعادة الصلوة
 بعد ذلك الاقرب ان صلوة الاحتياط و
 لو كانت ركعة من قيام بلا خط فيها لم يرد ولا استقلال
 والقيود الثلاثة المشتركة بين الفعل والركعات الاخير
 عن العرض بالنسبة الى البطالة بخلاف المتأني بينهما وبين
 الصلوة ركعات الصلوة فضلاً عن وقوعه فيها وانه
 لا بد لها من نية وتكبير او اتم وقراءة الفاتحة سواقة
 التسليم على الاحوط وركوع وسجود وتشهد وتسليم
 ولا قنوت فيها وان كان ثلثين فضلاً عن الاذان والا
 فامة كالسورة فيها قد عرفت ان الذي
 يقضى من اجزاء الصلوة السجود والتشهد والاعادة

السابعة

خصر صا الصلوة على النبي ما ينوي انهما عوض ذلك
 الفع وقاراً بالنية لا لهما ما وقفاً على ما كان فاجابهما
 حال الصلوة فانهما كالصلوة في الشرائط والموانع بل لا
 يجوز الفصل بينهما او بينهما بالمتأني كالاجزاء في الصلوة
 اما الدماء والذكور والفعل القليل وغير ذلك مما كان
 جائزاً في أمتهما فالأقوى جوازها والاحوط تركها
 كذلك بين الصلوة وركعات الاحتياط فموجب جميع ما
 هو مستحب بعد الفراغ من التعقيب ونحوه منها ولو
 فصل بينهما وبين الصلوة بالمتأني على ما سجدت
 الصلوة من راس والاحوط فعلها قبل ذلك وكذا
 المتأني على اذا فعل اما اذا وقع سهواً فلا بأس وكذا
 الكلام في ركعات الاحتياط ولو فعل في الاثنيان
 فوجب سجود السهو فالأقوى والاحوط فعل بعد
 الفراغ ولو لم يركع في ركعات الاحتياط او زاد

فلا تقرأ البطون واستئناف الصلوة والاحوط فعل
 الاحتياط ثم الاستئناف ولو لم يسهل أو تسهل فيها
 قضاها بعد الصلوة ولو لم يسهل بعض أجزاء الشهادتين
 وأمكن التدارك ففعلها ما إذا لم يمكن كما ذكره بعد
 غلط الثاني على ما هو مثلاً استئناف الصلوة و
 الاحتياط فعل الشاهد قبل ذلك ولو تعددت
 متساوية كالوثنى تجدد من الركعة الأولى وأخرى
 من الثانية فيهما واحدة بعد واحدة ولا يشرط
 التعيين على الأقوى وإن كان أحوط كان الاحتياط
 ملا حظته الترتيب معروفاً منه احتياطاً ملا حظته
 بالنسبة إلى الشاهد والنجوى فيقدم السابق في
 الفغات على اللاحق بل لو شاع في السابق واللاحق
 كان الاحتياط له تقدم على ما هو الأخير لا ما هو
 بل لو بني على سبق سابق فقد منه ثم ظهر لاحقاً أو العكس
 الزائده

بالعكس كان الاحتياط الاعادة على ما يحصل به الترتيب
 استئناف الصلوة ولو فعل اللاحق
 المنسية ويجعل السهو بيان منه ان لا سهو ولا
 نقص بين بطون ما فعل فيقطع لو كان في الانتهاء
 وصلوته صحيحة اما كعات الاحتياط فان كان الا
 سعياء منها بعد الفراغ منها وقعت نافذة وإن كان
 في الانتهاء منها كلك والاحوط له إضافة ركعة ثانية
 لو كانت ركعة من قيام وإن بان نقص الصلوة
 ما فعله من الاحتياط بعد الفراغ تمت صلوة على الا
 قوى والاحوط الاستئناف وإن كانت قبل ذلك
 في الاحتياط كان له حكم من نقص ركعة مثلاً من الثلاثة
 الفذى قد عرفت وإن كان في الانتهاء ركعة واحدة
 مع الموافقة في الكم والكيف اما لو كان ركعتين من
 جلوس الفاتح في يده ورجع إلى حكم من نذر كل نقص
 وإن كان قد دخل في ركوع الأخيرة منها والاحوط الاستئناف

المسألة

أيها أو دخل في ركوع قيام فظهر له نقص الواحدة
 قبل الوصول إلى ركوع الثانية منها سلمه على الركعة
 وصحة صلوة ولا يقدح في زيادة التكبير وإن كان
 بعد الوصول القماني يده ورجع إلى حكم ما تقدم
 ح ويصح صلوة سواء كان شكه موجبا للركعة مع
 الركعتين كالشك بين الاثنين والثلاث والأربع أو
 لم يكن ذلك كما لو كان شكه موجبا للركعة مع الركعتين
 كالشك بين الاثنين والثلاث والأربع خاصة في
 نقص الواحدة ولو ظهر له نقص اثنتين وقد دخل
 ركعة قيام أضاف إليها ثانية وسلم ولو كان دخل
 في ركوع جلوس عرض عنها وندرك ما نقص من
 صلوة وإن كان قد دخل في ركوع الأخيرة منها أو
 الاحتياط شد بذلك جميع هذه الصور والاستئناف
 أي

الحكم
الاحتياط

ولو اثنى الخروج والسلام في غير محل والثالث بين الأربع والثمن
 بل كل زيادة في الصلوة فيسند لم يكرها في محلها وإن كان
 بعد الصلوة كالشهادة أو الشهادتين كرها في غير محلها
 فلا يجوز ذلك إلا من كالأجود فيفسد القنوت ويحرم من
 التسبيح الخ لأن ما زاد على محلها أو زادها في الزيادة أو
 التسمية وإن كان هو الاحتياط والكلام وإن طال لم
 السهو بعد أن كان كلاماً واحداً نعم إن تعدد الكلام في
 في الانتهاء ثم سجد ذلك فتكلم بعد السهو كما في غيره
 من الأسباب فإن التكلم تعدد به فعل وهذا أحد جنسها
 أو اختلافه وكذا الكلام في السلام لو وقع مرة واحدة سجد
 له مرة ولو وقع صيغة وإن تعدد مرات كانت سجدة واحدة
 وإن كان الاحتياط تعدد لكل تسليم ولا ترتب سجود
 السهو بترتيب أسبابه على الأقوى ما يذهب بين الأقراء
 المنسية والركعات الاحتياطية فمن مؤثرها كان الاحتياط

تأخير الاجزاء النفسية عن الركعة الاحتياطية وان كانت معدة
 في الغزاة والا فليس التغيير على الاقوى عدم وجوب
 تعيين اسم بسم الله وسبح الله او اختار وسبح لله من
 الكلام وكان سبوه غير مثلاً اجز على الاقوى والا حوط
 اعادة التمجيد ولا يجوز تأخير التمجيد وسبحه عن الصلوة و
 اجزاءها النفسية وركعاتها الاحتياطية فلو انجز بها بالتأخير
 وصلواته صحيحة على الاصح ولم يسقط وجوب التمجيد عند ذلك
 ولا في رتبة التمجيد كما لو تسلم مثلاً فانه يجزى حين الذكر
 فلو انجزه عقبه وتجب فيه التنية مقارنة الاول معناه ولو
 بالاسم ومن القوي اليد ولا يجب فيه التنية وان كان
 الا حوط فعل كان الا حوط من امانات جميع ما يجب في سجود
 على الذكر حتى الطهارة من الحدث والحجب والستر والا
 استقبال وغيرها من الشرايط والموافق التي للصلاة كما
 الكلام والعقود في التنية وغيرها فضلاً عما يجب في سجود

حصول التمجيد من الطهارة والنجس وعلى الاخص اذ وقع
 النجس فيها على ما يجب التمجيد عليه ولا نقض ما فيها
 وان كان في وجوبه ما عدا ما عدا وجوب عليه اسم التمجيد
 فعدده نظر والا فليس التمجيد واجباً على من فيه
 فضل عن الذكر المحذور وان كان الاول على الا حوط
 يقول فيها بسم الله فبالله وصل على محمد وآل محمد
 مع ابدان الصلوة بالله صل على محمد وآل محمد او يقول
 فيها بسم الله وبالله السلام على من لا ينالها البر والرحمة
 او ذلك يعطى السلام بالاولى ثم يجب بعد ذلك
 منها التسليم والتسليم على الاقوى والواجب من ذلك
 المخرج والا حوط التسليم على من التسليم فلو اجزى منه
 وهو الشاهدان والصلوة على محمد وآل محمد والا حوط الا
 قصار على ذلك وان كان الاقوى جاز غير مانع
 في الصلوة خصوصاً المتعارفين منها الا ان واهلهم

في قضاء الصلاة ومبطلات
 يجب التنية الواجبة عند البدء في الركعة الواجبة على كل من لم
 تسلمها فيه بعد ذلك وجزم الا ان كان عدم الفعل في مجموع الوقت
 لصغر الزمن ولو من فعله على الاصح عليه كان اداءه
 او غاؤه وان كان من فعله عليه على الاقوى ثم الا حوط
 انما ايام ما فتد ان افاق لها ان واللمعة ان افاق ليل
 الا حوط قضاء جميع ما فات خصوصاً ان كان من فعله
 خصوصاً ان كان على وجه العسبة او عجز او فاسد ولو
 من فعله او كفواً على تعقبه اسلام ما لم تكن عليه
 القضاء كما يجب في الاصح على الخلاف اذا استبرأ لم يكن
 فلو ادى الصلوة على وفق من فيه على الا حوط له ذلك
 وان اداها على وفق من فيه على الا حوط له ذلك وان
 اداها على وفق من فيها نعم اذا كان فعله على وفق
 مقتضى من فيه لم يكن عليه قضاء على الاصح وان استبرأ

ثم عند ثم استبرأ فله ما فتد ان له الاقوى وان
 فعله على مقتضى من فيه انما ولو اسلم الكافر والوقت
 صلا وكذا الخالف اذا استبرأ كان قد ادى التنية
 على وفق من فيه كان الاقوى وجوب غسل الخافضة
 عليه ان لم يكن قد غسلها على ما سئل الا حوط والا فليس
 وجوب عادة الوضوء والفصل للصلاة وان لم يدا
 وقا قد الطهورين يسقط منه الاداء دون القضاء على
 الاصح وكذا يجب القضاء على شارب المسكر صباً نال الا
 والا فليس ذلك وان لم يكن عاصياً كما اذا شرب لغيره
 او اكره او لم يملكه كان يجب القضاء على الحلق والباطن
 التمسك للفقير عليه ان غسل العذر بعد ان يخرج من الد
 مفاد صلوة المختار عيب حاله من الضور واد فخر
 غيره ما لم يفعل او ارتفع وقد يبر من الوقت مفاد
 وكفة ولم يفعل فانه يجب القضاء على الصلوات او احدا

المسألة
 المبرور

في المقامات كالقدم في المواقف فيجب ترتيبها من
 الاطفال على الصلوة اذا نما قضاها او قضاها ونحو
 نالها شرابها واحكامها بل على عبادة وان كان ذلك
 يقوى عدم شرعها بمعنى خطابهم بها بل بالانجيل
 على الولي منعه بل غير المميز لغيره من كل ما فيه من تعليم
 او على غيرهم من الخلق ومن كل ما علم من الشرع النافع
 ارادة لهم وجوده في الخارج بلا ممانعة من الفساد والظلم
 انه القضاء منه كانه الظلم ان اكل الاعيان الحسنة وشرها
 ما فيه من تعليم ودون النجاسة وان لم يتاوهوا لغيرها اما
 غير ذلك من المحرمات على البالغ فكيف يجوز والدفع
 وهو مما لا يقوى عدم وجوبه مع الجبر منها فصلا
 عن غيره وان كان الاول ذلك وكذا غير ذلك فيكون
 على حجة ما عرفت سابقا في حجة النافذة المتدورة
 في وقت ويستحق قضاء الى ولا سلبت دون غيرها من التواكل

التي لا وان كانت موقفة استحبابا موكدا حق انجيل
 الرب تسم شأنه ومملكته منه بل يباحثهم به نعم تلك
 يتأكد ذلك في المربى ونحوها مما عليه الله عليه من
 يقضها استحبابا الصدقة بقدر وقوله وادناه لكل كغير
 مدد فان قيد دفعه اربع فان لم يقدر رجل الصلوة اللذ
 ومن الصلوة اللذ ولكن الفصل ولا فرق في قضاء الولي
 بين الامه فان جبرها فله قضاء او لا ومعدلة في الجبر
 فضلا عن غير الوتر منها كانه لا فرق في قضاء الفريضة
 بينهما فيقضى صلوة المني بالليل وبالنهار ولا يفرق
 المني والمضري فيقضى صلوة المني في المضري بالعكس
 يجب ترتيب فوات اليومية مع العلم بعينه
 قضاء السابق فاما السابق دون غيرها من الفوات
 فيكون قضاء المني مثالا قبل الكسوف وان تاخر في
 الفوات كانه يجوز فقد يلا على اليومية وان تعدد

الغروب وبالعكس نعم الاقوى سقوطه في اليومية مع العلم به اذا
 استلزم التكرار مشقة لا تخفى اما اذا لم يكن كذلك كالوقت ظهره
 مغرب مثلا ولم يعلم السابق منها اصل ظهره بين مغربين او
 مغربين ظهرين ويكفي في حصول الترتيبية الاولى قالوا
 لو كان الفات متعديا صغارا ومن ذلك الظاهر زايام متعديا
 او العكس كذا بل الظاهر حصوله بذلك فلو كان الفات متعديا
 ومصر من يام متعديا فيصير رابعة مطلقة بنوعها
 اولى في ذمة ان ظهر فظهر وان عصر فعصر والناحية
 ما في ذمة وهكذا اما المختلف على ما وصفتنا فلا طريق
 الترتيب فيه مع الجهلية الا للسكران فلو فانه الترتيب في بعض
 يعلم السابق من ذلك الحق كرهنا خمس مرات اى على خمسة
 ايام وحصول الترتيب ولو زادة فريضه اخرى حصلت
 ايام وهكذا ولو كانت صلوة معلومة سفر او حضر ولم
 السابق منها كذا في حصول الترتيب صلوة رايام على يوم

يوم قصر او تاما هذا كله اذا اراد الاحتياط والا فقد عرفت
 ان الاقوى سقوط الترتيب مع الجهل اذ كان في التكرار مشقة
 لا تخفى والاقوى وجوب مراتب الترتيب مع العلم به على الفات
 عن المغير ولو من مال او اجماعة ولو سقط الترتيب للجهل بقية
 جواز من القضاء المقددين دفعة اشكال احوط لعدم
 لو وقع ذلك مع احدهما فالتسعة من الشخصين الذين او قضا
 دفعة يصح منها نصف سنة وهكذا نعم الظاهر جواز تعدد
 المستاجر في القضاء مع واحد مع عدم العلم بكيفية الاعاء
 كان الظم سقوط الترتيب مع جهل الولي او الوصي بالترتيب
 بل الاقوى ذلك وان علم ان الميت كان عالما به فصلا
 احتماله وان كان الاحوط ملكا حقيقيا ان كان خصوصيا
 مع سعة الثلث مثلا وعدم تقييده بصرف غيره ولا يكره
 ترتيب الحاضرة على العائنة وطعم على الاصح وان استحب
 العدل والى الباقي ان دخل فيها وذكر العائنة ولم يجره

عليه على ما عرفت سابقا لا انه لا يجب الفوق في القضاء الاصح
ايضا ومن ثالثة فربما من الخس في بيعة تقوى مبيها او غيرها
واو بعا في ذمتهم بخير فيها بين الجهر والاعتقالات ولو كان
مسافرا فقه مغربا وان تثنى في ذلك ولو كان من صلوة وصية شرعا
لم يعلم عدد ما كرهها من تلك الصلوة حتى يطمئن بالوقاية
وكذا في صلوات لم يعلم كتبها ولا عنونها
يجب على ولي الميت وجلا كان الميت او امرأة على الاصح
حو او عبد ان يقضى منه ما فاته من صلوة وصوم ويكن
من القضاء واحدا بل الا حوط قضاء ما فاته من الصوم
المغفروا ان لم يكن منه والاصل ان لا يولي هذا اكبر الولد
الذكور راي من لم يكن اكبر منه على الاصح لان الملائكة
الاكبر من الاكبر من الذكور ثم الثالث في كل طقة معنى
الوجوب والاعتقالات وضمان الجزية وان كان هو لا
حوط لهم لا يعتبر فيه البلوغ عند الموت ولا العقل بل

هذا
الميت

بل لو اخص احد الاولاد بالبلوغ والاخر كبر السن كان
هو الولي الاول على الاقوى وكذا لا يعتبر فيه الاوث فلو
تجرى ما بقا او دف او كثر اعلق به القضاء ولو كان لا يرضى
مشكلا فالولي غيره من الذكور وان كان اصغر منه على
الاقوى ولو اشتبه الاكبر فالاقوى المستوفى مع اعتقال
التوزيع والفرقة ولو تساوى الاولاد في السن تساوى
القضاء بالتصديق عليهم على الاقوى وبذلك بالكلية منهم
تواكفا في كل ما ان يوتعاوه فقه من الميت وان كان متحدا
في ذمة الميت ولو اضرافيه بعد الزوال وكان قضاء
رخصان فلا حوط الكفارة على كل منهما ويجوز للاختصاص التبرع
بالقضى الكفو عن الولي على الاصح فضلا عن الاولاد لبعضهم
بعض وقضاه عن الاجارة والاحوط لولي الولد القضاء
عن الميت ليقم اذا كان هو الاكبر حال الموت والا فليس
تصوم ما فيها اذا كان الميت اولاد وله اولاد اكبر من الاولاد

وان كان مع

الله سبحانه اعلم في صلوة الجماعة وفي
مباحات الجماعة من استحقاق الموكدة في الغرضين جميعا
في اليومين منها وضوضا في الاثني عشر منها وخصرنا الصبح
والعشاء في سفار وخصرنا الجيران المجلدين في جميع النداء
وان فضل الجماعة على الفرد باربعة وعشرين ورجعة او خمس
وعشرين او سبع وعشرين او تسع وعشرين والركعة باربعة
وعشرين ركعة ولا ركعة الا من قدم عبادا سبعين سنة
بالصلوة جماعة افضل من صلوة فرادى في مسجد الكوفة
الذي هو الصلوة فيه بالصلوة في حج افضل من الصلوة
بل روى بانها بالصلوة ولو كان الصلوة في جماعة خلف
العالم الذي روى فيه ان الصلوة معه بالصلوة
فصاعف وكانت بثلاثة الاف صلوة بل لو وقعت مع
ذلك في مسجد جامع ضيق عفت بنسب علة في اى الله
فخرج معه فيه بثلاثة الف هذا كله مع اتحاد المأمومين

المصنف
الماثل

تعدد تصاعف في كل واحد بقدر المجموع في سابقه الى
لوصات الصلوات كلها مصادا والاشجار فلا ما والاعمال
مع الملائكة كما يالم يتقدم وان يكون اثنان ركعة واحدة على
كل حال فغير واجب بالاصل لانهما لا شرط الا في المصنف
مع الشرايط المذكورة في عملها بل غير مشرعة لغير في شئ
من النواقل الاصلية حتى صلوة العبد على الاقوى والا
عدا الصلوة الاستلزام لئلا يأس الجماعة فيها سواء نفل بالامارة
او شبهة صلوة العبد والفرقة المتبرع بها عن اخر او العا
استحبها بايامهم مصلا اليومية باخر وان اختلفا في الفرضين
والاداء والقضاء بالواجب والندب بل يقوى جواز
يفرضية الطوائف كالمكس كما يصلوا اليه بمصلح الاخر
البنارة والعبد تلك نعم لا هم يلم باثم كل من التمس بالآخر ولا
بمصلحة اليومية والطوائف ولا العكس بل الا حوط عدم انعام
مصلحة العبد بمصلحة الاستغناء والعكس وان اختلفا في نظم

الشرايط في صلاة الجماعة

كان الاخرى عدم الجماعة في صلوة الاضطرار لو صلوة
 والاضطرار لا يلزم الاضطرار كما يلزم في النافذة للندوة
 اقل عدد وينفذ به الجماعة المندوبة اثنان احدهما الامام
 كان مستحي ما يدرك الركعة به في ابتداء الجماعة او رآه
 الامام رآه احاد الركوع المأموم على الاصح ولو جعل
 من الذكر على الاقوى نعم لا بد من احتياجهما معا في الركوع
 الذي اراد به الصلوة فلا بد ركعاهما باور الامام
 واسد من الركوع وان انتهى ركوع المأموم قبل ان يخرج
 الامام من جلده على الاحوط بل الاقوى ولو دخل المأموم
 قبل في ادراك ركوع الامام على نحو الركعة حكم بعده
 كن علم عدم الادراك فيبطل صلوة نعمه الدخول في
 القيام مع احتياجه للوقوف على الاقوى كالمطابق بذلك فان
 لم يخرج صلواته والاضطرار ولو علم عدم الوقوف قبل
 الركوع منه من لم يجزله الركوع بل لزمه اما الانفراد او تطلعا

او تطلعا الامام الى الركعة الثانية ولو غاب المأموم من الجماعة
 بالصف رفع الامام يأسه من الركوع نرى وكبر في موضعه
 وكبر ومشى في ركوعه او جعل وقع الرأس منه او بعد
 للعبود او بين السجدتين او بعد ما اوجاه القيام الثانية
 كقوله وهكذا لكن الاحوط ان لم يكن الاقوى ان يكون
 مشيه حال عدم الاشتغال بالقول الواجب من ذكره
 او قرأ او نحوها ما يعتبر فيه الجماعة وان لا يستلزم
 الانحراف عن القبلة وان لا يكون حال انما به بعد على
 وجه اللجوء والقيام معه احتيازا ومن هنا جاز له فعله
 طلبا للكمال لا افضل كاجاز للتخلص من كراهة الانفراد في
 بل الظاهر جوازه بدون ذلك سواء كان في السجدتين
 وسواء كان المشي الى الامام او الخلف او احد الجانبين اذ
 ليس فيه الا فعل قلب في أثناء الصلوة وقد عرفت انه غير واجب
 اذ لم يكن مباحيا ولا اقوى عدم وجوبه الى الجليل عليه

طلباً

في المشي على الخطا على وجه لا يمتنع من الصلوة وذلك
 فصل الصلوة جماعة بالدخول مع الامام على اي حال كان
 فان كان لا يدرك الركعة الا باحدى فتخرج الدخول
 معه كما نسلم الامام قام وصلى من غير حاجة الى استئذان
 ثنية وكبير فيحصل فصل الجماعة وان لم يحصل وكثير
 له الدخول معه وهو في السجود الأخير فيسجد معه سجدة
 او سجدين وينظر الى التسليم فيقوم بصلواته وحصل
 الجماعة لكن يمتنع انفس هنا ثبت وكثير الاحوط له تمام
 الاول في التكبير الاول ثم استئناف صلوة جديدة
 لا تنفع الجماعة مع الحائل المانع للمشاهدة من غير
 مشاهدة فيها من الامام او المأموم في سائر الاحوال
 كالقيام والفسود ونحوهما اذ كان الحائل اظهر ولو
 شخص انسان الا اذا كان مأموماً لم يعلم فساد صلواته
 نعم انما يعتبر ذلك اذا كان المأموم رجلاً اما المرأة فلا بأس

الحائز

فلا بأس اذا كان الامام رجلاً او عاتيت باحواله حتى تمكن
 من المشاهدة مع ان الاحوط خلاف ذلك في المشاهدة
 ولو كان الحائل قصيرا لا يمنع المشاهدة في حال من غير
 فلا بأس بل الاقوى ذلك ليقع لوضعه حال الخلو من حاشية
 وان كان الاحوط خلافه وكذا لو كان الحائل ثانياً
 كما يمنع الاستطراف دون المشاهدة في سائر الاحوال
 ولو كان الحائل يتحقق معه المشاهدة في حال الركوع
 خاصة تقب في وسطه مثلاً او حال القيام تقب في
 اعلاه او في حال الجوع الى السجود تقب في اسفله
 حوطه ولا اقوى عدم الحواز نعم ليست الظاهرة والمأ
 الا انباء ونحوها حالاً فلا يقدح كما لا يقدح الفصل
 بالطريق والتمهر مع عدم استلزامه ذلك البعد
 المشويع في الجماعة ولو كان الحائل زجاجاً ونحوه جاز
 المشاهدة للأرتسام فالاحوط ان لم يكن اقوى احتياطاً

انهم ولا تفتح صلوة المأمومين بعضهم ببعض كالأصح
 عدم مشاهد بعض المصنف الأول أو أكثره إلا ما لم يفتي
 فرض عدم كون ذلك الحالك بل هو لا يستطاعة المصنف
 ولا الطولية المصنف الثاني مثلا من الأول ولو كان
 الإمام في محراب داخل في جدار ونحوه لم يصح اقتداء
 من على الميمن أو الشمال لو جاز الحائض على جدار في المصلى مثلا
 للباب فانه يصح لعدم الحائض بالنسبة اليه وفي صحة اقتداء
 من كان على جانيه كقائه بعد الميول يقي بالنسبة اليه
 مع اتصال القريب به وجهان أحدهما عدمه وكذا بين
 الاستطوانات على وجهه تكون حائلا بينه وبين من
 تقدمه مع الاتصال بمن لم يحل الاستطوانات بينهم اما
 مع عدمه فلا ريب في البطالة ولو تجدد الحائض في
 الاثناء والاقوى بطلان الجماعة بل هو كذلك
 لو دخل غير عالم به لم ينعى ونحوه ثم ارتفع في الاثناء نعم لا يترك

١٥

لا بأس بغير المنع من الحائض كما ان بعض المستشرق ونحوه و
 حاله انما بين الامام وقومه وكذا لا يصح مع علم موضع
 الامام على موضع المأمومين ولو لم يعلم به دفعا كالبينة و
 نحوها لا يعلم ولا يعلم الاصح من غير فرق بين المأموم المصير
 والاهل والرجل وغيره نعم لا بأس بغير المصنفين ما هو دون
 الشبر ونحوه ولا يعلم الا بخلاف الذي يكون العلوية
 فيه ويجوز وجوبه لا ينافي انضباط الارض معه اما ان يعلم
 مثل الحيض فالأحوط ان لم يكن اقوى من الاحتياط قد والشبر فيه
 والامام يعلم المأموم على الامام ولو لم يكن كذلك لا يجوز
 بناء على المأموم عن الامام ما يوجب كثيرا في العادة بالنسبة
 الى الصلوة جماعة الا اذا كان في صف متصل ببعضه بعض
 حتى ينفى الى الغريب وليس بينه وبين ما تقدم من القربى
 المربوب وهكذا يظهر الى الغريب لكن الاتصال والاحوط
 تقدم البعد المذكور بالخطوة التي تلاءم الفرج ملاصقا بها

١٥

مواقيت المصلي يجوز ان يكون بعد رها من البعد الا ان يترك
 من ذلك مراعاة الخطوة المتعارفة وهو اصل الضيق واللا
 لا يفتح اذا كان قد اتم من ليس بينهم وبينهم البعد المانع او
 مستلزم ان كان من هو على جانيه اما المصنف الاول فقال
 عليه بصلوة من بعد من الامام البعد المانع والفصل لعدم
 التكبير بعد التحن للصلوة جماعة فربما طلب بعيد الاحرام قبل اتم
 القريب فضلا عن حال عدم العلية وان الاحوط خلافه ولو
 تجدد البعد في الاثناء ولو لا انها صلوة الصفوف الثلاثة
 يكون فرضهم الفصل بعد رها الى الاقتراب فالاقوى بطلان
 الاقتداء والعلم على الاقتراب وان بقوا جالسين نعم لو امكن
 الانتقال الى مكان قريب من الامام على وجه لا يبطل
 صحيح قد بد الاقتداء كما انه يصح لو عادت الصفوف الى الجماعة
 على الاقوى وكذا لا يجوز تقديم المأموم على الامام في
 الموقف في الاثناء والاقوى بطلان الجماعة ولو تعلم باقيا على الاتمام

الا يتم بطلان صلوة نعم لو فرض الافراد ثم عاد الى وقفة
 فزعموا الاقتداء على الاقوى كما يصح ذلك لو تقدم سهوا
 او غلطا او كراهة بل لا يجوز المساواة في قول قوي لا يخفى
 تركه الاحتياط فيه حتى في جماعة العزاة الذين يصلون
 جلوس فيقع بهم امامهم بركبتيه ويجزى ذلك كما في التقديم
 في الجلوس في غيرهم اليهم ولا بأس بعد التقديم في الموقف في تأخر
 المأموم في ركوعه وسجوده على الامام الطول قائما ونحوهما
 فضلا عن المساواة والرجوع فيها العرف ولا يوجب بالصلوة
 جماعة بالاستدانة على الكعبية والاحوط عدم اقتراب المأموم فيها
 الى الكعبة من الامام بحسب الدائرة الزاوية والاحوط منه حذره
 الكعبة مع ذلك واحوط منه اقتراب الامام اليها عند أدائه لله
 اعلم لا بد في الجماعة من نيابة لا يتم قولهم بطلان
 تحصيله الا ان صلوة صحيفه اذا لم تكن الجماعة شرط فيها كما
 الجهة وان الركن نفسه بخلافه لانه لا فعله اذا لم يقع شرطها

بصورة المنقذ ولو شك في نية الاقتداء وقد ظهر عليه احواله
 الامام كالانصات ونحوه فالاقوى عدم الانصات فتكلمت كما
 المامون بها اذا لم يكن يجب كما قلنا في تمام انما قلنا ان لا يفتي
 على الاقرار ولا يحل بعد نية الاقتداء على الاقوى كان لا يفتي
 له ذلك لئلا يفتي في السابق ولا بد فيها من الحصول الى الامام بخبر
 معين بالامام او بالاشارة او بالصحة ولو كان بين يديه اثنان
 وقوى اليتام باحد هما او بهما بطلت لم يصح ويكفي في التيقن
 ان يفتي على مقتضى العلم بعد التردد لا يفتي مع ذلك اعتناء
 بغيره زيدان فانه خلافه فلو عرفت انما هو حاشية في العمل
 لبيان فيه فاقرب البطلان وان كان هو عد لا مثله في كل
 لو قصد الايتام بهذا الحاضر من بابه ما هو في اعتقاده من كونه
 هو في ذلك فظهر انه عذر على الاقوى في الاحوط خصوص اذا كان
 غيره من ذلك فله عدل ولا يلزم به نية الاقتداء وان علم بذلك
 بعد التكبير قبل القراءة ولو صلى اثنان بعد الفرائض علم بنية كل

كل منهما الامامة الا ان عرفت حصولها انما هو علم فكل منهما اليتام
 بالآخر استأنف كل منهما الصلوة ولو شك فيها فاعمل للاحوط
 الاستئناف وان كانت الصلوة قوية ولا يجوز من الايتام بالآخر
 كان الاحوط لعدم نقل نية الامام الى احدهما وان كان اقلو
 بالجزان فواحد من اذا كان له مرجع على الاول فليس ونحوه
 ما يبعد الى الصلوة فليس له نية الاقتداء احتيازا في جميع
 عدم الاقوى مع ان الاحوط احتيازا به لئلا كان الاحوط
 المقدر عدم عذر بين الايتام في الاشياء وان كان للجزان قول
 اما العرض للامام ما ينعى من ايتام صلواته ولو لم يكن كذلك
 سابقا فاعلم بقوله في امام اخر غير وانما الصلوة مقربة الى
 ذلك لوعرضه ما ينعى من امامه فان كان الوصا في نية
 العلوت ويكون المامون غير المسبوق الفرائض او في الترتيب
 الاختصاص على الاقوى في الاحوط وكذا يستحب في الاحوط
 شتمه بالتمسك والتجديد والصلوة على محمد واله وان الاقوى

والاحوط عدم الفرائض في حق الجهرية او السمع والسمع منه بل يفتي
 له الانصات بل الاحوط له الطاعة في حال قرأته الامام وان كان
 الاقوى علم الوجوب ثم انما يسمع حتى يسمع جازله القارئ في
 الاستخفاف في الاقوى لان الاحوط مع ذلك التردد اما الاختيار
 منها فله في حق مساواة المامون بها المنقذ في وجوب
 الفرائض والذكر وان قراء الامام منها ولو ظهر الايتام بالالف
 قية وجبت الفرائض اذا وان كانت الصلوة حرة ولو لا
 اجازة من السورة تركها وركع معه بل لا يخلو قطع الفاتحة
 لذلك من قوف وان كان الاحوط استئناف الصلوة بعد
 ذلك بل لو وجد ركعا ولم يكن من قرأ شي من الفاتحة
 قوى وكبر معه وانعند بها ركعة في وجهه الا ان الاحوط
 والاقوى الاستئناف بعد ذلك كالذي اجعل من التمسك
 جازلا لا يكتفي التمسك فاما في وجوب على المامون ليقب متابعه
 الامام في الافعال بمعنى قارئة فاعلم لفعله وانما هو عند على

عليه الا يكون فعلا والا كان مجزا عن التمسك ولو فعل لم يلزم
 ثم ولا تنافي بين الصلوة بحجة وان كان الاحوط لئلا
 خصوصا ان كان الخلف في ركعتين لم يكن فضلا عن ذلك
 على وجهه من صلب به حيث الحاجة ولا يفرج فدا ركعة في ذلك
 الفعل فان فعل بطلت به صلواته وان لم يكن تركها لا يرفع
 راسه من الركوع او السجود قبل الامام ما ملأ ثم عاد اليه لا
 للتابع بل لا بعد البطلان لو عاد فهو في الفرض الزم
 وكان تركها لا يرفع راسه من الركوع او السجود اما اذا كان
 تركه المتابعة سواء او تركه لم يرفع الامام راسه شيئا فلا يفتي
 في وجب تركها وان استنصر زيادة ركن فانه يقتضي الحاجة
 غير ذلك لكن علم بفعله لا يفرج عنه صلواته وان لم يكن ذلك ولا
 استئنافها كان الاحوط للركم قبل امامه سواء كان في سجدة
 اعادته بعد ذلك ولو ركع مع الامام كان الاحوط ترك ركعة قبل
 الامام فاعلم بوجوب استئناف الصلوة اذا كان ذلك والامام

المجته

مشغول بالقرآن كان الاقوى ذلك فيما في الركوع قبل الصلاة
وهو حال القراءة وكذا لو وقع راسه على الأرض قبل الصلاة
باب بالركوع الواجب من المصلون في ذلك لا انقضاء الصلاة
هذا كله في الاصل وانما الاقوى يجب المتابعة في ركعة الصلاة
بها إلى الاقوى من جواز شريع المأموم فيها الا بعد فراغ
الامام فلو ركع قبل ذلك لم يقع ما ينبغي من الاقوى فلا اقوى
عند وجوب المتابعة في الواجب الذي يمكن فيه معاملة المأموم
لرفضا عن غير الواجب وغير المصروع الا ان الاصول في ذلك
وخصوصا في التسليم في الركوع فيه بالخصوص لا بالكبر في
من وجب له ركعة الا حال لو بعد ركعة لم يطل سكونه في
لو بعد ذلك ساجدا لم يعد بعد قول الامام لم يطل بغيره ولا
في الامام من المأموم شيئا من فعل الصلوة غير القراءة في
الاولين انما يتم فيها ما اذا لم يكن في ركعة الا انتم في غيرها
واجب عليه ان لا يفعل الا ما فعله في غيرها من الاعمال الخاف واما

وان كانت الصلوة جهرية وان اجعل الامام من السورة وكما
ويكفي معه في الاقوى ذلك في قطع النافذة فيفسد بها ما ليس
بها ولا الصلوة وان علم بذلك في ابتداء اجازة لكل الاصول
لجواز الاقراء كان الاصول له في ابتداء اجازة انظار الامام
الى حال التسليم في الركوع فينبى والتكبير ويكفي مع الامام ولا
يتصور ما فاتحه ولو انتم بالثانية للامام قبل من القراءة فيها فانه
ما هو بانفس الثانية للامام لانها ثانية بالنسبة اليه وبانفسه
اجازة في التسليم الذي ليس فيه وكذا القنوت وكذا الاصول
ان لم يكن الاقوى الخافي كان الاصول في التسليم عرض الحشدة
ويجوز عن هذا الجاهل من التسليم كانه يختلف عنه في القنوت
عليه دون الامام من تكبير او سجود وهو ما ينبغي ان يتم
في الامام الامام من من القراءة والاقوى الخافي في ذلك
الاخيرين وذكرهما انما من حالهما مع قوله ولا اقوى في
نية الاقراء مع السبق بركنين لا وكن ولو شري المأموم

في ناله وعشى من انما قوات الركعة الاولى من الجماعة
منها جميعا يتجوز في القطع ولو قبل ان يركع الامام المصلوة ولو كان
قد دخل في ركعة استعمل في الثانية بها الى القنوت وانما اجازة
الركعة في ذلك ادراك الجماعة ثم يعتبر فيه ان يكون ذلك
خاف وظل العبد ولم كالوركع الثالثة بل الاصول في ذلك
عند القيام اليها ولو عشى قوات الركعة باتمامها
ركعتين بعد ان يدل الى التسليم فالاقوى جواز القطع
كالمتابعة الا ابتداء ثانية والا حوط خلا فيه كان الا
قوى والا حوط عدم جواز قطع الفرضية بغير
العدول الى الربو وطا الا حوط عدم العدول
فيها الى التسليم اذا علم عدم التمكن من ادراك
الجماعة بالعدول الى التسليم وتامه ركعتين في
بها في ركعتين ها جا عنه نداء يعتبر في
الامام العبد في الصلاة على غير الصلوة خلف الناس

الفاوق ولا يجوز المال والمال بملخص انما باحتساب ما
الركعة الدالة على عدم جواز تركها بالدين والكتاب والجماعة
بها لا حوط على الصغار ومن لا عصبية عظيمة في نفسه
وتخلف بالضعف عليها كالركعة بانه والحار صالته واليا من
وجهه والامن من مكروه والكذب عليه وعلى شؤله
او مسيئته ومخاوبته او لما نه وقتل النفس المجرم بها الله الا
بالحق ومعونة الظالمين ومعوقوا الحق ونظيفة المجرم
والغزاة من الخوف والتعريب بعد المجهور والحد وشه
الزواج والشهادة واليمين القدر ونقص العهد
الوصية واكل مال اليتيم واكل القربا واليسرة والدم
ولحم الحريم وما اكله الغير لله واكل الميت والقتل
والجور في الكمال والميزان وجعل الحق من غير حجة
الاسراف والشد والاشغال بالمال في الدنيا
شرب الخمر والزنا واللواط وفقدان المحرمات والاول

الاول

شأنه

ومنع الزكوة وترك شيئا من فرائض الله أو يوقد النار عليها
 فكأن أبى واستصرح بها أو ضمنا أو بطلته في تصرفه
 الشرع وكذا يصير فيه إن لا يكون على ابن زنا وإن لا يكون
 قاعدا لقائم على الأصح وكذا المصطح للحسين ما القاء
 المقام المصطح للمصطح والقائم لها والمجالس المصطح و
 التهم للمؤمنين فضلا عن ذي الجيرة لغير ومستحق العاقبة
 لعقد لغير قال يابو عليا العلم هو إمامة المسلمون والخطو
 والمستحقون للطاهر نعم لا يجوز إتمام الفرائض بمنزلة
 لعدم إخراج الحرف من خبره وإبدائه بأخره وقد
 نحو ذلك في حق المؤمن في الأعراب على الأقوى وإن كان
 لعدم استطاعة غيره ذلك لكن الظاهر أن ذلك لا يتم في
 محل الفرائض التي يحملها الإمام عن المأموم أما الأذكار
 الواجبة التي لا يحملها الإمام عن المأموم فكان لعدم
 استطاعة غيره ذلك أما غير الحسن فله مع الاتحاد في الحمل

في الحمل الذي لم يحسنه فالأقوى الجواز والخطو لعدم
 كمال الأقوى الجواز مع الاختلاف إذا تولى الأمر عند
 على الاختلاف فيمنع لتسريح الجواز في إتمامه إذا
 عباد الحمل المزبور فربما لكن الخطو خلافه ولا يجب عليه
 الحسن لإتمامه من أحسن وإن كان هو الخطو نعم يحبه
 الوجوب في تأديك العلم مع التمكن منه والأقوى نعم
 مثله للغير وإن كان غيره يحسن على الأقوى بل الخطو
 ذلك وإن كان في غير محل الفرائض ويحيز لإتمامه من لا
 يمكن من حال الانصاح بالحرف كحال الطائفة أو نحو
 ذلك مما لا يخلاف فيه بالقدرة الواجب من الفرائض ولكن لا
 يقتصر في الإمام الذكور إذا كان المأموم ذكرا خاصة إذا
 حتمت أوجه الاتي أما إذا كان المأموم أنثى خاصة جاز
 أن تؤمها أنثى فضلا عن الحنفى على الأصح ولا يجوز أن
 يؤم الحنفى ذكر بل ولا حنفى على الأصح ولا يقتصر في الإمام

المندوبة التي لا يوقد صلوة عليها علم الإمام بما
 للمأمومين فضلا عن نية الإمامة العلانية كالجمعة فالأقوى
 بغيرها وإن كان الظاهر الاكتفاء منها بغير نية الجمعة كما
 النجبة بينهما في المعادة نقلًا إمامته ولو نزلت الإمامة
 الأقوى محنة الصلوة مع نية الإمام وإن اختلف بالمندوب
 الرتبة في المسجد وصاحب المنك ولو يعان به المنفعة
 أم لا بالاعتماد من غيره وإن كان أفضل إلا أن الأفضل
 لها الأذن له فيها كان الأولى له الجاهل على الظاهر
 والمأشور أولى من غيره المساوي لمع الصفات غيرها
 وإذا انتزع الأئمة زعمه في جواب الإمامة ومع ضم
 ما لا يتأق إلا خلاص بل لا يكون لبعض الضمان الرجعة
 ويخرج من قدمه المأمومون جميعهم فقد يما ناسبا من
 ترجيح شرع في الاعتراض دينية وإن اختلفوا في ذلك
 منهم تقديم شخص كان الأولى ترجيح الفقيه الجليل

الجامع للشرع على غيره خصوصاً إذا اتسم به مع ذلك
 بشدة التقوى والورع ونحوهما فإن لم يكن أو تعدل
 قدمه الجود وقهره ولا عاقلة في الصلوة ومع التساوي
 في ذلك فالأقوى غيره وإلا فلا بأس في الإبداء
 ولا فقه ذلك من المراجعات الشرعية التي لا تخفى ومع
 التساوي فالأقوى لا حول الفقه وكونه إتمام المسافر
 بالخاصة وإمامته له وبالعكس في مختلف الكيفية قصره
 أما ما أمع عدمه كالأتمام في الصبح والمغرب بل في
 إذا لم يكن اختلاف فيها كالمواظبة القاضية منها بل المواظبة
 وبالعكس فلا كراهة على الأقوى وإن كان الخطو في حصة
 الاجتناب على بل يتقوى بوجوبها فيها لو لم يكن الحاضر عليه
 أو المسافر مثله في مختلف قصره وأما قضاء أو أداء
 ولا يلحق بقصان الفريضة بل بقصر القصر وإتمامها في
 الكراهة والخطو مضار فلهذا من الإمام والمأموم

الاخر عند انتهاء صلواته ولا ينقطع بحيث تقوى المولى
 وان العمل بموانع الاظهار في التسليم فيلزم
 جميعا الاصح من وجه خصوصاً للمامون اذا اشغل
 بالذكر والمجد ومجوعها الى ان يحسن الامام وكذا الا
 للمام اذا سلم الجلوس على هيئة الصلاة حتى يتم
 خلفه من المامنين صلوة التي فارقم فيها وان كان
 الاقوى جواز قيامه من موضعه حيث يشاء والا
 له ايضاً استتابة من يتم الصلاة بغير صلواته
 ولكن بكونه استتابة المستوفى بركعة فمما عدل الى
 عدم استتابة من لم يشهد الاقامة وكان بكونه
 الماجز ولا يرضى ولو لم يسمعهم وخصوصاً مع حصول
 الاثر في الوجه الذي هو سبب الذكر ايضاً ولو من
 غيرهما وامامة الاقل في العذر وفي قول الحناني
 يكره المامون في امامته والتميم للظهر والمحاكاة والمحا

والجاء والد باع بغير استتابة الى الاقوى عدم امامته
 كل ناقص للكمال لا يحل والا قوى جواز اتمام المصلي
 وه قلده باخر او قلده مع اختلافهما في الاحتياط
 استعمال محل الخلاف في تلك الصلوة كالقصة والسجدة
 ونحوه ولا يحوط على سبيل الاقوى الاحتياط ولو كان
 في السورة مثلاً سند تركها لم يلزم الاقوى ذلك وان فرضها
 الامام يد بالاقوى المامون بغير الاقوى انه لا بأس بالايتمام
 بمن كان على شعبة او يد شعبة بغيره معقوبها ولا يعلم
 بها وان علم بها المامون لم يلزم ذلك مع الجهل بها الا
 انه غير المامون او ناسي اما اذا علم انه ناسي لم يلا قوى
 عليه الجواز كما انه لا يجوز مع العلم بقصد صلوة الزلزلة
 وضوء او غير وان كان الامام غير عال بهذا الا ان هذا اذا
 علم المامون قبل الايتمام وان نسي حاله اما اذا علم
 الاحتياط بعد الفراغ تمت صلواته على الاقوى وان

وجب على الامام الاعداد والقضاء ولو علم في أثناء الترتيب
 صلواته ولا يحوط ان لم يكن الاقوى استتابة الاقوى مع بقائه
 عليها ولا خلاف لو بان فسق الامام او كفره على الاصح اما لو
 بان كونه امرئاً ونحوها من لا يجوز امامته على الجمهور وشبهه
 او حال خاصه فالاحوط والا قوى استتابة الصلوة ولو
 في الامام حاصلة في أثناء الصلوة شيئاً من افعالها او يعلم
 به المامون تمت صلواته وان كان الفسق وكذا اذا لم يتذكر
 في نسيانه ما تبطل الصلوة به اما اذا علم بغيره عليه فان
 لم يتبين او شك في شيء او كان الغائب ما لا تبطل الصلوة به
 سهواً فالاقوى بقاء اتمامه وان كان المفسد للامام القراء
 والاحوط الاقراء او الاستتابة بعد الفراغ خصوصاً
 في القراءة ويستحب ان يقف المامون من يمين الامام ان
 كان واحداً وخلفه ان كان اكثر وامرأة على هو الاحوط
 ولو كان المامون رجلاً وامرأة وقف الرجل من يمين الامام

الامام والمزة خلفه ولو كان اكثر من ذلك اصطفت المرأة
 خلف الامام النساء خلفهم وبغير ان يصيد المقر صلواته
 التي صلها اذا وجد من يصلي تلك الصلوة جماعة اماماً كان
 او جوازي لو كانا اثنين قاراءاً لقوى جماعة وان يكون
 احدهما اماماً والاخر ماموا على الاصح والا قوى من يترك
 بقاءه وان كان القم الاجزاء بها لو بان فسق الامام او يعلم
 بها المامون او ماموا فاستحبوا اعادة له ليعمل للخلو من وجه الامام
 الاحوط خلافه وتجب المامون المسبوقين الا ان كان خلف
 الخائف الطمأنينة والهدوء والثناء على الله اذا اتم القارئ قبل ركعة
 الامام او قنوتاً لم يستحب له البقاء ايتوز في التهجيد بجهل
 يستحب في نظم الجماعة امامة الصفوف وتبوية رجاء الخاف
 بين الحناك وان يكون في الصف الاول اهل النفس ويحب
 لا فصلهم والصف الثاني خلفهم وهكذا بكونه ووقف
 المامون وحده في الصف الا ان تسكن الصفوف بل

الاول لرح ابي كهنه من اهل بيت المقدس في سنة الف وستمائة
 اذا اقتربت المدينة وقت الصيام الى الصلوة اذا قال المودة
 قدما من الصلوة على الصبح ويستحب الصلوة ليل الامام ان
 يجمع بين الصلوة على ما يقول علماء ما وجب الاختلاف فيه
 المأموم بل انكر هذه اسما من شتمنا ما يقولوا والله هو العالم
 في صلوة المسافر والكلام في شروطها
 وصحها معبر ^{في صلوة المسافر} وهي ثمانية عشر من اعتبارات
 في بابها او ثمانية عشر من اربعة اربعة اربا
 في يوم واحد او في ليلة واحدة او في الملقق منها مع
 انصاف اليه في بابها ووجدتم قطعه بجميع ليلة صلا
 في ذلك ما اذا انقطع ذلك على وجه لم يحصل به الا
 القاطعة للفساد ولا غيرهما من فوطعة قالا قويا
 كونها سامة ليل في نقصان ويطهر الا ان الا حوطا
 احتياطا شديد التمام مع ذلك ونقص الصوم ^{الاول}

تصحيح
 مدح

والمراد بالضر من ثلثين صلاة في كل مرة الف وستمائة
 بذرار اليد الذي طوله عرض من اربع وعشرين اصع
 كلا اصبع عرض سبع شعيرات كل شعيرة عرض من سبع شعيرات
 من او سطا شعر البرزون فلو نقص عن ذلك ولو
 جسر الله على التمام كانه كان او شئت في بلوغها على الصبح
 وكذا لو نزل على الاقوى نعم لا بأس بخواتمها بالليل
 وجها لمدل في وجه قويا ولا حوط الجمع كان الا
 حوط ذلك مع ثمانية البدين وان كان الاقوى
 التمام في الاخير فلا يكلف الاختيار المستلزم للحرج
 اما غير كالسؤال ونحوه قالا حوط عشرين ولو كان
 الثلث للجلل بمقدارها الشرع فلا حوط في الجمع ولو كان
 الاكفء بالتمام لا يخفى قوة ولو قصر اشك في التمام
 مثلا اعاد وان ظهر بعد ذلك انه سامة الا ان اظهر
 المقرب فيه مع مصداق للواقع فانه يحرم في وجهه ^{الاول}

والاحوط الامارة كان الا حوط ذلك لو سطا تمام ما ظهر منه سامة
 في الوقت وهو ظرف ثمانية السنين المقصد سامة قصره وان لم يكن
 طاقها ولو قصد الصبح الحزق الذي يكن منه ذلك سامة فانه
 غير حاق لا في وقت ولا في وجه ولا حوط الجمع والبدن سامة في
 سفاد البدن وهو سطا تمام من سوط البدن وهو سطا تمام
 سوطها وهو الحزق في البدن ان كان الحزق سامة في وقت
 جهلها في البدن المقصد الاول مع هذا الجمع بين القصر والتمام
 خصوص ما مع عدم قصد الحال بعضها من بعض والبدن سامة
 السامة وان حصل ذلك في يوم لم يخل فيها بعد فوطع
 السامة لم يخرج ذلك من اسم السفر من كل فوطع في كل يوم
 ليس انما الحزق في البدن لا يفسد السفر لانه سامة في الا حوط
 ولو تركه في فوطع في وجهه ما با وجب انما سامة قطع ثمانية
 في كل يوم من سامة وان كان ذلك من سنة على الوجه الذي
 في كل يوم من سامة في كل يوم من سامة في كل يوم من سامة
 في كل يوم من سامة في كل يوم من سامة في كل يوم من سامة

في كل يوم من سامة في كل يوم من سامة في كل يوم من سامة

ذلك لا واحة التقصير على الصبح ولو سلك الاقرب
 وكان ذلك في الاربعة له وجه قصر فيه حتى لو كان من غير الوجه
 في الا حوط الذي هو سامة في الا حوط للملح نعم قصره في
 شرب في الرجوع في الا حوط ما لم يكن سامة فلا يقصر او
 يرجع فيه انما في سبعة والا قرب فمحمدا وصدا الرجوع
 فيمن اوله الا من والا حوط الجمع ولو سلك سامة
 مستند به كان له ما جاب فيها الوصول الى المقصد والوجه
 الباقي سواه والوجه الاول او قصر في خطا المنصوص
 بالقصبة الى ذلك ولو فرض كون المقصود به يتحقق الرجوع
 الى البدن لكونه من سامة من العادة الا ان كان الا حوط
 في وجه قويا ولو قصد ما دون السامة قد يجدد له
 قد راي مقصدا اخرى شكلها لم يقصر ولو زاد الرجوع
 على سامة التقصير ان عامه وتذكرت سامة فان كان
 قصر بالضر وكذا لو طلب دابة شربت او ابقاها في

ولا يكن قاصدا في طلبه مسافة وان قطع مسافة ثم يقف عليه
 النقص لو بين ولوقد انشا مقصدا ببلع المسافة ولو خرج
 يتقدم فغير ان يسير سائر معهم فان كان على حد مسافة
 قصد صرف في سفره وموقع مقارنه وان كان دونهما انتم
 تسير له الا لو قد وقع بيا فلو اطاق ان يحسوها قصر فخرج
 من محل النقص ثم لا يفرق في اثنائها قصد المسافة بين المكان
 وغيره سواء كانا النقص لوجوب الطاعة كالوجوب العبد
 وغيرها واحيانا كالحادم وغیره او فخرية كالاسير و
 المكر وغيرها فان تبعية القصد المتبع كانت في
 وجوب القصر فمقتضى العلم يكون قصدا متبوعا مسافة
 فلو يعلم ذلك بقى على تمام ولا يجب الاستحسان ولا
 على المتبوع الاضمار كما انه بقى عليه ان كان ما زاد على
 المقارنة حتى في الوجوه من غير القصد فخرجها من موجب
 عليه طاعة المتبوع في غير ذلك المستوفى بالمالان قبله بل

بلوغ المسافة بقيا عليه في وجه لكن الاقوى خلافة حتى لو
 كان ذلك مطلقا لما لم يكن على وجهه تبا في اصل قصد المسافة
 فيخرج اما اذا كانا قاصدين لها لكن قد مر ما على المقارنة
 على فرض حصولها فانهم القصر والآخر ملحق به
 القصد فلو عدل عنه قبل بلوغ اربعة فراسخ اتم وكذا لو
 زدد وضربا على القصر او لا يحتاج الى اعادة في الوقت
 فضلا عن طاعة وان كان بعد بلوغ الاربعة بقى على القصر
 وان لم يرجع كونه على الاصح وكيفية الاستمرار المربوبين
 قصد النوع وان عدل على الشخص كما لو قصد السفر الى
 مكان مخصوص فعدل عنه الى اخر بلوغ ما مضى وما بقى اليه
 مسافة لتقصير فانه يقصر على الاصح ولو فرغ منه في
 الاثناء ثم عاد الى الجرم قبل ان يقطع شيئا يرجع الى
 القصر اما لو قطع حال التردد ثم رجع الى الجرم فلا
 قويا الا كفا. يبلغ ما قطع على الجرم ويبلغ مسافة

واستطاع ما غلب فيهما ما قطع حال التردد والاحوط له
 للجمع مع قصور ما يقع من المسافة واجبة العالم ان
 لا يقوى قطع المسافة باقامة مشرك امام تصاد في اثنائها
 او مروي في وطنه ولو اشرع في الاثم في طريقة كالورع على
 قطع على اربعة فراسخ قاصدا لنية الاقامة في اثنائها او على
 واسها او كان له وطن كذلك وقد قصد المروءة وكان له
 متروك في نية الاقامة والمروءة في المنزل المربوب على وجهه
 القصد في قطع المسافة اما اذا لم يكن كذلك كما اذا قصد هو ولكن
 عياله مويين ومقتضى نية الاقامة في الاثناء او المروءة في
 المنزل فانه يقصر لوجوب عدل عن نية الاقامة والمروءة فان
 كان باقية في المنزل بلوغ المسافة في خمسة من دونه تلتيق
 لما قد قصر فيه في الاقامة والمروءة والواطن
 كما انما في حصول السفر فخلا في اثناء القصد
 ليصل اليه تحقيقه يعني ان يبين سائر وجوب عليه القصر في

قويا فاقامة في مكان او مروي وطن له عاد الى تمام
 وكذا لو بقى منه في مكان ثلثين يوما وانما احتاج في
 عود القصر الى مسافة جديك والاقوى حصوله
 في اقامة العشر والتردد ثلثين يوما من محل
 الضرب في الارض بخلاف المنزل فانه لا يقصر
 مع الخروج منه الا بعد تجاوز محل النقص
 كما استعرف وان كان الاحوط فيها ذلك
 ليتم خصوصاً في محل الاقامة ولو كان بينه
 وبين وطنه الاصل الذي قصد السفر اليه
 او المحل انتم على نية الاقامة فيه مشاة
 القصور قصر في طريقة حاصلة فلا يملك
 فيه الا اربعة فراسخ هذا لا فقط بل سفره
 ماخذ الامر من فلا يتلف حديثه في اثنائها
 ما يابى ولو كان له عدة مواطن ان ذلك

الوصول من احد هـ الى آخر اعتبر ما بينهما فان كان مسافة قصر في الطريق حتى اذا وصل الى وطنه انقطع سفره فيتم فيه فان شرد الوصول الى الاخر فعل ولو كان له مقصد اخر بخلافه عن وطنه الاخير الذي هو فيه اعتبر ما بينهما فان كان مسافة قصر في ذلك الطريق خاصة فاذا وصل الى وطنه انقطع سفره فيتم فيه فان اراد الوصول الى الاخر فعل ولو كان له مقصد اخر بخلافه عن وطنه انقطع سفره فيتم فيه فاذا اراد الوصول الى الاخر فعل الذي هـ اب و المقتصد والا فلا يكون فيه المسافة هنا الاربعة فراسخ

فراسخ وان لم يرد الرجوع ليوم واحد على القطار اما اذا كان دون ذلك فلا يجدي به وان قصد الرجوع لم يرد الى موطنه الا دون تغير الطريق الذي ينقطع سفره به لم يرد في الرجوع الزهري وكان عليه الثانية فصاعدا فصر وقد ذكرنا ما رتب ان فوطع السفر ثلثه الوطن والمزاد به المكان الذي يتنق الا انسان مقرا وعلا له على الدوام مقرا على ذلك غير ان عند من غير فوطع مائثا فيبر وما استجد والحق فيه في السفر المزور حصول ملك له فيه ولا الاتحاد ولا اقامة الستة على الاقوى كالا يكتف فيه بحر المسير ثم لا بد فيه من اقامة في الجبل على وجه يبعد بها عنه وطنه ليردنا فمهرى عليه حكم الوطن ما دام تحت ملكه اما اذا عدل عنه الى غيره ولم يكن له فيه ملك قال عنه حكم الوطنيه فان كان له فيه ملك فليس فيه حال الاتحاد المزور وستة شهر ولو تفرقة جوى عليه حكم الوطنيه على الاقوى ما دام ملكا فلو اوجد عن ملكه خرج من

حكم الوطن ولو كان له فيه منزل مملوك له ولكن لم يكن سكنه الستة اشهر المزورة بل كان في غيره جوى عليه حكم الوطن في وجهه والا حوط البيع اما اذا كان ملكه فيه نخلة وغيرها ما هو غير قابل السكنى لم يجر عليه حكم الوطن في الاقوى والا حوط البيع وكذا لو كان له منزل قد عدل عنه قبل ان يملك السكنى في الستة اشهر او كان له منزل في بلد قد سكر فيه ستة اشهر متوالية فضلا عن المقرنة الا ان لم يكن مخدعة وطنا ومقرا وان كان لغيره نخلة وغيرها من الاحوط البيع بين حكم الوطن وغيره في كل مكان عدل من الاستيطان فيه فعلا وان كان له فيه منزل قد سكنه ستة اشهر فصاعدا حال الاتحاد وطنا وعلا على حال فلا يكتف في الوطنيه القريبة والمزوجة ومنزل الاهل من الرادين وغيرها على الاصح وان كانوا الاثر غير لرادا الملك عند هم الا اقامة والمزاد بها ان يفر من على كس عشرة ايام فصاعدا متوالية بل اياها المتوسطة

المقسط في مكان واحد او يعلم بقائه فيه كل على الا اما الظن فلا يكتف فضلا عن الشك وكيف تغيب اليوم المتكبر من مخرج على الاصح والا حوط الجميع ولا في نية الا اقامة قصد عدم الخروج عن خطه سور البلد على الاصح بل لو قصد حال نيتها الخروج الى بعض بلادها او غيرها ونحو ذلك من جرد هاهنا لا يكتف صدق اسم الاقامة في البلد عرجا جوى عليه حكم المقيم على الاقوى وان خرج بلد وان اكره ترويه الا ان الاحوط ان لم يكن اقوى عدم نية هاهنا ولا في غير ذلك ولا يكتف في الفصل بالسطر ونحوه بعد صدق اسم اتحادا لبلد كما نبى بغداد والحلة في نية الاقامة فيها والتزود في الجانبين نعم لو لم يكونا لبلد واحد كالخيف وسجيد الكوفة وبغداد والكاظمين عليهما السلام على الاظهر لم تصح الاقامة في مجموعهما لا اعتبارا

الواحدة فيه كما لا يغير فيها قصد عدم الخروج عن حدود
 البلد ونواحيها التي يصدق فيها قصد في جميع الاماكن
 في البلد ولو كان قصده في ابتداء السير الخروج الى
 ما دون المسافة ما هو خارج عن حدود البلد لم
 يكن مقبلا على الاصح وكانت لو خرج على الاقامة في رستلة
 من قرية الى قرية ولم يعزم عليها في واحدة من بلد الى
 بعد ذلك لو بدله بعد لبس قبل الصلوة مما يلو كان
 البلاد خارجة عن المقادير ومنفصلة الحال فوى الاقامة
 في البلد منها دونها لم يكن وكذا لو لم يكن منفصلة الحال
 فلم لا يعتبر على الاقامة كونه بلدا او قرية مثلا بل لم
 يفتيها في البرية العفراء لكن لا يتوسع في جعل الحد وبلد
 يقتصر على المتيقن من ان الاحباط فيه لا يفتي تركه ولا
 يصح نية الاقامة في بيوت الاغراب ما لم يظن بعد
 الرحيل مثلا رحا او الغريم على الملك بعد من في كانه لو

لو مرطوا ولو نوى الاقامة ثم بدله فان كان قد صلى بلك
 النية لم يغير تمامه على حكمه الى ان يسافر فيكون له صلافا
 فافلا وان كان الاصح طرح الجمع كان الاصول له ذلك لغيره
 صليها اليه تام لشرف البقعة بعد الغزاة عن نية الاقامة
 ان كان الاقوى فيه الرجوع الى القصر ولو قاسه الصلوة على
 وجوبه عليه فضاءها فضاءها تاما ثم عدل في حكم التمام
 بل لا يعد وان لم يقضها الا ان الاصول فيه الجمع في وفي
 سابقه لغيره اما اذا كانت على وجه لا يوجب القضاء معه
 وغيره فعدل عن النية ما دلت القصر والا فوى عدم الحكم
 غير الصلوة بهما لا يجوز فعل السافر كالنواقل والعيون
 وغيرها فيعود الى القصر مع العدول وان كان قد
 شيئا منها حتى الصوم بعد الزوال وان كان الاصول
 الجمع في الجميع كان الاقوى عدم الحرف الدخول في ركوع
 الثالثة بالتمام وان كان الاصول معه الجمع بل الاصول له

فانك بالقيام الى الثالثة ولو بدد للقيم
 ونحو سلطانها من سور البلد ونحو البيوت فيها لا يسور
 فيها ولو اطلق في البلدان الحجاز والحارة لعمارة بحيث تكون
 المحل احدها من البلاد المتعاقبة والاولى مع ذلك الجمع
 بين القصر والتمام خصوصا مع عدم انقطاع الحال بعضها
 عن بعض بل كان من قصد قطع المسافة وان حصل ذلك
 من ايام لم يخل فيها احد من السفر ما لم يخرج من ذلك
 من اسم السفر حر كما لو قطع في كل يوم شيئا يسيرا مثلا
 للفرق ولا يصح من السيرة فانه يخرج والا حوط الجمع ولو خرج
 في حلق من اربعة فراسخ ذهابا او جايئا مثلا حتى قطع
 ثمانية او اكثر لم يكن سافرا وان لم يخل في تركه وهو الذي
 ومن كان ذلك من ثمانية الى اربعين فراسخ فذلك في كل
 من الدماء والاياب والاياب والاياب والاياب والاياب
 والا بعد من اسافة فذلك لا يعد قصر وان كان ذلك

فوى اقامته في مكان او منى ومن لم يحد له ذلك
 وكذا لو يفتي في ان كان ثلثين يوما او اقل من
 من القصر له اسافة جديدة والا فوى حصوله في ثلثين
 القصر والتمتع وثلثين يوما من كل المصنف في المصنف
 بخلاف المنزل فانه لا يقصر مع الخروج منه الا بعد ما
 من المصنف كاستمر وان كان الاصول فيها ذلك
 ليس خصوصا في هذا الاقامة ولو كان في يومين او ثلثة
 الا في الذي قصد السفر اليه او الخروج من القصر
 الى ما دون المسافة بعد الصلوة تاما انهم في الذهاب
 والمقصود والاياب ان كان عازما على اقامته شيئا
 سوا كاف في هذا الاقامة قصره لم يوجب كونه المقصود
 مسافة وان في مزرعة او مهاد وفيها بعض الاعراض وان
 كان عازما على العود دون الاقامة في الذهاب
 والمقصود قصر في الاياب خصوصا ان كان الرجوع

الحمل الاقامة باعتبار كونها من التي يتفق الجدي به والا
 للمع خصوصاً مع بناء على كثرة التردد الى اقامة كان
 الاحوط ذلك ايضا لو كان متردد في اقامة بعد العود
 وندمها بل وفي التردد في العود وندمها بل وفي
 التماس من ذلك وان كان القول بالتمام في التماس
 والمصدق والغفر في غيرها لا يخرج من قوة ولو لم لا القيم
 التفرغ بل لا قبل قطع المساواة ان يعود ويعتم مثل
 قصر بل حال حرجه وانهم من يكتفي على الاقوى واما
 انما بدله العود ووقا اقامة قصر فله على الاقوى
 والاحوط الجمع وكذا لو ردت الرجاء او رد لغيره
 طاعة ونحوه من دخل في صلوة خفية القصر ثم من له المقام
 انتم ولو تولى الاقامة ودخل في الصلاة ففقد به القصر
 قبل الدخول في الثالثة قصرها واجزاؤه بل الاقوى
 ذلك متى كان قبل التمام والاحوط الجمع كما في اليه

اليه التردد في البقاء وعدمه شئين بر ما
 ولو يتلفق المكسرة التي على الاصح في مكان واحد
 على حسب اسمته في اقامة من يخرج بين البلد
 والمفارقة وان كان الاحوط في الاخير الجمع وفي
 الاجتزاء بالشهر الحلال وان كان ناقصا اذا اتق
 المصادقة للاول والحلال وجه قوي لا ينبغي ترك
 الاحتياط معه وحكم اقامة وجوب الصلوة
 تاما وفي اقطاع السفر على وجه يحتاج العود
 للقصر الى مسافة جديدة على الاصح وفي حكم التردد
 الى ما دون المسافة وفي غير ذلك مما لا ينبغي ترك
 فيه ولا فرق في تردده بعد بلوغ المسافة من ان
 يكون في مقام وقته لذلك وبين ابطال التمسك
 والرجوع الى عمله ثم يعتبر فيه ان يكون تردده
 هو مقيم في مكان واحد اما لو كان ذلك منه و

وهو يسافر سفر يقيم على القصر ان كان قد بلغ مسافة
 والامانة الى التمام او كان قد خرج في اثناء التمسك
 الى مكان آخر عدا الاول ولو لم يكن المسافة فانه
 لا يخرج عليه الحكم على الاقوى وان كان من قصد
 الرجوع ليوصل الى بلدته من شروط القصر
 يكون المفسر سابقا ولو كان معصية لم يعصم هو كان
 فتمت معصيته لا باق العبد ونحوه او غايته على وجه
 يقيمها في الحرم كالسفر لقطع الطريق ونيل المظالم
 من السلطان ونحو ذلك على الاقوى نعم ليس منه
 ما وقع الحرم في ثلثة اذ لم يكن على وجه يؤدي
 الى حرمة السفر نفسه فيبقى على الفصح اما لو كان
 كان ذلك كركوب دابة مقصورة ونحوها فلهما
 فانه يتم على الاقوى كما انه لا بأس ليس منه ما كان
 ضد الواجب قل تركه وسافر على الاقوى ليضم وان

وان الاحوط فيه الجمع خصوصا اذا قصد التمسك بالبلد
 الى قول الواجب وهو شرط ابتداء او استئناف طواف
 ابتداء سفر طاعة فقصده المعصية في الاثناء انقطع
 وتضمن وان كان قد قطع مسافته كانه لم يخرج
 عدل عن سفر المعصية في الاثناء الى غيره اذا كان اليه
 مسافة ولو لم يخرج من مسافته لم يكن وكان العود مسافة
 فيضم ما بقى اليه وجه كون الاقوى خلا فترفعه ثم يخرج
 شرع في العود كما انه يتم فيها لو كانت المسافة للمعصية
 منها ولم يكن الباقي اربعة فراسخ نعم الاحوط الجمع فيها
 كان الاحوط ذلك ايضا لو عاد الى الطاعة بعد معصية
 لمعصية في الاثناء وضرره في الارض وكان ما بقى لا
 يبلغ مسافة الا بضمه لما مضى بعد طرح ما غفل عنه
 من المصالح المعصية وان كان الاقوى القصر
 فيه والاول منه في ذلك ما لو قصد المعصية

في الارض ولو نزلوا في المصعد لم يروا ما سمعوا ابناء
 الدنيا انهم يفسرون في وجوهنا اذا كان يبلغ المسافة
 كما في كراسيهم ولما كان السبيل لقوتهم وقوت
 مباديهم في اما لو كان التجارة اظفر لو كان صائما
 واحاطا بالانعام والقصير في الصلوة واذا كان القول
 بالقصر فيها لا يخفى من قوة ولا فرق فيما ذكرنا بين صيد
 البر والبحر كما لا فرق بين بعدا من ارض المسافة بين كثر
 واقل احوال البلد وبين التباين بينهما وبين استمراره
 ثم ان ايام وسعد من على الارض وتابع الجائر على وجه يكون
 من احواله وجنده بينهم حتى لو كان سفر الجائر طاعة فانه
 يحق قصير في نفسه دون ان يبعد بل قد يبق بالتمام للتابع
 المحدث فنه لا مثالي امر الجائر ولو لم يبق السفر ففعل امره
 لا امره وان كان مباحا الا ان الاصول البيع اما من كان
 تاجرا له لا يكره له ان يبيع في عرض من دفع منطلة ونحوها

بج

فروا فلا ريب ان حكم القوم في الله هو العالم
 ان لا يفتقر السفر الى كماله كالمكاري والملاح وغيره من
 السفن والساحل ونحوهم من علم ذلك فان هؤلاء
 يتبون الصلوة في سفرهم الذي هو عليهم عالم وان استعملوا
 لانفسهم لا لغيرهم ككل المكاري مثلا مساعدا او اهله من
 مكان الى اخر من غير فرق بين من كان عنده بعض
 اللذات او يكوها الى الامكن القريبة الى بلاده مسا
 يبلغ مسافة مكيها الى غير ذلك من البلد في البعيد
 وبين غير ذلك لا فرق بين من جدد في سفره منهم بان
 جعل المتزلفين مثلا منزلا واحدا من يكن ذلك نعم الظاهر
 الفصل في السفر الذي ليس على المكاري لو فاد في الملاح
 مثلا سفينة وسائر الزايرة او غيره كما ان الله ركب
 في غير الحلي دارين الذين في سفره في خصوص
 شهر الحج بخلاف من كان منهم يعتقد ذلك عمل الله وسلام

كالذي يكره ان يهاجر من اماكنهم الى الحج فلهما واما
 على وجه سفر في ذلك تمام سنة او بعضها فان يبيعها والى
 الذي يدور في حارة السمر وغيره في البيضا في شهر
 الا ان قد اعتقد ذلك عملا له تمام السنة اما اذا كان في الصيف
 دون الشتاء والعكس فانه يصح في قصر في وجهه والاحوط
 الجمع ولو كان الزود عملا له لكن دون المسافة كالحظا
 ونحوه قصر اذا سافر ولو للاختلاف بالانضمام وعمله له
 حركه فانه يبيع والمدان في البيع على صدق افتقاده السفر لا
 له من قال لو كان في سفر واحد العلم بها وكذا في ذلك من
 مكان بلده الى مكان اخر فم قصر في استمراره على التمام ان لا
 يقيم في بلد شهر ايام ولو كان في غير بلد ان كانت لفظة
 من معنى ايام يبيع في ثباتها الى ابد من المسافة اما ان يركب
 فلا بد من ثباتها مع ثباتها تماما فلا يبيع من جسر الى جسر
 فليس في ثباتها من دون جسر لها تماما بل لا يبيع من على

الاجمع بناء على ان من يهاجر في مكان فصله من السفر
 فلا يبيع حكم بليته السفر منه الا باقائه حشر بعد ذلك
 مدته سبعا عاما الى سنة كعشر البلد وعلى حاله في حشر
 العشرة المزبورة انقطع حكم بليته السفر وما الى القصير
 لكن في السفر الا اذا صار سنة ودون الثانية فصلا عن الا
 وان كان الاحوط فيها البيع والافرق في الحكم المربوبين بين المكاري
 والملاح والسائر غيرهم من افراد من علم السفر اما ان
 تحصى العشرة المربوبة في حكم التمام وان كان الاحوط
 الحاق الخمسة بها الا ان الاخرى خلافه والمبدوع في
 الذي يطلبه القطر والشجر لم يفتقر من خصوص ما يبيع
 بغيره في صلواته الا اذا ابتاع سفر الزايرة مثلا على
 نفق المالك الذي اخذه فانه يضر حتى لو مضى الى الغنى
 منزلا فخر من وكان يبلغ مسافة على الاقوى والاف
 الجمع فيه وسيد مسافة من على البيوت في حكم الوطى

وخصه بغيرها على ما في المتن الذي يستعمل في غيره والمساح في الارض
 الذي لم يحدد وطنا من طنائهم ولا حوطا من حواطهم من مساكنهم
 عن وطنه لكي لا يحدد وطنا غيره فيصير من كان في ارض
 واسعة يحدد حوطا من طنائهم الا انه كل سنة مثلا في مكان
 منها بقصر اذا سافر عن مقر سنة مثلا والراعي الذي اجزل في
 مخصوص من ممتلكاته ان يقرب في الارض حتى
 يصل الى محل الترخيص فلا يقصر قبله على الارض بل هو
 المكان الذي يتوارى منه سور جدران بيوت البلد
 واستكاطها الاشباح او غيره عليه الا ان فاجبها حصل
 كفا في القصر والاحوط من اوقات حصولها معا والملا في
 السباع والرفية على المعتاد بين دون الحارقين وفائد
 اولاها بقدرها في المخصوص كانه يحدد عند المالح
 لو كان بل يحدد البلد بغيره لو كانت في شاطئ او مسكنات
 في السوي من كان الا حوطه في المرتفعة حقاها ولا يبركة

اكن

منه بالاعلام والمعارف والقبائل والقبائل والقبائل
 من شأن المعيرة ما عرفت من حقا سوي جدران البيوت والاشباح
 لا اشباحا ولا حوطا سوا حقا مطلقا لصوت حتى لا يزيد
 بينه وبين اوقاتا غير فضل عن المعيرة كونه اذا انا الا انه لم
 يبين قصوره وان كان القول بالاكتفاء حقا بغيره فيصير
 لا يخرج من قوة ولو كان صوت المؤذن خارجا عن المعتاد رتبة
 رده اليه كانه لو كانت البيوت على حدة المعتاد من العلق
 والاكتفاء من دت اليه بغيره بغيره كونه على رتبة
 في اذن مثلا في البلد ولو كان سائر في العلم على
 كونه في اخر البلد وفي ناحية السافر بغيره بغيره
 باذن البلد وان لم يكن في اخرها اذا كانت البلاد صغيرة
 او وسطها سوا اذ كانت من رتبة كالجف وكربلاء وكيفية
 في البلد وفي غيره من الاجل وان لبيوتهم حقا البيوت
 ولا يصلح الى بقدر الجدران على الاصح منع البلاد على

وجو يكون حقا لها كالفجر المقددة بغيره في حاله وفيها
 واحد من ذلك في اعتبار ذلك من اهل الحسنة والمداوة
 ويخرج من انهم تعدد الجمع وان سئل اسم واحد ولكن لا يحدد
 لا يبين في كالا يبين في كالا في اسم طائفة من اهل البلد وعمل القصر
 بالنسبة الى كل من حضر حقا على الاقامة بغيره في وقت
 الاقوى اختصاصا من اعتباره بالوطن اما غير فيكون فيه الضرب
 الاقوى وينقطع السفر بالوطنة الى محل الترخيص من طائفة
 او عمل من طائفة الاقامة بغيره وان كان الا حوطا ناخبة
 الى الدخول في المنزل فاذا تمت هذه الشروط وجب على المسافر
 القصر ولو صلح فاما في غير الاماكن الا ان مع علم المالك
 بطلت صلوة في وجوب عليه الامام في الوقت والقصر في
 خارجة اما اذا كان جاهلا بان الحكم المسافر بالقصر فلا اما
 عليه في الوقت فضلا عن خارجة بل يفي في الحاق الصوم
 بالصلوة في ذلك ما اذا كان جاهلا ببعض خصوصيات

المخصوصات من جهل انقطاع كثرة السفر باقامة الشهر او
 سفر العسيرة بقصد الطاعة في اثنائها فاقام فلا حوطا
 لم يكن اقوى عدم معد وريته بذلك فيعيد الصلوة
 وقادرا على ان لا اقوى عدم معد وريته في حياض
 التمام من الاقامة ونحوها بل العلم بعدم المعصية وتبليها فضلا
 من جهل فيعيد ما صلاها قصر في الوقت وفي خارجة
 انفق حصول الفجر منه انفا لا عن قصد لم يخرج ذلك
 الجاهل بان حكمه القصر اذا دخل الوقت وهو جاهل
 من فعل الصلوة ثم سافر حتى غاب عن محل الترخيص
 الوقت وهو سافر فحضر الوقت بان والا حوطا
 معه وكل العير في القضاء بحال الغوان لا الوجوب على
 الاصح ويستحب فيكون في قوله عقيب كل في فنية مقصود
 ثلثين من سبحان الله والمجد لله ولا اله الا الله والذكر
 والا في عدم الاكتفاء بها عاودت من استحباب العقيب

انقطاع
 سفر العسيرة
 بقصد الطاعة
 في اثنائها
 فاقام فلا حوطا
 لم يكن اقوى
 عدم معد وريته
 بذلك فيعيد
 الصلوة وقادرا
 على ان لا اقوى
 عدم معد وريته
 في حياض التمام
 من الاقامة
 ونحوها بل العلم
 بعدم المعصية
 وتبليها فضلا
 من جهل فيعيد
 ما صلاها قصر
 في الوقت وفي
 خارجة انفق
 حصول الفجر
 منه انفا لا عن
 قصد لم يخرج
 ذلك الجاهل
 بان حكمه القصر
 اذا دخل الوقت
 وهو جاهل من
 فعل الصلوة
 ثم سافر حتى
 غاب عن محل
 الترخيص الوقت
 وهو سافر
 فحضر الوقت
 بان والا حوطا
 معه وكل العير
 في القضاء
 بحال الغوان
 لا الوجوب على
 الاصح ويستحب
 فيكون في قوله
 عقيب كل في
 فنية مقصود
 ثلثين من
 سبحان الله
 والمجد لله
 ولا اله الا
 الله والذكر
 والا في عدم
 الاكتفاء بها
 عاودت من
 استحباب العقيب

709

709

707



